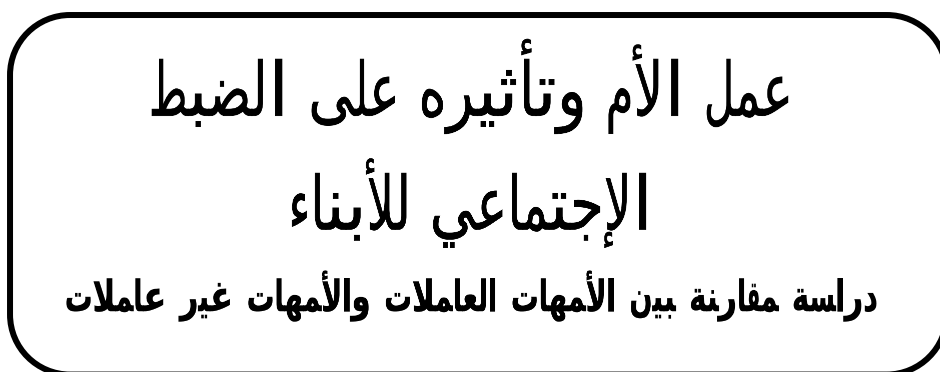
جامعة الجزائر
كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية
قسم علم الإجتماع

مذكرة الماجستير في علم الإجتماع تخصص علم إجتماع العائلة والسكان



عمل الأم وتأثيره على الضبط الإجتماعي للأبناء

دراسة مقارنة بين الأمهات العاملات والأمهات غير عاملات

إعداد الطالبة
فتال صليحة

تحت إشراف
بوتفنشات مصطفى

السنة الدراسية

2009 - 2010

كلمـة شكـر

أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد في إنجاز هذا البحث ونخص بالذكر:

الأستاذ المشرف: بوتفنوشات مصطفى الذي لم يبخل علينا بإقتراحاته ونصائحه طيلة فترة إنجاز هذا البحث.

الصديقات خاصة الصديقة القريبة إلى قلبي جرعون نادية

وإلى الصديقة الوفية نجية

ولا يفوتني شكر كل من ساعدني في تطبيق استبيان البحث.

شكـرا لكـــم

إهـ ـ ـداء

الحمد الذي من علينا برحمته ورزقه وصحة الأبدان والصبر

على أهوال الحياة، أما بعد:

أهدي هذا العمل المتواضع

إلى كل طالب علم يسعى لمزيد من المعرفة

إلى الوالدين الكريمين

إلى كل الإخوة والأخوات

إلى أحبائي: نسرين، يعقوب، إسماعيل، بدر الدين

إلى كل من راقت لي صداقتهم

إلى كل هؤولاء أطلب ا لهم الستر والرحمة والغفران

الفهرس

الفصل الثاني: الأسرة وخصائصها

الفصل الثالث: وضعية المرأة العاملة.

III- الجانب الميداني:

الفصل الرابع: الإجراءات المنهجية

الفصل الخامس: عرض، تحليل ومناقشة البيانات

فهرس الجداول

فهرس الأشكال

مقدمة:

تعتبر الأسرة تاريخيا جماعة إجتماعية أساسية ودائمة تسود سائر المجتمعات ومختلف الثقافات، وهي نظام إجتماعي رئيسي في المجتمع له وظائفه وآلياته وضوابطه يعمل على إستقراره والمحافظة عليه، كما تعتبر بناءا إجتماعي يتكون من أفراد يربط فيما بينهم روابط اجتماعية وأخلاقية ودموية وروحية وهي شبكة من العلاقات تتفاعل فيما بينها من خلال الوظائف التي تستمر في تأديتها، والتي تكمن في التنشئة الإجتماعية والحماية ومنح المكانة لكل فرد منها وهي المصدر الوحيد الذي يمد المجتمع بأعضاء جدد وتطبعهم على معايير وقيم وخصوصيات هذا المجتمع.

كما تشكل المرأة عنصرا فعالا ومهما في بناء الأسرة فهي تقوم بأدوار هامة وحيوية في هذا النسق الإجتماعي، لكن مع التغيرات والتطورات التي تشهدها المجتمعات ولا سيما المجتمع الجزائري الذي فتح المجال لفرص التعليم للفتيات وبرمجتها للخروج إلى العمل بعكس ما كان سائدا – فقد كان التحاق المرأة بالعمل يقابل بالإحتجاج من المجتمع أصبحت الأسرة في الوقت الحالي تشجع بناتها على إكمال تعليمهن والتحاقهن بمناصب العمل، وقد يفضل الشاب المعاصر الزواج من فتاة عاملة.

فظاهرة التحاق المرأة بالعمل لم يظهر عشوائيا بل خضعت إلى عوامل عديدة ومتداخلة دفعت بالمرأة دفعا إلى العمل في بعض الحالات الظروف والحاجة المادية التي لا تقدم لها بديلا عن العمل كالمرأة المطلقة والأرملة والمرأة التي لا يكسب زوجها ما يكفي حاجيات الأسرة، في مثل هذه الحالات تضحي المرأة براحتها الجسدية والنفسية في سبيل استقرار أسرتها ماديا، كما أن في كثير من الحالات دافع خروج المرأة للعمل هو دافع التحصيل المادي والمعنوي ودافع الإستمتاع بالعمل ودافع تأكيد الذات وتحقيق مكانة اجتماعية في الأسرة، مما يسمح لها بمشاركة الرجل في مسؤولياته السلطوية.

فباستعراض المراحل المختلفة لحياة المرأة العاملة وتأثرها بالوظيفة، نجد أنها عندما لا تكون متزوجة بإستطاعتها العمل بنفس كفاءة الرجل، ويكون جهدها يقتصر على التكيف مع الحياة الوظيفية وتأكيد قدرتها على آداء المسؤوليات المنوطة بها، لكن عندما تكون متزوجة بدون أطفال، فإن الأعمال المنزلية ومسؤولياتها اتجاه زوجها تكون بمثابة عبىء عليها، أما إذا كانت متزوجة بأطفال فهي أصعب مرحلة تمر به المرأة، وهذا

لإرتباطها بصعوبة ايجاد توافق بين الحياة الوظيفية واحتياجات الأسرة، فهذا العمل سوف يؤثر بصفة أو بأخرى على مسؤوليتها اتجاه أبنائها وعلى تربيتهم وتنشئتهم اجتماعيا.

ولهذا جاءت الدراسة الحالية لإظهار أثر عمل الأم على أحد أدوارها داخل الأسرة والمتمثل في الضبط الإجتماعي للأبناء أي دراسة الإختلاف الموجود بين الأمهات العاملات وغير العاملات في أساليب الضبط الإجتماعي.

فتبعا لمتطلبات الموضوع قسمنا هذا البحث إلى جانبين.

- **الجانب النظري والجانب التطبيقي** ممهدين لهما بتقديم **الإطار العام للإشكالية** والذي شمل على إشكالية البحث والفرضيات تم تحديد المفاهيم، أسباب اختيار الموضوع، أهداف البحث وأهميته، كما تناولنا فيه أهم الدراسات السابقة التي تناولت عناصر الموضوع.

فتضمن **الجانب النظري** على ثلاث فصول خصصنا **الفصل الأول** للضبط الإجتماعي من خلال تحديد مفهوم الضبط الإجتماعي وإعطاء رؤية تاريخية لمفهوم الضبط الإجتماعي والمؤسسات التي تعمل على تحقيق الضبط الإجتماعي كما عرض أنواعه و أهميته وأهدافه.

أما **الفصل الثاني** فأفردناه للحديث عن الأسرة أشملناه بتعريف الأسرة ثم المظاهر المميزة للأسرة كجماعة اجتماعية ثم أظهرنا أشكال الأسرة ووظائفها والنظريات المفسرة للأسرة ثم عرضنا والتغيرات الإجتماعية التي حدثت لها ثم تناولنا الأسرة الأساليب المعتمدة في الضبط الإجتماعي تم تعرضنا لخصائص الأسرة الجزائرية من خلال المراحل التي عرفتها الأسرة الجزائرية.

كما تطرقنا في **الفصل الثالث** للحديث عن المرأة العاملة من خلال عرض قضية المرأة في المجتمع ككل، ثم وضعية المرأة الجزائرية حاضرا ومستقبلا، ثم تناولنا تطور خروج المرأة للعمل في العالم وتطرقنا إلى تطور خروج المرأة للعمل، والخصائص الديمغرافية للمرأة العاملة في الجزائر، ثم تعرضنا إلى دوافع خروج المرأة للعمل وأهداف تشغيلها، وإلى مبادئ تشغيل المرأة في العالم وفي الجزائر، ثم أظهرها تأثيرات عمل المرأة على أفراد الأسرة.

وتضمن **الجانب الميداني** ثلاث فصول حيث خصصنا الفصل الرابع الإجراءات المنهجية المتبعة في الدراسة، وأظهرها معايير اختيار مجموعة البحث وحجمها، وكذا محاور الإستبيان وإبراز الأدوات الإحصائية المستعملة في تحليل النتائج والتحقق من الفرضيات.

أما **الفصل الخامس** تناولنا فيه الإختلاف الموجود بين الأمهات العاملات وغير العاملات في الأساليب المعتمدة في التنشئة الإجتماعية كأسلوب للضبط الإجتماعي من خلال المؤشرات المعتمدة في البحث.

كما تناولنا فيه الإختلاف الموجود بين الأمهات العاملات وغير العاملات في أساليب تلقين الأبناء تعاليم الدين كأسلوب من أساليب الضبط الإجتماعي من خلال المؤشرات المعتمدة في البحث.

ثم وضعنا استنتاجا عاما للبحث، وناقشنا خلالها النتائج النهائية للبحث ثم ختمنا بحثنا هذا بخاتمة.

الإطـــار العـــام للإشـــكاليـــة

1. الإشكالية:

يعد الضبط الإجتماعي واحد من الأهداف التي تعمل التربية على تحقيقه من خلال مختاف المؤسسات الإجتماعية، من أهمها الأسرة التي هي الحصن الإجتماعي الذي يحصن شخصية الناشئ ويشكلها متناسق، ومتكامل لضبط سلوك أبناء تبعا للمعايير الدينية والإجتماعية والثقافية.

غير أنه في ظل التطورات التي عرفتها المجتمعات وانتقالها من المجتمعات التقليدية إلى المجتمعات المعاصرة، عرف دور ومكانة المرأة تغيرا واضحا ومميزا، ففي الماضي كان دورها مرتبط بتربية النشء وتلقيهم القيم والمبادئ والتقاليد والعناية بالزوج والإهتمام بشؤون المنزل، أما اليوم أصبحت دورها في الحياة الإجتماعية معقد إلى حد كبير، وذلك لتعرضها إلى ضغوط قوى عديدة، فهي من ناحية تخضع لضغط التقاليد والطبيعة البيولوجية التي تدفعها في اتجاه الزواج وإنجاب الأطفال، ومن ناحية أخرى تخضع لفرص التي أصبحت متاحة أمامها في عالم الشغل والعمل المأجور، والذي تجده وسيلة لتحقيق كفاءتها في العمل، الذي تشعر أنه تمرة مجهودها بعد مشوار دراسي طويل متعب ومكلف بإضافة إلى تحقيق طموحها واكتساب مكانة اجتماعية مرموقة في العمل.[1] بالمقابل نجدها زوجة وأما مسؤولة عن تنشئة الأطفال وتلقينهم القيم والمعايير والتقاليد وتربيهم على تعاليم الدين واحترام الآخرين، هذه الإزدواجية في الأدوار ولد لديها صراع داخلي حول كيفية التوفيق بين العمل داخل البيت والعمل خارجه وبين نداء الأمومة ورعاية الأطفال وواجبها اتجاه الزوج والأسرة وبين عملية الإنتاج التي تمارسها من خلال وظيفتها.

فضلا عن ذلك، فعمل المرأة يسبب لديها اضطرابات كثيرة كتشتت التركيز وعدم ضبط النفس وفقدان القدرة على الهدوء والشعور بالتعب والإرهاق الجسدي المستمر والذي يؤثر بدوره على آداء أدوارها الأسرية والإجتماعية على أكمل وجه، فغيابها الطويل عن البيت انشغالها عن أفراد أسرتها قد يؤثر على مكانتها ودورها الوظيفي داخل الأسرة ويجعلها أداة إشباع الحاجات البيولوجية دون الحاجات النفسية والإجتماعية ومن

---

[1] كاميليا عبد الفتاح: سيكولوجية المرأة العاملة، دار النهضة العربية للنشر والطباعة، بيروت، 1984، ص 31.

جهة أخرى ينقص من اتصالها بزوجها وأطفالها مما يؤثر سلب على بناء الأسرة بالدرجة الأولى وعلى الأبناء بشكل أساسي.

حيث يؤكد محمد إحسان 1975 أن عمل المرأة المتزوجة يترك أثارا سلبية على عملية التنشئة الإجتماعية للأطفال وفي العلاقات الزوجية وقد يكون سببا في مشكلة عدم التمكن من الحصول على درجة مناسبة من التماسك والإتساق في التوقعات ومتطلبات التي يتوخاها كل من الزوجين والأطفال.[1]

ويرى السيد عبد العزيز البهواش (1993) أن خروج الأم لميادين العمل مع انشغال الأب بالعمل خارج البيت أو الوطن وإيداع الأطفال لدى الحاضنات والمربيات يحول دون تنشئة الطفل تنشئة سوية في الوقت الحاضر مما يؤدي إلى إنعدام الضوابط والنظام وضعف سلطة الأسرة على الأبناء.[2]

رغم كل هذه التغيرات التي عرفتها أدوار المرأة تبقى الوظيفة الأساسية للأم تتمثل في التنشئة الإجتماعية وضبط سلوك الأبناء من خلال ممارستها ليومية وتربيتهم وتعليمهم منذ الولادة السلوك المقبول وغير مقبول، الجيد والرديء، مع محاولة إدماجهم في الإطار الثقافي السائد في المجتمع، وتوريثهم التراث والتقاليد والمعتقدات الشائعة والقيم التي يتعرف بها كل أفراد المجتمع ويتصرفون وفقا لها.

في ظل المعطيات السابقة جاءت الدراسة الحالية للكشف عن أثر عمل الأم على دورها في الضبط الإجتماعي للأبناء وعليه يمكن تقييم إشكالية البحث في التساؤل العام التالي:

- هل يؤثر عمل الأم على أساليب ضبط الإجتماعي للأبناء أي هل هناك اختلاف دال إحصائيا بين الأم العاملة والأم غير العاملة في أساليب الضبط الإجتماعي للأبناء؟

وعليه نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

---

[1] محمد إحسان حسن: الأسرة ومشكلاتها، دار النهضة العربية، بيروت، 1975، ص 86.

[2] محمد محمد بيومي خليل: سيكولوجية العلاقات الأسرية، 1999، دار قباء للطباعة والنشر، القاهرة، ط1، ص 69.

- هل هناك اختلاف دال إحصائيا بين الأم العاملة والأم غير العاملة في أساليب التنشئة الإجتماعية للأبناء أي هل علاقة بين وضعية الأم (تعمل – لا تعمل) وأساليب تلقين الأبناء تعاليم الدينية الإسلامي؟

2- الفرضيات:

اعتبارا من أسئلة المطروحة نفترض مايلي:

الفرضية العامة:

يؤثر عمل الأم في أساليب الضبط الإجتماعي للأبناء أي هناك إختلاف دال إحصائيا بين الأم العاملة والأم غير العاملة في أساليب الضبط الإجتماعي للأبناء.

الفرضيات الجزئية:

- هناك اختلاف دال إحصائيا بين الأم غير العاملة في أساليب التنشئة الإجتماعية للأبناء أي هناك علاقة ايجابية بين وضعية الأم (تعمل – لا تعمل) وأساليب التنشئة الإجتماعية للأبناء.

- هناك اختلاف دال إحصائيا بين الأم العاملة والأم غير العاملة في أساليب تلقين الأبناء تعاليم الدينية الإسلامية أي هناك علاقة ايجابية بين وضعية الأم (تعمل – لا تعمل) وأساليب تلقين الأبناء تعاليم الدين الإسلامي.

3. تحديد المفاهيم:

3-1- الأسرة:

للأسرة مفاهيم عديدة ومختلفة، وهذا حسب الجوانب التي درس منها الجانب البنائي الوظيفي والشكلي والمضمون، حيث يعرفها بيرجس ولوك على أنها:

"جماعة من الأفراد يربطهم الزواج والدم أو التبني، يؤلفون بيتا واحدا ويتفاعلون سويا لكل فرد دور".

"مجموعة من المكانات والأدوار المكتسبة عن طريق الزواج".

"جماعة من الأفراد تقوم العلاقة فيما بينهم عن طريق القرابة والعصب".

"نظام اجتماعي قائم على وظائف معينة وتحديد الأدوار وإمكانات أفراده".[1]

3-2- العمل: تختلف مفاهيم العمل بإختلاف الأنظمة والحقب التاريخية وقد أطلق صفة عامل "على كل إنسان يمارس نشاطا مهنيا".

"وهو مجموعة أفعال يقوم بها الإنسان قصد تحقيق هدف وذلك بمساعدة فكره ويده وأدواته وآلاته التي تسلط على المادة".

كما أنه "مجهود إرادي عقلي أو بدني يتضمن التأثير على الأشياء المادية لتحقيق هدف اقتصادي مفيد، كما أن وظيفته اجتماعية تتحقق فيه شخصية الفرد".[2]

3-3- المرأة العاملة:

"هي المرأة التي تعمل خارج المنزل وتحصل على أجر مادي مقابل عملها وهي تقوم بدورين أساسيين في الحياة دور ربة بين ودو رالموظفة".[3]

وفي البحث الحالي هي "المرأة التي تعمل خارج المنزل في القطاع العام والقطاع الخاص وتحصل على أجر مادي معلوم نظيرة عملها تمييزا على المرأة التي تعمل في المنزل لحسابها الخاص، وبما أن نسبة عالية من النساء العاملات في الجزائر عاملات بقطاع التربية والخدمات و الصحة، المهن الحرة فإن هذه الدراسة تقتصر على العاملات في هذه القطاعات بمدينة الجزائر العاصمة".

---

[1] عبد الهادي الجوهري، معجم علم الإجتماع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1999، ص 70.

[2] نفس المرجع السابق، ص 100.

[3] كاميليا عبد الفتاح، ص 120.

3-4- معدل التشغيل:

"هي نسبة السكان المشتغلين على عدد السكان الناشطين".[1]

3-5- السكان المشتغلين:

"هم الأشخاص الذين يعملون أو لديهم نشاط يكسبون من خلالها مال مهما كان سنهم".[2]

3-6- العاطلين عن العمل:

تمثل الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين (16 سنة – 64 سنة) بدون عمل ويبحث عن عمل".[3]

3-7- الدور:

"مجموعة من المعايير التي تحدد الطريقة يتصرف بها الفرد حسب الموقع والمكانة الإجتماعية التي يحتلها".[4]

3-8- المعايير:

"القوانين التي تضبط سلوك سلوكيات الأفراد وهي تتوقع من الفرد أن يكون سلوكه مقبول من طرف الجماعة".[5]

من سنن عاملة تدفع الأفراد إلى التوازن في سلوكهم سواء عن القيام بالأفعال البسيطة أو عند إصدار الأحكام الأخلاقية المعقدة، لأنهم استوعبوا هذه السن العامة وقبلوا بها ووقعوا عليها، فالمعايير الإجتماعية تزيد من حدة الجماعة وتماسكها وترابطها".[6]

3-9- الضبط الاجتماعي:

يعد مفهوم الضبط الاجتماعي من المفاهيم التي لم يتفق الباحثون على تعريف محدد له ويرجع ذلك إلى اختلاف وجهات النظر لديهم، فهو يختلف باختلاف المداخل والاهتمامات، فيعرفه علم الاجتماع بأنه مجموع الوسائل والقواعد والتشريعات والأنظمة التي تشرف على الجوانب المختلفة للتنظيم والبناء الاجتماعي.

---

[1] Centre développement en Algérie, Analyse et prospective : la revue du CNEAP, N° 19, 2001, p 64.

[2] Ibid, p 63.

[3] Ibid, p 66.

[4] حنان عبد الحميد العناني، الطفل والأسرة والمجتمع، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2000، ص 142.

[5] David.G et al : Psychologie social, Mecrow Hil, manteral, 1992, P 491.

[6] Ibid, P 490.

ويعرفه **روس Ross** "أنه ضرورة اجتماعية، جوهرها قيم المجتمع ومثله ويرى الخشاب أن الضبط الاجتماعي هو القوة التي يمارسها المجتمع على أفراده والطريق الذي يسلكه للهيمنة والإشراف على سلوكهم وأساليبهم في التفكير والعمل، وذلك لضمان سلامة البناء الاجتماعي والحرص على أوضاعه ونظمه والبعد عن عوامل الانحراف"[1].

من خلال ما سبق يمكن أن نقول أن مفهوم الضبط الاجتماعي يشير إلى السلوك الذي يقود الأفراد إلى الامتثال للمعايير والقيم المرغوبة في المجتمع.

ففي الدراسة الحالية أن الضبط الاجتماعي هو مجموعة القواعد والمعايير التي تنظم تعاملات الأفراد وسلوكاتهم ويتحكم في ذلك العديد من العوامل الثقافية والاقتصادية والسياسية والنفسية.

3-10- أساليب الضبط الاجتماعي:

من الطرق والوسائل التي تعتمدها مختلف الشعوب والمجتمعات لتحقيق الضبط الاجتماعي هي تتوقف على طبيعة كل مجتمع ونوع السائدة فيه والعقيدة التي ترتكز عليها حياة أفراده، ويميل علماء الاجتماع إلى الربط بين طبيعة المجتمع وبنائه الاجتماعي ومدى تحضره وتأخره وبيم نوع الطرق والوسائل التي يتبعها في الضبط الاجتماعي[2].

أما عن الأساليب التي تعتمده المجتمعات الإسلامية تتمثل في ضوابط الدين، التنشئة الاجتماعية، العادات والتقاليد والأعراف والثواب والعقاب والحوار والثقافة، المعتقدات، الأخلاق، القيم، المعايير، القضاء والشرطة... إلخ.

والبحث الحالي يهتم بإبراز الأساليب التي تعتمدها الأمهات (العاملات – غير عاملات) في ضبط سلوك أبنائها والتي حددتها الباحثة في التنشئة الاجتماعية وتعليم الأبناء تعاليم الدين الإسلامي.

---

[1] سيد أحمد الطهطاوي، وحنان عبد الحليم رزق، دور الأسرة في تحقيق الضبط الاجتماعي لدى الأبناء، مجلة كلية التربية، جامعة المنصورة، العدد 57 يناير 2005، ص 401، 400.

[2] نفس المرجع، ص 411.

فالتنشئة الاجتماعية كأسلوب من أساليب الضبط الاجتماعي والتي تتم عن طريق التربية وتعليم الأبناء وتوجيههم وتعويدهم على السلوكيات الإيجابية والأخلاقية، والتي أدرجناها في أسئلة المحور الأول للاستبيان والتي كانت كما يلي:

- تشجيع الأبناء على السلوك المرغوب.
- متابعة الأبناء في الدراسة.
- مساعدة الأبناء في اختيار الأصدقاء.
- مراقبة البرامج التلفزيونية.
- أساليب تعديل سلوك الأبناء.
- مناقشة الأبناء في الأمور التي تخصهم.
- تشجيع الأبناء على اتخاذ القرارات الخاصة بهم.
- تعويد الأبناء على الاحترام والتفاهم فيما بينهم.
- تصرفات الأم في حالة الدعوة من طرف العائلة أو الأصدقاء.
- تعليم الأبناء النظام والالتزام في المنزل.
- تصرف الأم في حالة عدم انصياع الأبناء لتوجيهاتها.
- تصرفات الأم عندما تخطأ أمام أبنائها.
- طرق قضاء وقت الفراغ مع الأبناء.
- تعليم الأبناء آداب الأكل والجلوس.
- تعليم الأبناء آداب استقبال الضيوف.
- موقف الأمهات من المبيت خارج البيت.
- الأماكن التي تسمح لهم بالمبيت خارج البيت.
- إشراك الأبناء في التخطيط والبرمجة لمشروعات الأسرة.
- معاملة الأبناء بالمساواة.

كما يعد الدين من أهم مصادر الضبط الإجتماعي ومن أكثرها فاعلية وتأثيرا في توجيه وضبط سلوك الأفراد ومن أهم الوسائل التي ركز عليها البحث الحالي حول الأساليب التي تستعملها الأمهات لتلقين الأبناء تعاليم الدين الإسلامي والتي أدرجناها في أسئلة المحور الثاني للاستبيان والتي تتمثل في:

- تعليم الأبناء التشهد قبل النوم.
- أساليب تعليم الأبناء الصلاة.
- أساليب تعليم الأبناء الصوم.
- أساليب تعويد الأبناء على إعالة المحتاج والفقير.
- أساليب تشجيع الأبناء على قراءة القرآن.
- أساليب تشجيع الأبناء على الذهاب إلى المسجد.
- الأوقات التي تحدث الأمهات الأبناء عن السيرة النبوية.
- الملابس التي تسمح الأم لأبنائها بإرتدائها وشرائها.
- أساليب تعليم الأبناء حسن التعامل مع الجيران.
- أساليب تعليم الأبناء السلوكيات الحلال والحرام.
- أساليب تعليم الأبناء على حسن الكلام والتصرف.
- مدى تعليم الأبناء حسن التعامل مع الآخرين.
- أساليب تعليم الأبناء الصدق وتفادي الكذب.
- أساليب تعويد الأبناء عدم ارتداء الملابس أمام بعضهم.

4- أسباب إختيار الموضوع:

- السبب الرئيسي لإختيار هذا الموضوع هو ميل الباحثة إلى كل المواضيع المرتبطة بالأسرة وأفرادها محاولة منا معرفة وضع وبناء الأسرة العاملة التي تبحث تحقيق طموحها واستقلاليتها وأثره على أساليب الضبط الإجتماعي الذي تعتمده لضبط سلوك أبنائها.

- كون الموضوع يدخل في تخصيص علم الإجتماع العائلة والسكان واهتمام الباحثة بكل المواضيع التي تمس العائلة من بعيد أو قريب.

- بإعتبار الباحثة عاملة مرتبطة بظروف العمل، وتجد صعوبة في تحقيق التوازن الدائم بين الوظيفة والدور الإجتماعي في العائلة، وهذا ما أثار أشكالا عند الباحثة حول تأثير المرأة على دورها في ضبط سلوك البناء كأهم دور تقوم به المرأة بمساعدة الزوج.

5- أهداف وأهمية البحث:

تنحصر أهداف البحث في إبراز تأثير عمل المرأة على أساليب الضبط الإجتماعي للأبناء، وهذا من خلال معرفة مقارنة أساليب الضبط الإجتماعي عند النساء العاملات بأساليب الضبط الإجتماعي للنساء الماكثات بالبيت، وهذا اعتمادا على مؤشرات التي اعتمدتها الباحثة في تحديد أساليب الضبط الإجتماعي المتمثلة في أساليب التنشئة الإجتماعية وأساليب التربية الدينية وتلقين الأبناء العادات والتقاليد، مما يسمح بمعرفة الإختلاف بين النساء العاملات والنساء غير العاملات في أساليب التنشئة الإجتماعية، وكذا أساليب تعليم الأبناء تعليم الدين وتلقين الأبناء العادات والتقاليد.

6- الدراسات السابقة:

تناول في هذا العنصر الدراسات التي بحثت حول عمل المرأة من حيث أهم الدوافع والإتجاهات نحو عمل المرأة وأثره على الحياة الإجتماعية للأسرة وكذا الدراسات التي ركزت على دور الأسرة في عملية الضبط الإجتماعي.

1- الدراسات حول عمل المرأة:

فيما يخص البحوث التي درست دوافع عمل المرأة فقد بينت أولى الدراسات في هذا المجال أن أهم دافع لخروج المرأة لعمل هو الدافع الإقتصادية أي الحاجة الملحة لكسب قوتها وتلبية حاجيات الأسرة.

ففي عام 1952 أجري استفتاء في الولايات المتحدة الأمريكية على ثلاث آلاف وثمانمائة سيدة عاملة حول دوافع المرأة للعمل، تبين أن ثلاث أرباع المجموعة تعمل أساسا من أجل إعالة الأسرة.[1]

وفي عام 1953 تبين عن طريق المسح في الولايات المتحدة الأمريكية والذي تم عن طريق البريد على 5 آلاف امرأة جديدة التخرج، أن ثلثي مجموعة النساء المتزوجات كن يعملان من أجل مساندة أزواجهن في تلبية حاجيات الأسرة.

---

[1] عباس محمود عوض: علم النفس الإجتماعي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1980، ص 113.

وفي عام 1957 بينت دراسة **هير** عن دور المرأة المشتغلة أن نساء الطبقة الدنيا تعملن من أجل المادة والحصول على أموال لسد حاجيات الأسرة بينما تعمل نساء الطبقة المتوسطة من أجل الإستمتاع وهو الدافع الأول لديهن.[1]

كما بينت البحوث المختلفة أن الدافع الإقتصادي ليس الدافع الوحيد وراء خروج المرأة للعمل إنما يوجد دوافع أخرى كدافع التحصيل والإستمتاع بالعمل مع الرغبة في تأكيد الذات حيث نجد الدراسات التالية:

- **دراسة فردينيا لدزفيج (F.lIZVIDJ)**: التي أثبتت أن عمل المرأة يكون في معظم الأحيان تحت إلحاح الضغط الإنفعالي لشعورها بالوحدة أكثر من الحاجة الإقتصادية وقد أوضح الباحث أن من بين ثلاث نساء متزوجات نجد امرأة تعمل تحت ضغط الدافع الإقتصادي وتغطية نفقات المنزلية أو إعالة الأسرة بينما الباقيات فيلتحقن بالعمل لأسباب كالرغبة في الخروج والشعور بالرضا واتفاق العمل مع رغبتهن وميولهن.[2]

- **دراسة بن عطية 1968**: تحت عنوان "العمل النسوي في المجتمع الجزائري" شملت الدراسة على عينة من النساء تتوزعن على أغلب المهن الممارسة (الصحة، التعليم، الإدارة) حاولت الدراسة الإجابة على التساؤل المطروح: هل بإمكان العمل المأجور أن يكون أحد عوامل المرأة في المجتمع الجزائري، وافترضت الدراسة الفرضيتين التاليتين:
  - العمل المأجور هو أحد وسائل تأكيد الذات بالنسبة للمرأة.
  - العمل المأجور يحرر المرأة من تبعيتها للأسرة.[3]

[1] كامليا عبد الفتاح: المرجع السابق، ص 40.

[2] عباس محمود عوض: المرجع السابق، ص 40.

[3] Ben Atia Farouk : Le travail Féminin dans les départements d’Alger, Sened, 1970, P 57.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- أن النساء العاملات تتمين أكثر إلى قطاع التربية والتعليم، وهو مقبول من طرف الذهنية السائدة من حيث الحالة الزوجية.

- أكثر نسبة من العاملات من النساء المتزوجات حيث وجد أن 28.9% من مجموع العينة متزوجات مقابل 26.6% أرملة و 20.7% منهن عازبات.

- الضرورة الإقتصادية تجبر 61.5% من النساء للعمل من أجل تحسين المستوى الإقتصادي للأسرة.[1]

من خلال تحليل السوسيولوجي لبن عطية لعمل المرأة الجزائرية وتحديد المعايير التي تمكن العمل من تغير المرأة الجزائرية إلى إمرأة جديدة ومعاصرة وجد أن عمل المرأة وسيلة لإثبات الذات لبعضهن بينما بالنسبة للبعض الآخر وهو لا يحقق الحرية الفردية في اتخاذ القرارات بل هو عبىء زائد على كاهلهن إلى حد أن بعضهن يتأسفن عن خروجهن للعمل ويرين أن المرأة الزوجة والأم الماكثة بالبيت هي المرأة المثالية".[2]

- **دراسة كامليا عبد الفتاح (1984):** بعنوان "سيكولوجية المرأة العاملة" التي أوضحت فيها أن دوافع المرأة إلى العمل جاءت مرتبة على النحو التالي:
  - تأكيد الذات والشعور بالمسؤولية المشاركة في الحياة العامة.
  - رفع المستوى الإقتصادي للأسرة الحصول على مكانة إجتماعية.
  - نتيجة التطور وتعلم البنات.
  - تفضيل العمل الخارجي على عمل البيت المرهق.
  - عدم ضمان ظروف الحياة.[3]

---

[1] Ibid, p 55.

[2] Mohamed rabzani : La vie Familiale des femmes Algériennes Salariées, Lhamtton, paros, 1997, pp 89- 100.

[3] كاميليا عبد الفتاح، 1984، ص 86.

أما عن الدراسات التي تناولت الإتجاهات الإجتماعية حول عمل المرأة فكانت كالتالي:
دراسة حكمت عرابي (1981): بعنوان "المرأة المتعلمة في المجتمع السعودي" تأثيرها وتأثرها بالتغير الإجتماعي الثقافي" والتي هدفت إلى التعرف على ملامح عمل المرأة في المجتمع وتوصلت إلى النتائج التالية:

أ- الإتجاهات الإيجابية:

- العمل واجب على المرأة.
- المرأة تسعى للعمل من أجل الدخل المادي لمساعدة الأسرة على أعباء الحياة.

ب- الإتجاهات السلبية:

- عمل المرأة يؤدي إلى الإختلاط.
- تسعى المرأة للعمل من أجل الملبس والزينة.
- لا يتناسب عمل المرأة مع عاداتنا وتقاليدنا.[1]

- **دراسة ساوى عمار (1983):** حول "أثر التعليم في اتجاهات نحو عمل المرأة السعودية" نتائجها إلى:

- أن تفضيل النساء للمهن جاء متناسقا مع قيم المجتمع والفرص المتاحة للعمل.
- أن طلاب المرحلة الجامعية يؤيدون عمل المرأة في المهن المختلفة أكثر من طلاب.[2]

- **دراسة رشيدة رزقين (1983):** حول "التربية التقليدية والتكيف المهني عند النساء الإطارات الجامعيات" وتناولت الدراسة عينة من الإطارات النسوة في قطاعات مختلفة (التعليم الثانوي والمتوسط، الصحة والصناعة)، وتوصلت إلى مايلي:

- إتجاه المرأة نحو نشاطها المهني اتجاها سلبيا.
- قلق المرأة ناتج عن العمل المأجور خارج المجال الذي تشعر فيه بالأمان (المنزل).
- والمرور المفاجئ من الدور المعتاد إلى الدور المهني بعيد عن المنزل.

---

[1] أمل بنت مصلح رمضان: الآثار التربوية والإجتماعية المترتبة على خروج المرأة السعودية للعمل، مستقبل التربية العربية، جامعة عين شمس، المجلد 12، العدد 40، يناير 2006، ص 116.

[2] نفس المرجع، ص 121.

- عدم تحضيرها المسبق يخلق لديها عدم التكيف مع نشاطها المهني.
- إتجاه المرأة العاملة نحو الأم والمتزوجة الماكثة بالبيت إتجاها إيجابي.[1]

- **دراسة زكريا فودة (1985):** حول "العلاقات الإجتماعية للمرأة داخل الأسرة وخارجها" وقد توصلت إلى النتائج التالية:

- أن 77.6% من أزواج النساء العاملات يقبلون مناقشة مشاكل زوجاتهم في حين 22.4% منهم يرفضون مناقشتها داخل المنزل.
- 75% من النساء المتزوجات يشعرن بالإرهاق نتيجة القيام بمسؤوليات مزدوجة في البيت والعمل و 37% منهن تشتكي من الأعباء الكثيرة التي نتجت عن خروجهن للعمل و 28.7 منهن تشتكي من كثرت الشجار مع الزوج.
- 32.7 من الأزواج يرون أن الجمع بين العمل داخل المنزل وخارجه يرهق الزوجة ويؤدي إلى إثارة أعصابها وأن 31.2% منهم يرون أن عمل المرأة يقلل من اهتمام المرأة بزوجها وإعطائه وقت خاص به و 20.7% يرون أنه تقصير في رعاية الأطفال و 20.7% أن عمل المرأة إهمال لشؤون المنزل.
- النزاع بين الزوج والزوجة فيرى بعض الأزواج أن سببه تأخر المرأة للعودة للبيت وهذا بنسبة 29.1% وأن البعض الآخر يرون أنه راجع لإعتقاد الرجل أن عمل المرأة يحد ويقلل من سلطته أي بنسبة 29.7% بالمقابل يرى 21.9% يرون أن سببه عدم رعاية الأطفال و أن 12.8% يرون أنه يعود إلى عدم موافقة الزوج على عمل زوجته.[2]

---

[1] رشيدة رزقين، التربية العائلية التقليدية والتكيف المهني للنساء الإطارات، رسالة الماجستير في علم النفس، جامعة الجزائر، 1983، ص ص 323- 342.

[2] زكريا فودة: دراسات في المجتمع المصري، سوسيولوجية وأنتروبولوجيا، دار المعارف، القاهرة، ط1، 1985.

- **دراسة محمد بيومي علي حسن (1986):** بعنوان "الإتجاهات النفسية لشباب السعودي نحو عمل المرأة" وقد توصلت الدراسة إلى:

- المرأة السعودية اكتسبت اتجاهات أكثر تحررا عندما أقبلت على التعليم ودخلت سوق العمل بدافع تأكيد الذات واثبات شخصيتها والمشاركة في خدمة جنسها وشغل وقت فراغها ورفع المستوى الإقتصادي لها ولأسرتها والمشاركة في تنمية مجتمعها.

- أن اتجاهات الشباب لا يعارض عمل المرأة خارج المنزل ولكن بشرط أن يكون خروجها مقيد بالقيم الإسلامية وعدم الإختلاط مع الجنس الآخر.[1]

- **دراسة سامية الساعاتي (2003):** التي ترى المرأة العاملة سواء كانت متزوجة أو غير متزوجة، منجبة أو غير منجبة، تنظر للعمل خارج البيت نظرة جد واهتمام يطالبها بإلتزامات محددة، لا يمكن التهاون فيه، حتى لا تترض منه أو تترك العمل الذي صار في تنظيمها الجديد مرتبط بحياتها ومكانتها، حيث أن معظمهن ينظرن إلى دورهن الثاني نظرة أعلى من نظرتهن إلى دورهن الأول والأساسي، - رعاية شؤونهن وشؤون أفراد الأسرة- ربما لأن دورها في البيت دور غير رسمي، تسوده علاقات حميمية، ويغلب فيه التسامح، ويمكن أن يغطي تقصيرها عن طريق خدمات المنازل، أو بمساعدة الزوج إذا كان متعاونا، كما ترى أن المرأة مشتغلة تخرج كل يوم للعمل لابد لها أن تهتم بنفسها خاصة شكلها وطريقة لبسها، ولابد أن تبدو في مظهر لائق لتكسب احترام من تتعامل معهم في عملها، وكذا حب زوجها وتقديره.[2]

أما عن الدراسات التي تناولت أثر عمل المرأة على الأسرة فهناك من الدراسات التي اهتمت بإظهار أثره على العلاقة بين الزوجين والدراسات الأخرى درست الآثار المترتبة عنه على تربية الأطفال ودراسات وضحت التغيرات التي حدثت على الأسرة جراء عمل المرأة فنخلصها في الدراسات التالية:

---

[1] أمل بنت مصلح رمضان: المرجع السابق، ص 123.

[2] سامية الساعاتي: علم اجتماع المرأة، رؤية معاصرة لأهم القضايا، مكتبة الأسرة، مصر، 2003، ص 115.

- **دراسة جامعة كولومبيا (1934):** عن مشاكل الأمهات العاملات وتوصلت إلى أن ثلثي مجموعة الزوجات العاملات يشعرن أن صحبتهن وعلاقتهن مع أزواجهن قد تحسنت وأنهن سعدن لخروجهن للعمل.[1]

- **دراسة لوك ماكبرانك (1949):** التي توصلت إلى عدم وجود اختلاف بين متوسط التوافق الزواجي بين الأمهات العاملات والأمهات غير عاملات".[2]

- **دراسة ناي (1959):** التي توصلت إلى أن المناقشات الزوجات والأزواج أكثر حدوثا في الأسر التي تعمل فيها المرأة غير أن نسبة المشتغلات اللواتي طلبن الطلاق كانت 60%، بالمقابل نجد نسبة 47% عن النساء غير مشتغلات وأن عمل المرأة يخفف الأعباء الإقتصادية للأسرة مما يجعل المرأة راضية عن عملها ومن قدرتها على تقديم المساعدة المادية للأسرة.[3]

- **دراسة أنغام عبد الجواد (1974):** دراسة سوسيولوجية عن تنشئة الأطفال لدى المرأة العاملة وغير العاملة وتوصلت إلى أن متغير العمل يلعب دورا كبيرا في التأثير على تفكير الطفل وسلوكه في أمور تتعلق بالنظافة والكلام والسلوك السوي.[4]

- **دراسة يمونة بوزكرية (1983):** تتمحور هذه الدراسة حول الوضعية الإجتماعية الإقتصادية للمرأة العاملة الجزائرية في منشأتين صناعيتين، - وحدة التبغ والكبريت ووحدة الصابون وتصفية الزيوت المتواجدة بالعاصمة وقد طرحت الباحثة عدة أسئلة:

- هل العادات والتقاليد لها دور في عرقلة خروج المرأة إلى العمل؟

---

[1] كامليا عبد الفتاح، المرجع السابق، ص 115.

[2] نفس المرجع، ص 115.

[3] نفس المرجع، ص 30.

[4] أمل بنت مصلح رمضان، المرجع السابق، ص 161.

- هل خروج المرأة إلى العمل في المنشأة الصناعية يؤدي بها إلى التخلي عن واجباتها البيتية؟

- هل خروج المرأة إلى العمل في المنشأة الصناعية سببه التطلع إلى الإستقلال المادي فقط أو له أسباب أخرى؟. هل الدور الإجتماعي والدور الإقتصادي الدين تلعبهما المرأة دوران متكاملان أم لازال فيهما نقائص؟.

وافترضت الباحثة الفرضيات التالية:

- هل خروج المرأة إلى العمل في المنشأة الصناعية العمل الأساسي في ترقيتها ووعيها.
- الحاجة إلى المادة الدافع الأساسي على خروج المرأة إلى العمل في المنشأة الصناعية.
- عمل المرأة في أوقات منتظمة لا يسبب مشاكل خطيرة للمرأة وللأسرة.
- سوء وضعية المرأة الإجتماعية والإقتصادية عائد إلى العادات والتقاليد المتحجرة.[1]
-

- وتشير **كامليا عبد الفتاح (1984):** إلى أن عمل المرأة غير من أنماط العلاقات الإنسانية بين الرجل والمرأة، ومن ثم تغير القيم التي تستند اليها هذه العلاقات، وان اشتغالها زاد من الإحساس بوحدة الأسرة وتكاملها والتفاعل الحر بينهما وبين زوجها، وذلك لإمتلاكها لمفهوم إيجابي عن ذاتها، كما أكدت على أن المرأة العاملة تقبل على أطفالها بشوق ولهفة فهي تحاول تعويضهم عن الوقت الذي قضته بعيدة عنهم وتمنحهم الفرصة للتعبير عن أنفسهم وتشجيعهم على الإستقلال والإتصال المباشر مع العالم الخارجي.[2]

---

[1] يمونة بوزكرية: الوضعية الإجتماعية الإقتصادية للمرأة العاملة في منشأة صناعية الجزائرية، رسالة لنيل ديبلوم الدراسات المعمقة في علم الإجتماع، غير منشورة، معهد علم الإجتماع، جامعة الجزائر، 1983، ص ص 57- 95.

[2] كامليا عبد الفتاح، المرجع السابق، ص 88.

• **دراسة زكريا فودة (1985):** التي توصلت إلى:

- أن تضاعف الأدوار بالنسبة للمرأة يعرضها لصراع داخلي نتيجة لفشلها في أداء الأدوار المتعلقة بالبيت والمتوقعة من طرف أفراد الأسرة ونجاحها في الأدوار المرتبطة بالعمل.
- ما زالت التقاليد والعادات تلاحق المرأة العاملة من جانب أهل الزوج اعتراضا عن اشتغالها ومساعدة الزوج زوجته في الأعمال المنزلية.
- الدخل الإضافي للزوجة أحد أسباب النزاع بين الزوجين، حين يطالب الزوج زوجته المشاركة بدخلها الكلي في نفقات البيت، خاصة عندما تكون الأسرة بحاجة إلى المال وتمتنع الزوجة عن الإشتراك احتياجات الأسرة المادية.
- بعض الأزواج يأخذون كل دخل الزوجة ويتولون صرفة على المنزل.
- بعض الأزواج والزوجات لا يحترمون الإرتباطات المالية لطرف الآخر نحو أهله مما يثير الشجار.[1]

• **دراسة بن عويشة زبيدة (1986):** حول "أثر عمل الزوجة الأم على بناء الأسرة الجزائرية" دراسة سوسيولوجية على 110 زوجة أم عاملة وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- أن عمل الزوجة الأم لا يؤثر سلبا على الأطفال من حيث التحصيل الدراسي أو الحياة العملية وصحتهم الجسدية، وأن أغلبية الساحقة من أبناء الأمهات العاملات يزاولون دراستهم بصفة عادية وأن أكثرهم متفوقون.
- هناك توزيع للأعمال المنزلية بين الزوجين في الأسر التي تعمل بها الأم.
- هناك مساهمة الزوج في تنشئة الأطفال في الأسر التي تعمل الأم.
- اشتراك الزوجين في اتخاذ القرارات الأسرية في الأسر التي تكون بها الأم تعمل.[2]

---

[1] زكريا فوده، المرجع السابق، ص 160- 161.

[2] بن عويشة زبيدة، أثر عمل الزوجة الأم على بناء الأسرة الجزائرية، رسالة الماجستير في علم الإجتماع غير منشورة، جامعة الجزائر، 1987، ص ص 350- 387.

• **دراسة كسال مسعودة (1986):** التي تناولت مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري حيث أظهرت الباحثة تأثير خروج المرأة للعمل على الأسرة في الوسط الحضري والوسط الريفي، ونتائج استقلالها المادي على شخصيتها وعلى استقرار الأسرة، وخلصت الباحثة إلى أن تفشي ظاهرة الطلاق في الوسط الجزائري نتيجة شعور المرأة بإستقلالها المادي، وإنعكاساته على الأسرة، وما ينتج عنه من انفصال الزوجين والآثار الوخيمة على الأطفال.[1]

• **دراسة ليلى سليمان محمد (1987):** بعنوان "أثر عمل المرأة على تنشئة الأبناء" ركزت الدراسة على سلبيات وإيجابيات عمل المرأة في ضوء احتياجات النمو للأبناء في المراحل العمرية المختلفة حيث أوضحت الدراسة النتائج التالية:

- أن نسبة كبيرة من النساء العاملات يضطرون إلى فطام أطفالهم في سن مبكرة.
- رجوع الأم إلى المنزل ومطالبتها بمهام منزلية متعددة لكل من الزوج والأبناء قد يجعلها عصبية متسرعة فلا تعطي الوقت الكافي لرعاية ابنها الرضيع.
- إحجام الأم العاملة من الإنجاب إلى سن متأخرة وتناقض عدد مرات الإنجاب وتكتفي بطفل أو طفلين.[2]

• **دراسة هدى الصديقي (1988):** المعنونة "دور المرأة السعودية في اتخاذ القرارات الأسرية في مدينة الرياض" حاولت الدراسة كشف عن العلاقة بين المتغيرات الإقتصادية المتعلقة بالمرأة وقدرتها على إتخاذ القرارات في الأسرة وأشارت إلى النتائج التالية:

- هناك علاقة ايجابية بين عمل المرأة وتمتعها بدخل مستقل وبين قدرتها على اتخاذ القرارات في الأسرة.
- كلما كانت الزوجة عاملة وتحصل على دخل فإن ذلك يعزز من مشاركتها في إتخاذ القرارات وهو ما يشير إلى أن دور المرأة لا ينحصر في الأدوار التقليدية.

---

[1] مسودة كسال، مشكلة الطلاق في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986.

[2] أمل بنت مصلح رمضان، المرجع السابق، ص 113.

بإعتبارها زوجة وربة بيت ولكنه يتعدى ذلك إلى مشاركة في اتخاذ القرارات مساواة مع الرجل وذلك بإسهمها في الإنفاق على الأسرة.[1]

- **دراسة محمد ربزاني (1997):** حول الحياة الأسرية للمرأة المأجورة- دراسة مقارنة بين النساء العاملات في الإدارة والنساء غير العاملات- وهذا الإهتمام على متغير توزيع الأدوار في الأسرة مركزا على مؤشرات ثلاث (القدرة في اتخاذ القرارات القدرة على إنجاز المهام داخل وخارج المنزل تدخل أهل الزوجين في حياة الزوجين) توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- 80% من العاملات تشارك الزوج في إتخاذ القرارات خاصة المرتبطة بتربية الأبناء بنفس درجة الزوج مقابل 61.4% عند النساء الماكثات بالبيت، أما عن المشاركة في إتخاذ القرارات الخاصة بطريقة صرف الميزانية فوجد أن النساء العاملات أكثر مشاركة من النساء الماكثات في البيت أي بنسبة 73.33% مقابل 44.4% ويفسر الباحث هذه النتيجة بأن مساهمة الزوجة العاملة هي التي تجعل سلطتها في تسيير الميزانية الأسرية تزيد.

- أما عن الزيارات العائلية والأقارب فإن 53.9% من النساء العاملات تطلبن الإذن من أزواجهن بالخروج مقابل 62.2% عند النساء الماكثات بالبيت.

- أما تدخل أهل الزوجين في حياة الزوجية، فتوصل الباحث إلى أن النساء العاملات في الأسر النووية تشاركن أزواجهن في اتخاذ القرارات الخاصة بتربية الأطفال بنسبة 78.1% مقابل 68.7% عن النساء العاملات في الأسر الواسعة أما في المشاركة في تسيير الميزانية، ووجد أن 79.1% من النساء اللواتي تعشن في أسر نووية لها القدرة على إتخاذ القرارات إلى جانب أزواجهن في تسيير الميزانية مقابل 55% عند النساء العاملات اللواتي يقمن في أسر واسعة، وقد فسر هذه النتيجة في أن المرأة العاملة في

[1] خالد عمر الردعيان، المرأة السعودية العاملة والإنفاق الأسري، مجلة العلوم الإجتماعية، جامعة الكويت، مجلد 33، العدد 3، 2005، ص 572.

الأسر النووية تتعامل مباشرة مع زوجها، ولها القدرة على امتلاك سلطة أكبر في الحياة الزوجية، مقارنة بالمرأة العاملة في الأسر الواسعة التي تتميز بإزدواجية السلطة.[1]

دراسة نورة الصويان (2001): التي تمت في الرياض والعنونة- أثر عمل المرأة على مشاركتها في إتخاذ القرارات في الأسرة- على عينة من النساء العاملات والنساء غير عاملات، فإن الدراسة اختبرت مجموعة من الفروض كان أهمها المتعلق بدور المرأة العاملة في الإنفاق الأسري، وارتباط ذلك بمشاركتها في القرارات الأسرية وقد تبين أن 78% من الزوجات يناقشن أزواجهن في موازنة الأسرة ويشاركن بفعالية في القرارات المالية، وذلك من جراء إسهامهن في توفير دخلا إضافيا للأسرة، وقد توصلت الدراسة إلى أن تعليم المرأة وحصولها على دخل قد مكنها من تعزيز مكانتها، ومن ثم قدرتها على المشاركة في إتخاذ قرارات أساسية في الأسرة كانت حكرا على الرجل في الماضي.[2]

- **دراسة ناهد رمزي (2002):** حول موضوع المرأة العربية والعمل واقع وآفاق – دراسة في ثلاث مجتمعات عربية في دول الإمارات العربية المتحدة ولبنان والسودان- أجريت الدراسة بهدف التعرف على العوامل المؤثرة في عمل المرأة من حيث توافر الفرص، والنوعية وإبراز المعوقات التي تضعف من مشاركتها في سوق العمل في القطاع الرسمي وغير الرسمي، وتحديد المشكلات التي تتعرض لها النساء داخل البيت وخارجه، وأبرز التي أسفرت عليها الدراسة مايلي:

- إختلاف واقع حياة المرأة في الأقطار الثلاثة، حيث نجد تمكن دولة الإمارات العربية المتحدة ذات الموارد النفطية العالية توفير خدمات لسكانها، كما استطاعت أيضا أن تجدب طاقة بشرية وفدت اليها من دول عربية أخرى، ثم يأتي لبنان بظروفه الإقتصادية والسياسية والإجتماعية والديموغرافية الخاصة هذا بسبب عدم الإستقرار الأمني والسياسي، ثم يأتي السودان بإعتباره أكثر الدول العربية التي تعاني من الفقر وقلة الدخل والمناخ الجغرافي الصعب.

[1] Mohamed rabzani : op.cit., pp 89- 100.

[2] خالد عمر الرديعان، المرجع السابق، ص 573.

- أظهرت النتائج المعاناة القاسية التي تقاسي منها المرأة نتيجة تحملها وحدها في معظم الأحوال والأعباء العائلية ورعاية الأبناء وشؤون البيت فالمبحوثات في الأقطار الثلاثة تعاني من البعد المزدوج لدورها في المجتمع وعدم قدرتها على الموازنة بين البيت والعمل.

- توصلت الدراسة إلى وجود اختلاف بين النساء العاملات في الأقطار الثلاثة في طريقة إتفاق مدخولهن، ففي الإمارات العربية السعودية يختلف نمط الإنفاق المرأة العاملة حسب الحالة العائلية والإجتماعية، حيث تشارك المرأة العاملة المتزوجة بفاعلية أكبر في تحمل الأعباء الأسرية مقارنة بالمرأة غير متزوجة، ومن جهة أخرى نجد أن الإنفاق من الدخل عند المبحوثات في لبنان مرتبط بالحاجة الملحة لدخل إضافي، حيث أن النساء يسهمن بصفة أكبر من مدخولهن خاصة في الصرف على الأكل والإيجار والملبس والرعاية الصحية، وهذا ما يؤكد أن دافع دخول المرأة إلى سوق العمل كان دافعا ماديا، أما بالنسبة للسودان الذي يعاني انخفاض المستوى المعيشي، والحاجة الملحة دفعت الأسر إلى أن يكون لها أكثر من جهة للمساهمة في دخل الأسرة.[1]

- **دراسة محمد القدس (2004):** بعنوان "إشكالية عمل المرأة العربية والأبعاد الإجتماعية الإقتصادية" والتي حاول البحث في إشكالية عمل المرأة العربية ودورها في التنمية وتحديد لعوامل المؤثرة في عمل المرأة والتي قسمتها إلى عوامل إجتماعية وعوامل اقتصادية حيث قام الباحث بالإشارة من خلال نتائج بحثه إلى مساوئ عمل المرأة والذي يتمثل في تفكك الأسرة وإرهاق المرأة جسديا وانتشار بعض ظواهر الفساد وارتفاع معدلات الطلاق وزيادة معدلات البطالة لدى الشباب.

- **دراسة خالد عمر الرديعان 2005:** تناولت الدراسة موضوع المرأة السعودية العاملة والإنفاق الأسري- دراسة على عينة من السيدات العاملات في مدينة الرياض- اهتمت الدراسة بإبراز أهمية دخل المرأة العاملة ومدى مساهمتها في الإنفاق الأسري وكيف تقوم

[1] ناهد رمزي: المرأة العربية واقع وآفاق – دراسة في ثلاث مجتمعات عربية، مجلة العلوم الإجتماعية، مجلد 30، العدد 3، 2002، ص ص 578- 607.

الزوجة بتنظيم الإنفاق والتخطيط له، أجريت الدراسة على 164 معلمة ينتسبن إلى تعليم الحكومي، توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- دخل الزوجة العاملة أساسي في الإنفاق على الأسرة.
- هناك تحول في الأدوار لصالح المرأة ممثلا بإتساع دورها في إتخاذ القرارات الأسرية خاصة الإقتصادية منها.
- هناك شفافية بين الزوجين في دخل كل طرف،إلى أن علاقات النوع (رجل، إمرأة) تتعرض لتحول بسبب خروج المرأة للعمل واضمحلالها مع بشكل أساسي بعد دخول المرأة في عملية الإنفاق على الأسرة، وتنطبق هذه النتائج بصفة كبيرة على أسر الطبقة الوسطى الحضرية حيث تتقلص الفروق بين الجنسين.[1]

- **دراسة أمل بنت مصلح رمضان (2006):** تناولت الدراسة موضوع الآثار التربوية المترتبة عن خروج المرأة السعودية للعمل، وهدفت تغطية الجوانب التي تتعلق بموضوع خروج المرأة للعمل، والتعرف عن أسباب خروج المرأة للعمل، ووجهة نظر الشريعة نحو عمل المرأة ووجهة نظر المجتمع نحو عمل المرأة والآثار المترتبة عن خروجها للعمل، وتوصلت الدراسة إلى:

- بالنسبة لشروط التي حددها الإسلام لخروج المرأة للعمل تتمثل في العمل إلا للحاجة، وعدم الخروج إلا بإذن زوجها، وتخرج محجبة، ولا تتعطر ولا تظهر زينتها، ولا تختلط مع الرجال، وان لا تسافر إلا مع محرم.
- لا توجد فروق دالة إحصائيا بين المعلمات والممرضات في الآثار المترتبة عن الخروج للعمل على كل من الأسرة (المرأة، الزوج، الأبناء) والمجتمع.[2]

---

[1] خالد عمر الرديعان، المرجع السابق، ص ص 588- 590.

[2] أمل بنت مصلح رمضان، المرجع السابق، ص ص 154- 155.

- **دراسة نور الدين تبليت (2008):** حول المرأة بين العمل خارج المنزل والتنشئة الإجتماعية للأبناء- دراسة ميدانية لحالات من النساء العاملات في قطاعات الإدارية والتعليم والصحة- وطرح الباحث التساؤلات التالية:

- هل غياب الأم لساعات طويلة عن البيت يقلص من دورها التربوي اتجاه أبناءها؟.
- هل لطبيعة العمل دور في رفع أو تقلص من مستوى آداء الأم لدوره التربوي داخل البيت؟
- إلى أي درجة تساهم المؤسسات المساعدة للأسرة في تعويض النقص الذي خلفه خروج المرأة للعمل في تنشئة الأبناء؟
- هل هناك علاقة بين المستوى الإقتصادي للأسرة وآداء الأم العاملة لدورها التربوي نحو أبنائها؟.

وافترض الباحث الفرضيات التالية:

- خروج المرأة للعمل وغيابها لساعات طويلة عن البيت يؤدي تقلص دورها التربوي اتجاه أبنائها.
- يختلف تأثير خروج المرأة للعمل على آدائها لدورها التربوي نحو أبنائها بإختلاف طبيعة العمل الذي تمارسه أو القطاع الذي تعمل به.
- تساعد المؤسسات المتمثلة في دور الحضانة وروضة الأطفال الأسرة بدرجة كبيرة في تعويض النقص الذي تركه خروج الأم للعمل.
- هناك اختلاف في تأثير المستوى الإقتصادي للأسرة في آداء المرأة العاملة لدورها في تربية أبنائها بين المرأة التي مستوى الإقتصادي لأسرتها جيد والمرأة التي مستوى أسرتها متدني.
- للمستوى التعليمي تأثير في مدى نجاح المرأة في التوفيق بين العمل خارج البيت وتربية أبنائها.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- خروج المرأة للعمل يؤدي إلى تقلص دورها اتجاه أبنائها ويبعث في نفوسهم الشعور بالحيرة والإكتئاب عكس المرأة الماكثة بالبيت التي تمد أبنائها بالعطف والحنان.

- ينعكس خروج المرأة مباشرة على حياة الطفل نتيجة تداول المربيات على رعايتهم وهذا ما يثبت فيهم نوع من اليأس والشعور بالضياع، وينمي فيهم نوع من النفور والإكتئاب.

- خروج المرأة للعمل يتحدد حسب نشاطها الوظيفي حيث أن المرأة العاملة في قطاع التعليمي لها فراغ من الزمن للقيام بواجب رعاية الأبناء عكس المرأة التي تقضي معظم وقتها خارج البيت معامل الزمن عنصر أساسي في حياة المرأة العاملة.

- ليس بالضرورة المستوى الإقتصادي للأسرة أن يكون معيارا لنجاح المرأة في تنشئة الأبناء فالتغطية الإقتصادية وإشباع حاجيات الطفل المادية ليست بديلا عن إشباعه بالحنان والحب فالجانب المادي لا يعوض الجانب العاطفي بإعتبار أن الطفل يحتاج إلى الشعور بالأمان والحب والاطمئنان.

- يعد التدرج المعرفي عنصر أساسي في توفيق المرأة بين العمل خارج البيت ووظيفتها التربوية والتنشئة في البيت، المستوى التعليمي المرتفع يحقق التوازن بين الوظيفتين بما يمنحها بعد النظر والإطلاع على الأساليب التربوية العلمية التي تساعد على النمو السليم لأبنائها.[1]

---

[1] نور الدين تابليت: المرأة بين العمل خارج البيت والتنشئة الإجتماعية، دكتوراه دولة في علم الإجتماع، جامعة الجزائر ، 2008، ص 352.

2- **الدراسات السابقة حول الضبط الإجتماعي**:

تتمثل الدراسات التي اهتمت بدراسة الضبط الإجتماعي في الدراسات التي بحثت في طبيعة الدور الذي تقوم بالأسرة والمدرسة في عملية الضبط الإجتماعي ونوضحها في:

دراسة محروس سيد مرسي 1990: التي هدفت إلى التعرف على طبيعة الدور الذي يمكن أن تقوم به التربية في عملية الضبط الإجتماعي من خلال مؤسسات مختلفة وكذا إبراز أهمية التكامل بين مؤسسات المختلفة في عملية الضبط الإجتماعي وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- يعد الضبط الإجتماعي واحد من الأهداف التي تعمل التربية على تحقيقه.
- تعد التربية الإسلامية أقوى الوسائل وأكثر الأساليب فعالية في تحقيق الضبط الإجتماعي.
- أن الأسرة من أهم الوسائل في تحقيق الضبط الإجتماعي لأنها الحصن الإجتماعي الذي يحصن شخصية الناشئ ويشكلها وفق القيم والمعايير السلوكية التي ارتضاها المجتمع.
- للمدرسة دور مهم في استمرار عملية الضبط الإجتماعي التي بدأته الأسرة.
- للمسجد دور مهم في استمرار عملية الضبط الإجتماعي.
- إن التكامل بين هذه المؤسسات أمر ضروري وأن عدم التكامل بينها يؤدي إلى عدم تحقيق الضبط الإجتماعي.[1]

- **دراسة محمود حسين (1993):** التي استهدفت التعرف على الدور التي تسهم به الأسرة في تحقيق الضبط الإجتماعي والتعرف على المتغيرات الإجتماعية والإقتصادية في المجتمع والأسرة التي لها علاقة الضبط الإجتماعي وإبراز أهمية التكامل بين مؤسسات التربوية لتحقيق الضبط الإجتماعي وقد أسفرت الدراسة عن النتائج أهمها:
  - أن الأسرة من أهم وأقوى المؤسسات التربوية في تحقيق الضبط الإجتماعي.
  - ضرورة التكامل بين المؤسسات التربوية لتحقيق الضبط الإجتماعي في الأسرة.

[1] سيد أحمد طهطاوي، وحنان عبد الحليم رزق، المرجع السابق، ص (504- 511).

- كلما ارتفع المستوى التعليمي ارتفعت الإستجابة الضبط الإجتماعي وذلك من خلال البعد الديني وبعد التنشئة الإجتماعية.

- أن الأسرة على الرغم من أهميتها في تحقيق الضبط الإجتماعي إلا أن هناك معوقات أدت إلى فقدان الأسرة لبعض وظائفها خاصة بالنسبة للأبناء.[1]

- **دراسة بارسيل ومناغان Barcel et Menaghan (1993)**: حول دور الأسرة في ضبط سلوك أبنائها وقد توصلت الدراسة أن البيئة الأسرية وتعامل الإيجابي للأم مع الأبناء يحميهم من الوقوع في السلوكيات الخاطئة.[2]

- **دراسة محمود حسين زرزور (1993):** التي تناولت دراسة أساليب الضبط الإجتماعي وعلاقته بالتماسك الأسري اشتملت الدراسة 1344 طالب من طلاب المرحلة الثانوية وقد أسفرت الدراسة عن النتائج أهمها:

- إن الدين الإسلامي أكثر الضوابط الإجتماعية استخداما من قبل الأسرة السعودية يليه القانون ثم القيم الإجتماعية.

- أن هناك علاقة طردية بين مستوى الضبط الإجتماعي ومستوى التماسك الأسري.[3]

- **دراسة السيد عبد العزيز البهواش (1993):** التي اهتمت بإبراز الآثار السلبية التي تحول تنشئة الطفل المصري تنشئة سوية في الوقت الحاضر، وهي انعدام الضوابط والنظام وضعف سلطة الأسرة وذلك نتيجة انشغال الأب بالعمل خارج البيت أو الوطن مع خروج الأم لميادين العمل وإيداع الأطفال لدى الحاضنات والمربيات محددة.[4]

---

[1] نفس المرجع، ص 397.

[2] نفس المرجع، ص 397.

[3] نفس المرجع، ص 401.

[4] محمد محمد بيومي خليل، المرجع السابق، ص 96.

- **دراسة شريفة حلمي (1999)**: حول المرأة العاملة وأساليب التنشئة الأسرية للطفل – دراسة حالة بالمغرب- على عينة قوامها 32 مبحوثة وقد راعت الباحثة في اختيار العينة متغيرين أساسيين هما المستوى الدراسي والسلم المهني، حاولت الدراسة استجلاء مدى استفادة المرأة العاملة من المهارات الكامنة من رأسمال المادي والرمزي من الإحتكاك اعتمادها أساليب تنشئوية جديدة وقد طرحت الدراسة التساؤلات التالية:

- ما الإنتاج المادي الرمزي الذي ساعد الأم العاملة في إعداد أبنائها؟
- هل وضعها كعاملة ومحاصلة على دخل وعلى مستوى دراسي معين يحدث تميزا في سلوكها التربوي مقارنة بالأم غير عاملة من رعاية أولوية الطفل وكيفية إدماجه اجتماعيا ومهنيا؟
- هل الظروف عمل المرأة (ساعات العمل، طبيعة العمل، سلم الأجرة) إنعكاسات على كيفية تفاعلها مع الأبناء في البيت؟

وكانت فرضيات البحث كالتالي:

- إندماج المرأة في العمل الخارجي يجعلها أكثر تحقيقا لذاتها مساواة مع الزوج وذات تفاعل عقلاني وايجابي مع الأبناء.
- الأم العاملة أكثر نظام وأكثر إعتمادا النفس وأكثر طموحا.
- الأم العاملة ذات المستوى الدراسي تعمل على توجيه وعقلنة تعامل أطفالها مع وسائل الإعلام خصوصا المرئية منها.
- الأم العاملة ذات المستوى الدراسي تعمل على توجيه وعقلنة تعامل أطفالها مع وسائل الإعلام خصوصا المرئية منها.
- الأم العاملة ذات المستوى الدراسي تعمل على توجيه وعقلنة تعامل أطفالها مع وسائل الإعلام خصوصا المرئية منها.
- الأم العاملة ذات المستوى الدراسي تعمل على بلورة توجهات ثقافية وإبداعية لدعم الطفل من خلال إدماجه في مؤسسات ثقافية ترفيهية موازنة مع المؤسسات المدرسية.
- الأم العاملة ذات المستوى الدراسي أقل تمييزا جنسيا بين الطفل والطفلة من حيث الأدوار والمكنان المجتمعية الموكلة إلى كل منهما مقارنة بالأم التقليدية.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- إن الشرائح العليا والمتوسطة على إختلاف قطاعاتهن المهنية هن أكثر تشبثا بعملهن وأكثر اقتناعا بأهمية ومردودية المادية والرمزية لعملهن على المستوى الأسري والمجتمعي، كما أنهن واعيات بالشرخ والتمزق الذين يعتريان وضعهن الاسري، من حيث الأدوار المتعددة والمتضاربة والمسندة اليهن والمؤسسة على العلاقة لا متكافئة بين الزوجين والتي تتعدى بالمناخ القيمي العام المسيج بالمكانة التقليدية لكل من المرأة والرجل بالرغم من سقوط بنائها التحتي- القوامة المادية لرجل وتحمل مسؤولية إعالة الأسرة- كما وجد ميل بعض الأزواج ذوي التكوين الجامعي إلى إقتسام الأدوار المنزلية مع الزوجة.

- يمثل العمل الخارجي مصدر شرخ وتمزق وإحباط للنساء العاملات دون المستوى الدراسي، وكذا النساء الموظفات من الشريحة الدنيا، بالنظر إلى ظروف العمل، ضآلة الأجر وتكثيف ساعات العمل، مما أدى بهن إلى تفضيل الرجوع إلى البيت بمجرد حصول الزوج على دخل مرتفع.

- هناك تركيز من قبل كل الشرائح العاملة على إختلاف مستوياتهن الدراسية على الأقارب كبديلتهن في رعاية الأطفال.

- كلما ارتفع المستوى التعليمي للمبحوثات، أعيد الإعتبار إلى الأنشطة الترفيهية الممارسة من قبل الأطفال، فاعتبرت الشرائح الدنيا أن هذه الأنشطة بمثابة عوامل مشوشة على تركيز الأبناء في الدراسة.

- العلاقة بين الأبناء والأمهات في الشرائح الدنيا تتسم بالشرخ والتباعد حيث يتجاوز الأبناء توجيهات الأمهات.

- ركزت كل الشرائح على أهمية التمدرس كوسيلة للإرتقاء الإجتماعي بينما هناك اختلاف في مستوى اختيار التخصصات التعليمية.

- ميل الشرائح على أهمية التمدرس كوسيلة للإرتقاء الإجتماعي بينما هناك اختلاف في مستوى اختيار التخصصات التعليمية.

- ميل الشرائح الدنيا إلى تعليم وتوجيه الطفلة إلى الأعمال البيتية غير ملازمة في إعداد وتكوين البنت مع إمكان تعليمها لذكر مثل الأنثى.

- ركزت الأطر العليا دوات التكوين داخل الكليات والمعاهد على ضرورة الإبتعاد على التقييم التقليدي للأدوار بين الجنسين.[1]

دراسة خالد عبد الرحمان السالم 1999: تناولت أساليب الضبط الإجتماعي وعلاقتها بالتماسك الأسري عند الأسرة السعودية وتوصلت إلى:

- الدين الإسلامي أكثر الضبط الإجتماعي استخداما من قبل الأسرة يليه القانون ثم القيم.
- أن هناك علاقة طردية بين الضبط الإجتماعي ومستوى تماسك الإجتماعي فكلما ارتفع الضبط الإجتماعي الأسري صاحبه ارتفاع في مستوى التماسك الأسري.[2]

دراسة محمد معجب الحامد ونايف الرومي 2001: التي هدفت معرفة دور الأسرة في تحقيق الضبط الإجتماعي من خلال معرفة دورها في التنشئة الإجتماعية التي توصلت إلى النتائج التالية:

- أن الضبط الإجتماعي ضرورة مرتبطة بوجود المجتمع وأنها تحتاج إلى مؤسسات ووسائل لتحقيقها وتقوم هذه المؤسسات بدور هام في التنشئة الإجتماعية.
- التماسك الأسري تنعكس نتائجه على أفراد الأسرة المتماسكة توفر لإفرادها مناخا وإطار صحيا يكفل لهم السعادة والإستقرار.
- أن التفكك الأسري يكون سببا في الإنحراف الأفراد.[3]

- **دراسة سيد أحمد طهطاوي وحنان عبد الحليم رزف 2005:** حول دور الأسرة في تحقيق الضبط الإجتماعي لدى الأبناء، هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم الضبط الإجتماعي أهدافه وتحديد أهم الأساليب التي تستخدمها الأسرة في الضبط الإجتماعي لدى الأبناء التعرف على واقع الدور الذي يقوم به الأسرة في تحقيق الضبط الإجتماعي لدى الأبناء وفقا للمتغيرات (جنس الأبوين، البيئة التي تعيش فيها الأسرة، الحالة التعليمية للأبوين)، وهذا من خلال الأساليب التي يعتمدها الوالدين في ضبط سلوك الأبناء وهذا اعتمدا منهم على تلقينهم تعليم الدين الإسلامي وتعليمهم العادات والتقاليد والأعراف وإتباع طريقة معينة في التنشئة الإجتماعية ومحاولتهم الحفاظ على تماسك الأسرة وكذا الأساليب التي يعتمدونه في الثواب والعقاب والحوار

---

[1] شريفة حلمي: المرأة العاملة والتنشئة الإجتماعية – دراسة حالة المغرب- المجلس العربي للطفولة والتنمية، القاهرة 1999، ط1، ص 83.

[2] سيد أحمد طهطاوي وحنان عبد الحليم رزق، المرجع السابق، ص 399.

[3] نفس المرجع، ص 398.

والمناقشة، وقد وزع الباحث إجابات المبحوثين طبقا للنوع (الآباء، الأمهات) والبيئة التي يعشونها (المدينة، القرية) وحسب التعليم (متعلم، غير متعلم) وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1- يتفق الآباء والأمهات بدرجة كبيرة على أن الدين هو أحد الأساليب التي يمكن أن تستخدمها الأسرة في تحقيق الضبط الإجتماعي لدى الأبناء، وذلك من خلال ضبط سلوك الأبناء وكفهم على الأعمال التي تتنافى مع الدين، وتوجيههم نحو المحافظة على الصلاة في أوقاتها منذ صغرهم، وتأدية فريضة صوم رمضان.
2- يختلف الآباء والأمهات حول أحد الجوانب الحوار والمناقشة، حيث أن الآباء أكثر حرصا من الأمهات على التحلي بالحكمة والتعقل في إصدار الأحكام والقرارات بعد الحوار والمناقشة مع الأبناء.
3- يتفق الأفراد الذين يعيشون في المدينة مع الأفراد الذين يعيشون في القرية بدرجة كبيرة على أن الدين أحد الأساليب التي تستخدمها الأسرة في تحقيق الضبط الإجتماعي لدى الأبناء وذلك بالحرص على ضبط سلوك الأبناء وكفهم على الأعمال التي تتنافى مع الدين، وتوجيههم نحو المحافظة على الصلاة في أوقاتها منذ صغرهم، وتأدية فريضة صوم رمضان وتعويدهم على النظام والإلتزام بإعتبار أن هذا من الدين.
4- يتفق الأفراد الذين يعيشون في المدينة مع الأفراد الذين يعيشون في القرية بدرجة كبيرة على أن التنشئة الإجتماعية أحد أساليب الأسرة في عملية الضبط الإجتماعي للأبناء، من خلال تشكيل شخصية الأبناء وتربيتهم على الفضيلة، ومساعدتهم على إكتساب المهارات الأساسية التي تمكنهم من ضبط حاجياتهم ودوافعهم، وغرس مبادئ الطاعة والإمتثال للكبار في نفوس الأبناء، كما أن تنشئتهم وتحديد مراكزهم الإجتماعية يتأثر بالمستوى الإقتصادي والإجتماعي للأسرة.
5- يتفق الأفراد الذين يعيشون في المدينة مع الأفراد الذين يعيشون في القرية بدرجة محدودة على أن التماسك الأسري أحد أساليب الضبط الإجتماعي للأسرة لدى الأبناء حيث أن العلاقة القائمة بين أفراد الأسرة مبنية على الإحترام والتفاهم والصدق، ويربطهم بالأبناء روابط قوية، كما هي رابط الأمومة والأبوة، كما أن تحقيق الأمن والطمأنينة في نفوس الأبناء مرتبط بوجود الأبوين معهم.

6- يتفق الأفراد الذين يعيشون مع الأفراد الذين يعشون في القرية بدرجة كبيرة على أن العادات والتقاليد والأعراف السائدة في المجتمع هي أحد أساليب الأسرة في تحقيق الضبط الإجتماعي لدى الأبناء، وذلك من خلال تشجيع الأبناء على التمسك بالعادات والتقاليد السائدة في المجتمع والتي تتماشى مع الدين ومساعدتهم على التخاص من العادات والتقاليد السيئة.[1]

7- يختلف الأفراد يعيشون في المدينة مع الأفراد الذين يعيشون في القرية حول جانبين من جوانب العادات والتقليد والأعراف، حيث أن أفراد القرية أكثر حرصا من أفراد المدينة على زيارة الأقارب، ودوي الرحم، ويحثون أبنائهم على ذلك كما أن أفراد القرية أكثر ايجابية من أفراد المدينة في المساهمة في عملية الدعوى للإقلاع من بعض العادات السيئة التي تسود المجتمع.

8- يتفق الأفراد الذين يعيشون في المدينة مع الأفراد يعيشون في القرية بدرجة كبيرة على أن الثواب والعقاب هي أحد أساليب الأسرة في تحقيق الضبط الإجتماعي لدى الأبناء، حيث أن أسلوب التواب والعقاب لازمين لضبط سلوك الأبناء، ومن الأفضل استخدام أسلوب الثواب مع الأبناء حيث أنه ايجابي وأثره باق، وتشجيع الأبناء عندما يقومون بالسلوك المرغوب فيه.

9- يتفق الأفراد الذين يعيشون في المدينة مع الأفراد الذين يعيشون في القرية بدرجة كبيرة على الحوار والمناقشة هي أحد أساليب الأسرة في تحقيق الضبط الإجتماعي لدى الأبناء وذلك من خلال تشجيع الأبناء على الحوار ومناقشة الآباء والأمهات في بعض شؤونهم الخاصة، وأثناء المناقشة يجب إقناعهم بالحجة والبرهان والمنطق السليم، والتحلي بالحكمة والتعقل في إصدار الأحكام والقرارات بعد الحوار والمناقشة مع الأبناء.

10- يتفق الأفراد المتعلمين والأفراد غير المتعلمين بدرجة كبيرة على أن الدين أحد الأساليب الهامة التي تستخدمها الأسرة في تحقيق الضبط الإجتماعي للأبناء وذلك من خلال ضبط سلوك الأبناء وكفهم على الأعمال التي تتنافى مع الدين، وتوجيههم نحو المحافظة على الصلاة في أوقاتها منذ صغرهم، وتأدية فريضة صوم رمضان وتعويدهم على النظام والإلتزام بإعتبار أن هذا من الدين.

---

[1] نفس المرجع، ص 555.

11- يتفق الأفراد المتعلمين والأفراد غير المتعلمين بدرجة كبيرة على أن التنشئة الإجتماعية أحد أساليب الأسرة في عملية الضبط الإجتماعي للأبناء، من خلال تشكيل شخصية الأبناء وتربيتهم على الفضيلة، ومساعدتهم على إكتساب المهارات الأساسية التي تمكنهم من ضبط حاجياتهم ودوافعهم، وغرس مبادئ الطاعة والإمتثال للكبار في نفوس الأبناء، كما أن تنشئتهم وتحديد مراكزهم الإجتماعية يتأثر بالمستوى الإقتصادي والإجتماعي للأسرة.

12- يتفق الأفراد المتعلمين والأفراد غير المتعلمين بدرجة كبيرة على أن العادات والتقاليد والأعراف السائدة في المجتمع هي أحد أساليب الأسرة في تحقيق الضبط الإجتماعي لدى الأبناء، وذلك من خلال تشجيع الأبناء على التمسك بالعادات والتقاليد السائدة في المجتمع والتي تتماشى مع الدين، ومساعدتهم على التخاص من العادات والتقاليد السيئة وحث الأفراد المجتمع وتوجيههم للإقلاع عن العادات السيئة.

13- يختلف الأفراد المتعلمين والأفراد غير المتعلمين حول جانبين من جوانب العادات والتقليد والأعراف، حيث أن الأفراد المتعلمين أكثر حرصا الأفراد غير المتعلمين على زيارة الأقارب، ودوي الرحم، ويحثون أبنائهم على ذلك.

14- يتفق الأفراد المتعلمين والأفراد غير المتعلمين بدرجة كبيرة على أن الثواب والعقاب هي أحد أساليب الهامة التي تستخدمها الأسرة في تحقيق الضبط الإجتماعي لدى الأبناء، حيث أن أسلوب التواب والعقاب لازمين لضبط سلوك الأبناء، ومن الأفضل استخدام أسلوب الثواب مع الأبناء وكذلك التسامح مع الأبناء عند مصارحة الوالدين بإرتكاب خطأ مع نصحهم بألا يتكرر ذلك مستقبلا.

15- يتفق الأفراد المتعلمين والأفراد غير المتعلمين إلى حد ما على أن الحوار والمناقشة هي أحد أساليب الأسرة في تحقيق الضبط الإجتماعي لدى الأبناء وذلك بتشجيع الوالدين الأبناء على الحوار ومناقشة معهم في بعض شؤونهم الخاصة ومحاولة إقناعهم بالحجة والبرهان والمنطق السليم أثناء الحوار والمناقشة معهم في موضوع ما، والتحلي بالحكمة والتعقل في إصدار الأحكام والقرارات بعد الحوار والمناقشة مع الأبناء.[1]

[1] نفس المرجع ، ص 512.

الجـانـب
النـظـــري

الفصل الأول
الضبط الإجتماعي

الفصل الأول: الضبط الإجتماعي

1. مفهوم الضبط الإجتماعي
2. رؤية تاريخية لمفهوم الضبط الإجتماعي.
3. النظريات المفسرة للضبط الإجتماعي.
4. أساليب الضبط الإجتماعي.
5. أنواع الضبط الإجتماعي.
6. مؤسسات الضبط الإجتماعي.
7. وظائف الضبط الإجتماعي.
8. أهداف الضبط الإجتماعي.
9. أهمية الضبط الإجتماعي.

تمهيد:

يعد الضبط الإجتماعي من أهم الموضوعات التي اهتم بها علم النفس وعلوم التربية وعلم الإجتماع وغيرهم من العلوم أثناء دراستهم لسلوك الإنسان والعوامل المؤثرة فيه سواء لإظهار أهمية هذا المفهوم نظريا وميدانيا وكذلك ضرورة وجوده لضمان توافق تصرفات الأفراد مع النظام القائم في المجتمع، لهذا سنحاول في هذا الفصل تحديد مفهوم الضبط الإجتماعي وإبراز النظريات التي تناولت هذا المفهوم وذكر الوسائل المعتمدة للضبط الإجتماعي وتحديد أهم المؤسسات الإجتماعية التي تعمل على ضبط سلوك الفرد اعتمادا على متطلبات وحاجات المجتمع.

1. مفهوم الضبط الإجتماعي Le contrôle social :

جاء مفهوم الضبط الإجتماعي Social control بمعنى يراقب أو يسيطر، وقد استعمله تالكوت بارسونز "Talcot parsons" بمعنى الكلمة الألمانية Henscharft السيطرة واستعمالها ماكس فيبر "M.Weber" بشكل واسع بالرقابة الملزمة Impératives control حيث لكلمة الرقابة معنى سلبا تعني يشرف وعند الحاجة يمنع.[1]

وتعرفه زخيرة علم النفس "بأنه انتظامه السلوك من طريق المنظمات والأعراف الإجتماعية وبمعناه الأوسع يصف اصطلاح الضبط الإجتماعي التأثير الذي يزاول من جانب المجتمع على الفرد".[2]

ويعرفه المعجم النقدي بأنه "جملة الموارد المادية والرمزية التي تتوفر لدى مجتمع معين لتأمين توافق تصرفات أعضائه مع جملة القواعد والمبادئ المقررة والمصادق عليها".[3]

ولقد وردت عدة تعريفات للضبط الإجتماعي، حيث أطلق عليها ابن خلدون الرقابة الإجتماعية التي هي كافة الجهود والإجراءات التي يتخذها المجتمع أو جزء من هذا

---

[1] بدون ف، تر: سليم حداد، **المعجم النقدي لعلم الإجتماع**، ديوان المطبوعات الجماعية، المؤسسة الجامعية لدراسات والنشر، الجزائر، ص 335.

[2] كمال الدسوقي، **زخيرة علم النفس، الدار الدولية للنشر والتوزيع**، مصر، 1990، ص 311.

[3] بدون ف. تر: سليم حداد، المرجع السابق، ص 311.

المجتمع لحمل أفراده على السير على المستوى العادي المؤلوف المصلح عليه الجماعة دون انحراف أو اعتداء.[1]

وعرفه **روس** "**Ross**" 1902 الذي يعد أقدم الذين كتبوا عن الضبط الإجتماعي كمصطلح علم الإجتماع بأنه "ضرورة اجتماعية جوهريا قيم المجتمع ومثله".[2]

كما يرى روس Ross أن الضبط الإجتماعي هو السيطرة المقصودة التي تؤدي وظيفة في حياة المجتمع".[3]

يتضمن تعريف روس معنى الهيمنة والضغط من جانب السلطة العليا المطلقة وهي الجماعة الإنسانية، وأن وظيفته هي تحقيق بقاء المجتمع وهيمنته على الأفراد وجوهره يشمل قيم وحاجة المجتمع.

ويقصد به **ماكفير وبيج (Maciver et page, 1940)** "الطريقة التي يتطابق بها سلوك الفرد مع النظام الإجتماعي كله ويحفظ هيكله، ثم كيفية وقوعه بصفة عامة كعامل للموازنة بينهما في حالات التغير".[4]

ويرى **لابيير** "**La pierre**" (1954) أن الضبط الإجتماعي ينبع من حاجة الفرد احتلال مكانة في جماعته الأولية والجماعة تعمل كقوة مؤثرة وضاغطة على أفرادها في إلزامها على إحترام المعايير والتقيد بالأحكام الموضوعة".[5]

أما **أوجبران** "**Ogbran**" **ونيمكوف** "**Nimkoff**" 1960، فيجد أن الضبط الإجتماعي هو العمليات والوسائل التي تلجأ اليها الجماعة للتحكم في حالات الإنحراف عن المعايير الإجتماعية، وأن كل ما يعتبر وسيلة من وسائل تنظيم السلوك ويعتبر في الوقت ذاته آداة من أدوات الضبط الإجتماعي".[6]

---

[1] عصمت عدلي، علم الإجتماع الأمني – الأمن والمجتمع، دار المعرفة الجامعية بالإسكندرية، مصر، ط1، بدون سنة، ص 99.

[2] سيد أحمد طمطاوي، حنان عبد الحليم رزق، المرجع السابق، ص 400.

[3] مصلح الصالح، الضبط الإجتماعي، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص 21.

[4] عصمت عدلي، المرجع السابق، ص 23.

[5] نفس المرجع، ص 102.

[6] نفس المرجع، ص 99.

ويرى **بريرلي** "**Breaeley**" (1962) "أن الضبط الإجتماعي لفظ عام يطلق على تلك العمليات المخططة وغير المخططة التي يمكن عن طريقها تعليم الأفراد أو إقناعهم أو حتى إجبارهم على التواءم مع العادات وقيم الحياة السائدة في الجماعة".[1]

للضبط الإجتماعي في رأيه هو كل الآليات التي تعتمدها أي جماعة من الجماعات لتحديد سلوك أفرادها والتي تحاول التحكم فيهم من خلال توجيه سلوكهم.

ويعتبر **بارسونز** "**Persons**" الضبط الإجتماعي "إعادة التوازن النسق بواسطة قوى محيطه به، حيث أن كل نسق على مكافآت للإمتثال وعقوبات للسلوك المنحرف وهي آليات مخططة وغير مدركة إلى حد بعيد تعمل على إعاقة أو منع الميل للإنحراف".[2]

وقد استخدم كوهن "Cohen" 1966 تشير إلى العمليات الإجتماعية والبناءات التي تعمل على منع أو الحد من الإنحراف، وهو أي شيء يفعله الناس بإعتباره محددا اجتماعيا لأي نوع من اتجاه الإنحراف وقد يكون الإجراء الوقاية أو الردع أو الإصلاح أو العدالة أو التأثر أو التعويض، الترضية، رفع الروح المعنوية لدى الضحية....إلخ.[3]

ويرى الخشاب أن الضبط الإجتماعي هي : القوة التي يمارسها المجتمع على أفراده والطرق الذي يسلكها للهيمنة والإشراف على سلوكهم وأساليبهم في التفكير والعمل، وذلك لضمان سلامة البناء الإجتماعي والحرص على أوضاعه ونظمه والبعد عن عوامل الإنحراف"، الأسرة كآداة للضبط الإجتماعي.

وعلى الرغم من تعدد تعاريف الضبط الإجتماعي، إلا أنها تشير في مجملها إلى أن الضبط الإجتماعي وهو السلوك الذي يقود الأفراد إلى الإمتثال للمعايير والقيم المرغوبة في المجتمع.

---

[1] مصلح الصالح، المرجع السابق، ص 24.

[2] نفس المرجع، ص 22.

[3] سيد أحمد الطهطاوي، حنان عبد الحليم، المرجع السابق، ص 404.

2. رؤية تاريخية لمفهوم الضبط الإجتماعي:

حظيت فكرة الضبط الإجتماعي بإهتمام الكثير من الفلاسفة والمفكرين الإجتماعيين تحت مسميات مختلفة مثل الأخلاق والعرف والدين والقانون، أو حتى تحت اسم الضبط الإجتماعي.

حيث يذهب ابن خلدون إلى أن الضبط الإجتماعي من الضروريات اللازمة للمجتمع، وهو ذو أهمية اجتماعية، فهو يرى أن الضبط لازم للحياة الإجتماعية، وانه في نفس الوقت ناجم عن حاجة طبيعية في الإنسان، وأن فائدته المحافظة على المصلحة العامة للأفراد في المجتمع وعلى مصلحة الحاكم في استقامة حكمه".[1]

وينطلق ابن خلدون في دراسته للضبط الإجتماعي وبيان الأساس الذي يقوم عليه والدور الذي يؤديه في الحياة الإجتماعية من فكرة الوازع، الذي جعله ضرورة من ضرورات الإجتماع والتعاون، لأن الحاجة إلى الوازع تفرضها طبيعة الإنسان نفسه، حيث أن قيام الحياة الإجتماعية وبالتالي بقاء الإنسان يتطلب وجود نوع من السلطة، تحفظ للمجتمع تماسكه وتعمل على تقوية التعاون بين أفراده، وكبح عدوان بعضهم على بعض سواء كأفراد أو جماعات.

وتندرج فكرة الوازع عند ابن خلدون من مجرد السلطة المعنوية لشيوخ القبائل إلى السلطة المادية التي تعود على الغلبة والسلطان واليد القاهرة، فالوازع إلي يتحدث عنه ابن خلدون هو وازع الإجتماع بمعنى السلطة الإجتماعية التي تستند خصائصها من نوع الحياة السائدة، ولما كان هذا الوازع تفرضه ضرورة الإجتماع والتعاون لتحصيل العداء، وهذا حسب طرق كسب العيش وأسلوب المعاش (البداوة، التمدن)، وكذا الإختلاف في طبائع الناس وأخلاقهم وعاداتهم".[2]

كما يربط ابن خلدون الضبط الإجتماعي بالعصبة والتضامن ويستعمل ابن خلدون العصبة على أنها الرابطة القبلية وتارة بمعنى الجماعة البدوية التي تجمعها هذه الرابطة نفسها، ويربطها بالقرابة التي تنشأ وتنحل لأنها توجد بوجود الأفراد واستمرار تناسلهم وبذلك

---

[1] السمري عدلي، الثابت والمتغير في آليات الضبط الإجتماعي، مركز البحوث والدراسات الإجتماعية، مصر 2003، الطبعة 1، ص 14.

[2] محمد صفوح الأخرس، نموذج لإستراتيجيات الضبط الإجتماعي في الدول العربية، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1997، ص ص 37- 38.

فالعصبية غير مقيدة بمكان وزمان، فالعصبية بالمعنى الواسع هي "الجماعة المعنوية"، أي مجرد رابطة تتشخص في أقارب الرجل الذين يلازمونه ويتعصبون له عندما يكون هناك داع للتعصب".[1]

ولكن النسب عند ابن خلدون يعني انتماء وهو الإنتماء الفعلي إلى الجماعة معينة أي إلى عصبية ما وليست انتماء الجماعة إلى جد مشترك والأساس الحقيقي للعصبية هو المصلحة العصبية الدائمة للجماعة"[2]، وقد أوضح أن ميزان العصبية ليس فقط بين الفرد وآخر داخل العصبة بل هي في الدرجة الأولى رابطة بين الفرد والمجموعة، فالفرد يذوب في العصبية عندما يتعرض لخطر، فهو يفقد شخصيته بل فرديته ويتقمص شخصية العصبة.

كما أن تضامن العصبة مع الفرد مشروط بإحترامه لمصلحة العصبية والعمل على جلب المنافع لها أو على الأقل عدم التسبب لها في متاعب تعرض كيانها للخطر، ولهذا فهي بحاجة إلى وازع ورادع تكون له القوة والحد من تمادي أو تطاول جماعة على أخرى أو فرد على غيره".[3]

كما اهتم جوسن كونت بموضوع الضبط الإجتماعي حينما وجه الإنتباه إلى أهمية دراسة النظام والدور الذي تمارسه العقيدة والمعرفة والأخلاق وتدعيم النظام.[4]

يعتبر روس Ross من أوائل من اهتموا بموضوع الضبط الإجتماعي في كتابه الضبط الإجتماعي عام 1901م، حيث كان اهتمامه منصب على العملية التي من خلالها يتم ربط النظم الإجتماعية، وكيف يعيش الناس معا، وتتضافر جهودهم للحفاظ على بناء المجتمع، كما تضمنت كتاباته وصفا تفصيليا لآليات الضبط الإجتماعي وركز على وسائل الإجتماع وسدد على المدى الذي يكون فيه الإقتناع والتعامل بين الناس، كما اهتم بالتصوير الشامل للمجتمع الذي يمكن من خلاله تغيير وسائل توجيه إرادة أو وعي أفراد المجتمع نحو الإمتثال للمعايير وقيم المجتمع".[5]

---

[1] نفس المرجع السابق، ص 41.

[2] نفس المرجع، ص 42- 43.

[3] السمري عدلي، المرجع السابق، ص 14.

[4] مصلح الصالح، المرجع السابق، ص 29.

[5] نفس المرجع، ص 33.

يرى روس أن من أهم وسائل الضبط الإجتماعي هو القانون حيث يستمد القانون قوته من عملية الضبط الإجتماعي هو القانون حيث يستمد القانون قوته من عملية الضبط الإجتماعي من اعتماده على معيار المنفعة، ويذهب روس إلى أن هناك آليات أخرى لتحقيق عملية الضبط الإجتماعي، بالإضافة إلى القانون مثل القيم والثقافة والمعتقدات، وما يؤمن به الأفراد، ويمكن القول صفة عامة أن إصدار روس لكتابه الضبط الإجتماعي عام 1901م عاملا أساسيا في لفت الإنتباه إلى ضرورة الإهتمام ومحاولة فهم ودراسة الضبط الإجتماعي الذي عرفه بأنه سيطرة اجتماعية مقصودة وهادفة".[1]

وفي عام 1920 ساد مصطلح الضبط الإجتماعي بقوة اعتباره يمثل نظرية رئيسية حيث رأى علماء مدرسة شيكاغو أنهم يكملون بها اتجاهاتهم الأساسية في البحث الواقعي".

فقد أسهم كل من روبرت بارك Robert Park وماكفير Robert M, Macivar في ترسيخ الضبط الإجتماعي بإعتباره وسيلة فعالة في تكامل العناصر المختلفة ولتحليل في علم الإجتماع". (ص 33، الضبط الإجتماعي)، فقد طرحا فكرة وصورة متطورة لمفهوم الضبط، وذلك من خلال دراستهما للمشكلات الإجتماعية التي هي نتاجا للخلل الذي يعثر إليه الضبط الإجتماعي وحين يتسم المجتمع بقدر ضئيل من الأهداف المشتركة والعادات المتفق عليها، وبذلك يشعر الأفراد أن القانون الحاكم ليس بقانونهم، الأمر الذي يترتب عليه خرقهم لهذا القانون الحاكم أو على الأقل لا يحظى القانون بمساندتهم وتأييدهم".[2]

وفي عام 1921 قام بارك Park وأرنست برجس Ernest Bigess في كتابهما "مقدمة في علم الإجتماع" "Introduction to the science of sociologie" بتقويم حالة علم الإجتماع، حيث أكد أن جميع الموضوعات تتجه لتكون مسائل الضبط الإجتماعي، وقد ربطا علماء الإجتماع بإعتبار أن الضبط الإجتماعي بصوره ومضامينه نتاج التنظيم الإجتماعي.

كما ربط العلماء أيضا بين الضبط الإجتماعي والمشكلات الإجتماعية، حيث نظروا إلى الضبط الإجتماعي كأداة لربط تحليلات علم الإجتماع بالقضايا السياسية الإجتماعية والتعامل مع قضايا الإنحراف.

---

[1] السمري عدلي، المرجع السابق، ص 15.

[2] مصلح الصالح، المرجع السابق، ص 34.

كما ارتبطت الأفكار الرئيسية لدى دور كايم بتصور الضبط الإجتماعي رغم أن **دور كايم** لم يستخدم المصطلح مباشرة أو لم يكن له نظرية في الضبط الإجتماعي، لكن بحثه عن "الحقائق الخلفية" بمسألة الضبط الإجتماعي، وقد تجلى ذلك في كتابه علم "الإجتماع والفلسفة" لسنة 1924 "Sociologie philosophie".

حيث يرى أنه لابد من الفصل بين الظواهر الفردية والظواهر الجمعية من خلال فكرة العقل الجمعي الذي يسيطر على الأفراد حينما يتجمهرون في ظرف إجتماعي، فهو ما يفرض عليهم سلوكا اجتماعيا يظل متواجد طوال تجمهرهم مجتمعين، وبزوال حال تفرقهم، ذلك أن العقل الجمعي يسيطر على الفرد في موقف اجتماعي".[1]

كما يرى دور كايم أن النظم الإجتماعية كالعائلة والإقتصاد والتعلم....إلخ، تتركب من مجموعة متشابكة من السلوك الجمعي والقانون، فهي تحيط بوظيفة أو أكثر الوظائف الحيوية في نظر الجماعة، وهي تفرض على أفرادها عدم إلحاق الأذى بالآخرين وجعله قانون وسنة الجماعة، فإذا خرج عليه أحد تعرض لسخط أو أحيل إلى المؤسسة التي تهتم بتأديبه وإرجاعه إلى قانون الجماعة، فتلك القوانين الإجتماعية تحمل في طياتها قوة الأمر حيث تلزم الفرد بإتباعها وتستعمل قوة القهر عندما ترغمه، إذا حاول مخالفتهما وعدم الإنصياع لها، فهي إذن آمره في حالة الإيجاب وقاهرة في حالة السلب، ويكون ذلك عن طريق العادات والتقاليد والمعايير الإجتماعية".[2]

وهذه الطرق التي تعتمدها الجماعة للضبط الإجتماعي لسلوك الفرد تشكل مؤشرا لأمرها وقهرها، فالفرد لا يشعر في العادة بضبط الجماعة الإجتماعية لأنه ألفها منذ نعومة أظافره بطريقة التربية والتنشئة الإجتماعية.[3]

وهذه الطرق التي يعتمدها الجماعة للضبط الإجتماعي لسلوك الفرد تشكل مؤشرا لأمرها وقهرها، فالفرد لا يشعر في العادة بضبط الجماعة الإجتماعية لأنه ألفها منذ نعومة أظافره بطريقة التربية والتنشئة الإجتماعية.[4]

---

[1] محمد صفوح الأخرس، المرجع السابق، ص 45.

[2] كامل دسوقي، المرجع السابق، ص 49.

[3] نفس المرجع، ص 50.

[4] السمري عدلي، المرجع السابق، ص 15.

ويذهب دور كايم إلى إعطاء معنى الضبط الإجتماعي على أنه كل عامل يتدخل في سلوك الإنسان بعد ضبطا، فالضبط لا يتعلق بالفرد ذاته، وليس مفروضا عليه من خارج أنها جزء من الموقف العام الذي يتم منه الفعل".[1]

ويرز خلال فترة الأربعينات من القرن العشرين المعنى الضيق للضبط الإجتماعي، حيث ظهر مجال الربط بين الضبط الإجتماعي والعلوم الإنسانية الأخرى كالقانون وعلم السياسة وعلم النفس، وبرزت أعمال المدرسين الواقعين (Réaliste Schoolers)".[2]

فقد جعل **كارل مانهايم Karl Manheim** (1940) الضبط الإجتماعي نقطة إنطلاق أساسية لبحوثه ومركز اهتمامه، ففي كتابه "الإنسان والمجتمع في عهد إعادة البناء"، ركز فيه على دور المؤسسات النيابية في عملية الضبط الإجتماعي في المجتمع الصناعي المتقدم، وحسب مانهايم لكي تكون عملية الضبط الإجتماعي فعالة يجب أن تعتمد المجتمعات المتقدمة على مؤسسات نيابية قوية.

من جهة قام مانهايم بتحليل البناء الإجتماعي وعلاقات السلطة وأبرز أثر التحول الذي رآه في السلطة غير المباشرة والتوترات العميقة المصاحبة لها على الضبط الإجتماعي".[3]

ففي عام 1946 نشر **إيفرت هوجنز Evert Hudjnes** مقالته المهمة "النظم" الذي تناول فيه المسألة الرئيسية في الضبط الإجتماعي هي التنشئة الإجتماعية وتنظيم الجماعات المهنية، وقد أوجد هوجنز تيارات فكرية في علم الأنتروبولوجيا الإجتماعية استخدم فيها أصحاب هذه التيارات مفهوم الضبط الإجتماعي لإستكمال المواد الأتنوفوغرافية.[4]

في الخمسينات طرح بارسونز من خلال تحليله للفعل الإجتماعي رؤيته للضبط الإجتماعي بإعتباره آلية مؤثرة في تحقيق التوازن داخل النسق الإجتماعي وضبط السلوك والتحكم فيه، ويرى بارسونز أن التنشئة الإجتماعية تعد من أبرز قنوات الضبط الإجتماعي التي يكتسب ويتعلم الفرد من خلالها القيم التي تحدد له ما هي أنماط السلوك المقبولة اجتماعيا.

---

[1] مصلح الصالح، المرجع السابق، ص 37.

[2] نفس المرجع ، ص ص 38- 39.

[3] نفس المرجع، ص 40.

[4] السمري عدلي، المرجع السابق، ص 15.

في كتابه "بناء الفعل الإجتماعي" "The structure of social action" عام (1957)، أكد بارسونز أن دور كايم لم يركز فقط على طبيعة الضبط الإجتماعي ولكنه ركز أيضا على أهمية الإمتثال الأخلاقي، وفي كتابه النسق الإجتماعي حدد بارسونز صور الضبط الإجتماعي كجزء أساسي في تصنيف الفعل الإنحرافي".[1]

كان لكتابات **بارسونز** وأفكاره تأثير على البحوث الإمبريقية لدراسة الإنحراف لدى عدد من علماء الإجتماع، وقد استمرت مسألة البحث في الظهور لدى عدد تلاميذ بارسونز منهم **كنجزلي دافير Kingsley Davis** الذي جمع بين تصوره لوظيفة الضبط الإجتماعي، فقد ركز على فكرة رئيسية تتمثل في "أنه من خلال الضوابط الإجتماعية يقوم المجتمع بتنظيم سلوك أعضائه بطرق يؤيدون فيها أنشطة تلبي الحاجة الإنسانية ويكون ذلك أحيانا على حساب الحاجات العضوية الفردية".[2]

واهتم مور Barrington Moor 1958 بالتحولات التاريخية في المجتمعات، حيث أثار سؤالا تقليديا مرتبط بالضبط الإجتماعي في مقالته "الإنعكاسات على الإمتثال في المجتمع الصناعي "Reflections on conformity in industriel society" ويرى مور أن الضبط الإجتماعي يتضمن عنصر الكبح سواء بوعي أو بدون وعي الفرد، وهذا الضبط يطلق عليه لدى الفرد الناضج ضبط النفس، وقد تتساءل مور مقدار امتثال الأفراد الذي يحتاجه المجتمع الصناعي.

وفي نهاية الستينات طرح هيرشي نظريته عن الضبط الإجتماعي والإنحراف في دراسته الشهيرة "أسباب الجنوح" ويذهب هيرشي تماما مثل دور كايم إلى أن السلوك يعكس درجات مختلفة من الأخلاقيات، وقد أرجع هيرشي السلوك المنحرف إلى ضعف آليات الضبط الإجتماعي في المجتمع وانهياره".[3]

---

[1] مصلح الصالح، المرجع السابق، ص 42.

[2] نفس المرجع، ص 57.

[3] السمري عدلي، المرجع السابق، ص 15.

3. النظريات المفسرة للضبط الإجتماعي:

يحتوي تراث علم الإجتماع العديد من إسهامات علماء الإجتماع في دراسة مفهوم الضبط الإجتماعي، ويمكن أن نوضحها في الإتجاهات الكلاسيكية والإتجاهات المعاصرة:

1- الإتجاهات الكلاسيكية: يمكن أن نجد النظريات التالية:

- **نظرية ابن خلدون في الضبط الإجتماعي:**

أدرك ابن خلدون أهمية الضبط الإجتماعي كضرورة إجتماعية للعمران والمجتمع الإنساني وأن العمران البشري لابد له من سياسة ينظم بها أمره، كما أن العمران لا يتحقق بشكل طبيعي إذا لم تكن هناك ضوابط إجتماعية تنظم سلوك البشر وتصرفاتهم وذكر "أنه لابد للبشر من وازع (أي حاكم) يرجعون إليه، وحكمه فيهم تارة يكون مسندا إلى الشرع المنزل من عند ا ، يوجب انقيادهم إليه ويستند تارة إلى سياسة عقلية توجب إنقيادهم إليها مع ما يتفق مع ما يتوقعونه من ثواب ذلك الحاكم بعد معرفته بمصالحهم".[1]

ويمكن توضيح نظرة ابن خلدون حول الضبط الإجتماعي في الأفكار التالية:

- يرى ابن خلدون أن وظيفة الضبط الإجتماعي هي إحداث النظام في المجتمع، وهذا النظام مهم للمؤسسات والمنظمات والجماعات التي يكون منها المجتمع، لتقوم بوظائفها وتحقيق أهدافها على الوجه المطلوب، ويذكر ذلك في قوله: "ثم إن الإجتماع إذا حصل للبشر كما قررنا ثم عمران العالم بهم، لابد من وازع يدفع بعضهم عن بعض لما في طباعهم الحيوانية من العدوان والظلم، وليس السلاح التي جعلت دافعة لعدوان الحيوانات العجم عنهم هي التي تدفع عدوان بعضهم عن بعض لأنها موجودة لجميعهم، فلابد من شىء آخر يدفع بعضهم عن غيرهم لقصور بعضهم عن بعض، ولا يكون من غيرهم لقصورهم عن مداركهم وإلهامهم والممثل في الوازع، فيكون ذلك الوازع واحد منهم، له عليهم الغلبة والسلطان واليد القاهرة حتى لا يصل أحد إلى غيره بعدوان وهذا هو معنى الملك".[2]
- الضبط الإجتماعي حتمية تنسق مع أفكاره العامة حول حتمية الظواهر الإجتماعية والأحداث الثقافية.

---

[1] نفس المرجع، ص 102.

[2] نفس المرجع، ص 103.

- الضبط الإجتماعي ظاهرة اجتماعية نفسية نفعية لأنه يرى أن الضبط لازم للحياة الإجتماعية وأنه في الوقت نفسه ناجم عن خاصية طبيعية في الإنسان وأن فائدته المحافظة على المصلحة العامة للأفراد في المجتمع وعلى المصلحة العامة للأفراد في المجتمع وعلى مصلحة الحاكم في استقامة حكمه".[1]
- يرى ابن خلدون أن وسائل الضبط الإجتماعي تتمثل في الدين الذي هو أقوى الضوابط والقانون والأعراف الإجتماعية والعادات والتقاليد والآداب وكذا الأخلاق والمثل العليا والعادات القبلية والتقاليد العشائرية".[2]

- نظرية دور كايم Durkeim حول الضبط الإجتماعي:

يأتي دور كايم على رأس رواد المنظور البنائي الوظيفي، حيث يرى أن هناك قواعد أخلاقية وظيفتها الأساسية ضبط سلوك الأفراد في المجتمع، وقد تناول دور كايم القواعد الأخلاقية الجمعية بطرق مختلفة ومفهومات متباينة، فاستخدم في محاولاتها المبكرة فكرة الضمير الجمعي Collective conscience الذي حدد سماته في كتابه، تقسيم العمل، في المجتمع على النحو التالي:

- يشكل مجموع المعتقدات والآراء المشتركة بين أفراد المجتمع العاديين وهو نسقا محددا له حياته الخاصة به، يطلق عليه البعض الضمير المشترك أو الضمير الجمعي، وهذا الضمير الجمعي لا يمكن أن يتحقق إلا في الضمائر الفردية"، ومما سبق يتضح أن دور كايم ينظر إلى الضمير الجمعي على أنه واقع يتميز بالشمولية والكلية وأن الضمير الجمعي نسق ثقافي مستقل ومحدد ويذهب دور كايم في تحليله إلى أنه كلما زادت درجة تقسيم العمل أدى ذلك إلى تناقض فعالية الضمير الجمعي، وإلى إضعافه، رغم قدرته على ممارسة وظيفته كآلية للضبط الإجتماعي.[3]

---

[1] نفس المرجع، ص 104.

[2] نفس المرجع، ص ص 104- 105.

[3] نفس المرجع، ص 17.

ويمكن استخلاص نظرية دور كايم في الضبط الإجتماعي من خلال نظريته في اللامعيارية (Anomie) أي بلا معايير وفهمها كحالة من نقص النظام Dérégulation، فمن خلال دراسة للإنتحار 1897 ربط هذه الظاهرة بدرجة التكامل الإجتماعي ومدى تأثير السلطة الأخلاقية للمجتمع على الأفراد، فقد لاحظ دور كايم أن المجتمع المتكامل دينيا وسياسيا مع الحياة الإجتماعية أكثر إنضباطا، فكلما كان الأفراد أكثر انفصالا من الحياة الإجتماعية، كلما كان الإحتمال أكبر لعدم إدراكهم عدم وجود قواعد للسلوك، فالجماعة كلما كان الإحتمال أكبر لعدم إدراكهم عدم وجود قواعد للسلوك، فالجماعة كلما كانت أكثر تكاملا كلما كان حدوث الإنحراف أقل احتمالا".[1]

كما أعطى دور كايم أهمية كبيرة للسلطة الأخلاقية للمجتمع، فيرى أنه عندما لا يخضع سلوك الفرد لسلطة المجتمع الأخلاقية، فإن هذا السلوك يكون غير محدد ويتبع الفرد في هذه الحالة شهواته ومصالحه الشخصية.

ويرى دور كايم أن المجتمع غاية كل فعل أخلاقي ومصدر كل قيمة أو قاعدة أخلاقية، وأن الواجب الخلقي تفترض على الإنسان الإجتماعي التزاما وقهرا ومن هنا تنشأ الأخلاق الإجتماعية على اعتبار أن المجتمع هو السلطة الأخلاقية ومصدر الخير الإسمي لسائر الأفراد الذين هم أعضاء فيه".[2]

ويرتبط إلزام الأفراد بالأخلاق الإجتماعية مرتبط بعنصر الرغبة، حيث هذه القواعد الأخلاقية تجذب الأفراد لأنها تتصور له كالمثل الأعلى التي يتوق إلى تحقيقها، لهذا فالأخلاق الإجتماعية لدى دور كايم تتألف من عنصرين الرغبة والإلزام".[3]

---

[1] مصلح الصالح، المرجع السابق، ص 106.

[2] نفس المرجع، ص ص 107- 108.

[3] نفس المرجع، ص 104.

- نظرية **سدرلاند وكريسي في الضبط الإجتماعي: لم يضع سندرلاند edwin.H.Suthereland، وكريسي Donald Cresey (1924)،** نظرية متكاملة في الضبط الإجتماعي، وإنما أظهر العوامل التي تؤثر في الضبط الإجتماعي وعوامل ضعف الضبط الإجتماعي التقليدي في سياق عرض موضوع العقاب والإنتقال إلى المجتمع الحديث وذلك في كتابهما الشهير "علم الجريمة" (Criminologie).

وقد حدد عوامل ضعف الضبط الإجتماعي فيما يلي:

- كانت الأسرة والجيرة التي تتسم بالتجانس في الوسائل الأساسية للضبط الإجتماعي، وقد أدى تجزأ الأسرى الكبيرة إلى المؤسسات الإجتماعية الأخرى ما أضعف الوحدة الأسرية، وأصبح لدى أعضاء الأسرة سوي قليل من الأنشطة والمصالح المشتركة، أما الجيزة توقفت عن العمل كوسيلة للتنشيط الإجتماعي الفعال عندما كانت الإمتثال لضوابط في السابق شخصية وودية".
- إتساع حدود التفاعل من المجتمع المحلي إلى الوطن أو العالم كله، فعندما كان التفاعل مقصورا على المجتمع المحلي كانت المؤثرات التلقائية والمحلية تربط وتتحكم في سلوك الفرد، وكانت نتيجة سلوكه واضحة له ولغيره، ولكن عندما امتد الإتصال إلى خارج إطار الروابط الودية، ولم تظهر آثار السلوك في الواقع في الحال لا لأعضاء المجتمع المحلي ولا للمشاركين في إطار التفاعل الواسع".[1]
- التغيرات السريعة في التكنولوجيا، نتج عنها إنتهاك القوانين الجنائية التي وضعت لتتناسب ظروف اجتماعية خاصة بفترة ما قبل التكنولوجيا.

- **نظرية ريس في الضبط الإجتماعي (1949):**

يعتبر تصور **ريس Albert .A.Reiss** في الضبط الإجتماعي امتداد دور كايم في اللامعيارية، فقد عرض نظريته أولا في رسالة للدكتوراه عام 1949".

ويرى ريس أن الجناح يمكن أن ينشأ من فشل الضوابط الشخصية أو الإجتماعية في إمتثال السلوك مع المعايير القانونية والنسق الإجتماعي، وقد حدد مصادر الضبط

[1] نفس المرجع، ص 194.

الإجتماعي في ثلاث مصادر فعالة ومؤثرة، تؤدي إلى امتثال السلوك مع المعايير الإصطلاحية في النسق الإجتماعي.

1. ضوابط المجتمع المحلي والضوابط النظامية، فالجوار ومناطق الإقامة أهم مصادر الضبط النظامي تأثيرا.
2. الجماعة الأولية: الأسرة هي أكثر هذه الجماعات تأثيرا.
3. الضوابط الشخصية: هي نتاج اندماج معايير الجماعة الإجتماعية مع شخصية الفرد.

فقد زاوج ريس Reiss بين مصطلحي الشخصية والتنشئة الإجتماعية، فيذهب في نظريته إلى وجود ثلاث عناصر يتعلق بالضبط الإجتماعي وتفسر الجناح:

- نقص في الضوابط الداخلية السوية التي تنمو أثناء فترة الطفولة.
- انهيار هذه الضوابط.
- تصدع أو تصارع القواعد الإجتماعية التي تزودها الجماعات الإجتماعية الهامة (الأسرة، المدرسة، جماعة الأصدقاء).[1]
- نظرية ناي في الضبط الإجتماعي:

تنبثق نظرية **F.Ivans.Niye** في الضبط الإجتماعي من خلال الدراسة التي قام بها عن الجناح من منظور الضبط الإجتماعي سنة 1958 ورأى أن هناك مدخلين لدراسة الجناح أو الإنحراف عموما:

- إفتراض أن أي نوع من السلوك المنحرف ناشئ عن دوافع معينة.
- إفتراض أن السلوك المنحرف يحدث نتيجة غياب الضوابط أو إذا كانت الضوابط غير مؤثرة أو يكون عن الضبط الإجتماعي غير الكافي.

وقد حدد ني Niye أربعة ميكانيزمات للضبط الإجتماعي التي إذا غابت أو ضعفت ينشأ السلوك المنحرف وهي:

- الضبط المباشر Direct control الذي يفرض من الخارج بوسائل العقاب ووضع القيود والكوابح.

---

[1] السمري عدلي، المرجع السابق، ص 18.

- الضبط الذاتي Internalized control، وهذا الضبط يمارس من الداخل من خلال الوعي الفردي.
- الضبط غير المباشر Indirect control وهذا الضبط يرتبط بالتوحد بالتوحد العاطفي مع الوالدين وأشخاص آخرين غير منحرفين.
- الضبط من خلال توفر مسالك كثيرة إلى الهدف وإشباع الحاجة.

تمثل نظرية ناي تقويما منظما لعملية الضبط الإجتماعي من خلال تأثير العلاقات الأسرية في جنوح الأحداث وتعتبر الأسرة لدى ناي أهم مصدر منفرد يعمل للممارسة الضبط من الأحداث المراهقين بخاصة".[1]

- **نظرية ماتزا في الضبط الإجتماعي:**

ظهر داخل ثقافة نظريات الضبط ما سمي بنظريات الروابط الإجتماعية ويبرز ذلك من النظريات في أعمال العديد من العلماء مثل دافيد ماتزا David Matza الذي استخدم بصورة واضحة مفهوم الإرتباط بالنظام الأخلاقي ويشير هذا المفهوم إلى الرباط الذي يوجد بين الأفراد، والقيم المسيطرة في المجتمع، فدراسة الجريمة والإنحراف تهتم بدراسة العوامل التي تؤدي إلى تقوية هذا الرباط أو إضعافه".[2]

تتناول نظرية ماتزا التي أطلق عليها اسم "نظرية الإنحراف" مسألة الضبط الإجتماعي المنهار، أي أصبح الإلزام الخلقي في المجتمع غير فعال في ضبط السلوك الفردي".[3]

وذهب ماتزا إلى إعتبار أن الفرد يصبح حرا في إركابه الأفعال الجانحة من خلال استخدام "تكتيكات المحايدة Technique of neutralization"، حيث تلعب هذه التكتيكات دورا في تحديد أو إيقاف التزام الأفراد لقيم المجتمع، وهكذا تتاح لهم حرية ارتكاب السلوك الإجرامي"، وتتضمن تكنيكات المحايدة الآليات إنكار المسؤولية وإنكار الظلم وإنكار الضحية، وإدانة من يدينه والرغبة في الولاء لأكبر جماعة".[4]

---

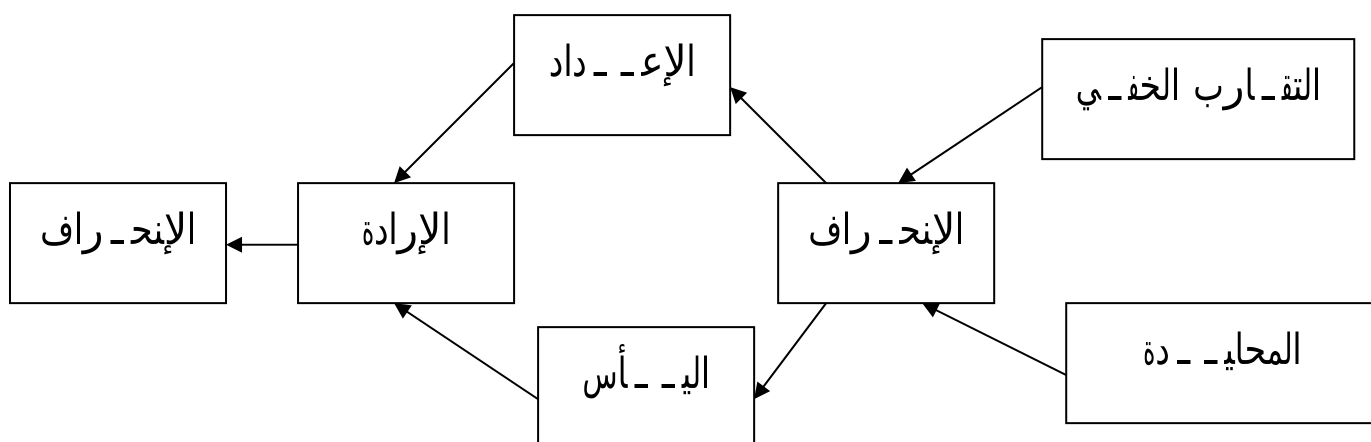
[1] مصلح الصالح، المرجع السابق، ص 123.

[2] المسري عدلي، المرجع السابق، ص 21.

[3] المصلح الصالح، المرجع السابق، ص 125.

[4] نفس المرجع، ص 22.

حيث يرى ماتزا أن المحايدة تؤدي إلى إبطال الإلتزام الأخلاقي من قبل المجتمع الفاعل وهكذا يحدث الإنحراف الذي يعني تحرر الفرد من الضوابط الإجتماعية، ويرى ماتزا أن هناك عنصر هام توسط بين الإنحراف والسلوك التقليدي الذي أطلق عليه مفهوم الإرادة، حيث أن تفعيل القرار للقيام بفعل منحرف ينتج عن التأكيد بأن الفاعل قادرا عمليا على آداء الفعل الإنحرافي ويتجاوز الخشية من القيام به، فالإرادة هي القوى الدافعة للإنحراف حيث تكون الضوابط محايدة، ويمكن تمثيل نظرية ماتزا في الرسم التخطيطي التالي:



شـــكل (1): يوضح علاقة تكتيكات المحايد والإرادة في ظهور الإنحراف.

المصـدر: مصلح الصالح، الضبط الإجتماعي، 2004.

يركز ماتزا على مفهوم الإرادة بإعتباره سببا للإنحراف عندما ينهار أو يضعف الإلزام الخلقي في المجتمع.

فحسب ماتزا الإنحراف يعني حالة التحرر من الإلتزام الخلقي، بواسطة التأثير المشترك للتقارب الخفي المحايد، وهذا لا يؤدي على كل حال إلى الإنحراف بصورة تلقائية، الفرد غير المنضبط يجب أن يستحدث لإرتكاب وتكرار الأفعال المنحرفة، أي يجب أن تكون

هناك إرادة أو دافع للإنحراف، والإرادة يتم تفعيلها من خلال الإعداد أو اليأس الذي يؤكد قرار الإنحراف".[1]

- **نظرية الضبط الإجتماعي عند هيرشي (Hirchi) :**

تعد نظرية الضبط الإجتماعي التي طرحها "هيرشـي Hirschi" (1969) مـن أحـدث نظريات الضبط، وأكثرها اقترابا لدراسة الضبط الإجتماعي، من خـلال صـورة أكثـر وضوحا وارتباطا بالروابط الإجتماعية، فحسب هيرشي تماما مثل دور كايم السلوك يعكس درجات مختلفة من الأخلاقيات، وأن قوة المعايير والوعي والرغبة فـي التوافـق تـدفع الأفراد نحو السلوك التقليدي التوافقي، فقد أرجع سلوك الإنحراف إلـى ضـعف روابـط المجتمع وانهيارها، حيث ربط هيرشي بين الضبط الإجتماعي والرابطة الإجتماعية التـي تربط بين أفراد المجتمع.

وذهب هيرشي إلى أن الرابطة الإجتماعية تتميز بوجود أربع عناصر مهمة وهي:

- **الإرتباط Attachement:** قوة الإرتباط التي تربط الفرد بـالآخرين مثـل الأبـوين والأصدقاء والمؤسسات المدرسية، يمكن أن تمنع وقوع الإنحراف.
- **الإندماج Involvement:** وهو درجة الفعالية والوقت والطاقـة المتاحـة للـسلوك التقليدي وغير التقليدي، فالفرد يصبح مرتبطا بمواعيد محددة، لا يمكن له أن يخالفها، لذلك نادرا ما تتاح له الفرصة في التفكير في السلوك المنحرف، هذا فضلا عن إندماج الفرد في الأنشطة التقليدية المشروعة يدعم وينمي الجانب السوي من شخصيته".[2]
- **التعهدات والإلتزامات (Commitments and responsabilités):**

يعد الخوف من أهم العوامل التي تكبح رغبة الكثيرين في خرق القانون، ويطلق على هذا الجانب الإمتثال الإلتزام.

---

[1] مصلح الصالح، المرجع السابق، ص 125- 127.

[2] السمري عدلي، المرجع السابق، ص 23.

- **العقيدة Beliefs:**

يستخدم هيرشي هذا العنصر كمصلح إجتماعي وليس نفسي، ولم ينظر إليه كجزء مـن قناعات يؤمن بها الفرد بعمق، بل كشيء يختاره الفرد ليقبله، لذا تحتاج هذه المعتقدات إلى الدعم المستمر من المجتمع".[1]

- **نظريات الصراع:**

يعد مفهوم الضبط الإجتماعي مفهوما هاما في وجهة النظر الصراعية الماركسية، إذ يعـد خاصية متأصلة في المجتمع، وضرورة لتنظيم الحياة، وتشترك نظريات الـصراع فـي مسلمة أساسها هي أن المجتمعات تتميز بالصراع أكثر من الإجماع القيمي".

وينهض المنظور الماركسي الصراعي على قضية مؤداها أم المجتمـع فـي حالـة مـن التكامل، إذ يمارس قسرا على أفراده من خلال مجموعة أفراد أو جماعات ذات مـصالح واهتمامات منفصلة، لذا فهي تتصارع من أجل مصلحتها وتعزيز مكانتها فـي المجتمـع، وتفرض العقاب بالقوة على الآخرين من أجل إخضاعهم وفرض الأوامر عليهم، وتتولـد ممارسة هذه القوة بإستمرار المنافسة بين من يملكونهـا والـذين لا يملكونهـا وتظهـر ميكانيزمات الضبط من أجل جذب القوة، مما يؤكد على التفاوت فـي ممارسـة الـضبط الإجتماعي في الحياة اليومية بين الجماعات المتصارعة".

ويضم المنظور الصراعي اتجاهيين أساسين هما الإتجاه الـصراعي المحـافظ والإتجـاه الصراعي الراديكالي.

ومن أهم الأعمال التي أثارت الإنتباه إلى الأشكال المحافظة في نظرية الـصراع أعمـال **لويس كوز Lewis Coser (1956) ورالف دارندروف Ralf Dahrendof (1959) أستين تيرك Austin.T.Turk عام 1985**.[2]

يذهب **لويس كوزر (Lewis Coser)** إلى أن الصراع يدعم بناء الجماعة وينمـي لـدى الأفراد الشعور بالإنتماء اليها، وبالتالي فهدفه الأساسي هو التدليل على الـدور الإيجـابي

---

[1] مصلح الصالح، المرجع السابق، ص 136.

[2] السمري عدلي، المرجع السابق، ص ص

للصراع والذي يتمثل في دعم البناء الإجتماعي للجماعات والمجتمعات لتحقيـق التوافـق والتكيف للعلاقات الإجتماعية".

ويرى كوزر أن الصراعات الداخلية المرتبطة بالأهداف أو القـيم أو المـصالح والتـي تتعارض مع الإفتراضات الرئيسية، التي تركز عليها العلاقات الجماعية تكون عـادة ذات وظائف إيجابية بالنسبة لبناء الجماعة، فهذه الصراعات تجعل من الممكن تحقيـق إعـادة التوافق والتكيف للمعايير والقوى الإجتماعية داخل الجماعة في ضـوء الحاجـات التـي يستشعرها أعضاء هذه الجماعة أو الجماعات الفرعية، كما يـرى أن هنـاك صـراعات خارجية بين الجماعات تؤثر على بناء الجماعة، فهي صراعات تثـر علـى شخـصيات الأفراد ومبلغ توافقهم مع بناء الجماعة.

كما حاول رالف دارندوف (Ralf Dahrendof): في كتابه "الطبقة والصراع الطبقي في المجتمع الصناعي" أن يختبر التحليل السوسيولوجي الذي قدمـه مـاركس فـي دراسـته للمجتمع الصناعي، ويرى أن المفاهيم التي وضعها ماركس مفاهيم ونظريات تحتاج إلـى تعديل عندما نشرع في تطبيقها على المجتمع الصناعي الحالي، لأنها تتعلـق بـالمجتمع الرأس مالي، ويرجع ذلك إلى أن البناء الإجتماعي الصناعي الحالي، لأنها تتعلق بالمجتمع الرأس مالي، ويرجع ذلك إلى أن البناء الإجتماعي لهذه المجتمعات قـد شـهد تغيـرات حاسمة منذ كتابات "ماكس"، بل يمكن القول أن هذه التغيرات قد أنتجت نموذجـا جديـدا للمجتمع هو المجتمع الرأس مالي.[1]

ويذهب تيرك Turk إلى أن النظام الإجتماعي يعد نتاجا لمحاولة الجماعات القوية فرض سيطرتها على المجتمعات وهي تسعى لتحقيق ذلك، من خلال صـياغة قـانون يتـضمن بالدرجة الأولى قيمها وطرح "تيرك" مقولته عن الصراع في مقالة دعى فيها إلى دراسـة ارتكاب الجريمة على أنه فعل معارض للسلوك الإجتماعي.[2]

ويرى أن التفسير الوحيد لإرتكاب الجريمة يوجد في القانون الجنـائي، وبالتـالي يجـب دراسة القانون الجنائي في ضوء علاقته بتعريف مكانة المجرم، فقد كان "تيـرك" يهـتم أساسا بتحديد الظروف التي يتم من خلالها علاقة السلطة / الرعية، فلقد شكلت علاقـات

---

[1] نفس المرجع، ص ص (30- 32).

[2] نفس المرجع، ص 34.

السلطة/ الرعية بعدا هاما في كتابات "تيرك" اعتبارات من أن السلطات تهتم في الأسـاس بتحقيق توافق أو تكيف الرعية الخاضعة للقوة ويحدد "تيرك" وسيلتين أساسيتين للـسيطرة على المجتمع (الرعية).

- **الوسيلة (1):** هي الإكراه والإجبار من خلال استخدام القوة المادية.
- **الوسيلة (2):** للضبط، فهي أقل شدة وإجبار، يوجد هذا النمط من الضبط، من خـلال سيطرة الصورة والأشكال المشروعة من خلال المعايشة.

ولقد طور **"تيرك"** مفهوما حديثا هو الضبط المعاش (Control of living time) 1982 ويعني أنه بعد فترة استخدام أسلوب الإجبار لتحقيق الضبط، فإن الأفراد سـوف يكيفـون أنفسهم مع القواد الإجبارية.[1]

أما من وجهة النظر الراديكالية الماركسية فالصراع الطبقي يؤثر في آليات الـضبط فـي المجتمع من خلال ثلاثة جوانب:

أولا: انه إذا كان القانون كآلية للضبط، أصبح آداة في يد الطبقة الحاكمة، فإنهـا سـوف تستخدمه بما يحقق مصالحها، ويضبط سلوك الآخرين في المجتمع، هذا على الرغم مـن أن سلوك الطبقة الحاكمة نفسه لا يخضع لقواعد ذات القانون.

ثانيا: إن أي خروج أو مخالفة للقانون في المجتمعات الرأسمالية هو نتاج لصراع طبقي، يولد الفرد به، والمنافسة والصراع بين الطبقات وبعضها البعض يـؤدي إلـى مخالفـة القانون، بل حتى داخل الطبقات ذاتها، فأي انتهاك أو خروج عن القواعد القانونية من قبل الطبقة العاملة هو نتيجة لوجود آليات الضبط الإجتماعي غير الفعالة والتي لا تحقـق ولا تعكس سوى مصلحة الطبقة الحاكمة.

ثالثا: طالما ظلت مشكلة الطبقة العاملة إلى إستخدام مواردها النادرة مـن أجـل تحقيـق السيطرة تصبح ضئيلة وبالتالي تكون هناك سيادة مطلقة لآلية الضبط الإجتمـاعي التـي تستخدمها الطبقة الحاكمة والعكس إذا كانت الطبقة العاملة نشيطة وفعالة، فسوف تـشكل تهديدا للطبقة الحاكمة، وبذلك على قدره آلية الضبط التـي تعتمـدها الطبقـة الحاكمـة

[1] نفس المرجع، ص 35.

وسيطرتها على سلوك هذه الطبقة وتتمثل هذه الآلية في السيطرة علـى سـلوك الطبقـة العاملة:

الإتجاهات المعاصرة: يمكن أبرز الإتجاهات المعاصـرة فـي تنـاول مفهـوم الـضبط الإجتماعي، وترى أن المعرفة هي المصدر الجديد للضبط الإجتماعي، وبالتالي تحل آليات التوجيه والإقناع والخطاب محل القهر والقسر في ضبط السلوك، وأبرز رواد هذا الإتجاه ميشيل فوكوه، وأنتوني جيدنز.

فيرى فوكوه أن معرفة الناس بأنفسهم هو حد ذاته قوة، فمن خلال شبكة العلاقات تتكـون لدى الفرد أنظمة ومعارف تكسبه القوة، فالقوة والمعرفة تضبط كل شىء وفي أي مكان.

ويذهب جيدنز في نظريته إلى أن المعرفة هي وسائل تمكن الأفراد من إختيـار الـسلوك الملائم، وأن الممارسة الإجتماعية والمعرفة المتبادلة عنـصران مترابطـان والمعرفـة والمتبادلة تتمثل في المعرفة بالقواعد السلوكية التي تختلف عن القوانين المكتوبة يفهمهـا الناس ويشتركون في معرفتها، وهي ممارسات يومية وهي جوهر الفعل الإنساني.[1]

- **النسق الرأسمالي الجديد:**

في ظل النمو الهائل للنسق الرأسمالي الجديد لم تعد النظرة الكلاسيكية لمفهوم الضبط كما كانت في الماضي فأصبحت تحصره في مستويات ضـبط معينـة مخالفـة للمـستويات الماضية (الضبط الذاتي والضبط المجتمعي)، فقد انتقل إلى مستويات أعلى مـن الـذات والمجتمع، حيث ظهر مستوى جديد للضبط وهو الضبط العالمي، وهذا ما يفسر مـن أن العولمة تشكل شكلا جديدا من السيطرة سواء عن طريق التدخل من خـلال الإسـتغلال الإقتصادي أو بث الأفكار الإيديولوجية لكي يكون المجتمع ككل تابعا للقـوة والـسيطرة والهيمنة العالمية، حيث تعمل النظم المعرفية والمعايير والرموز الثقافيـة لثقافـة النظـام الرأسمالي العالمي الجديد كنسق متواز مع النسق الإقتصادي من أجل تشكيل ثقافة عالمية تذوب معها ثقافة الدول التوابع، ثقافة النظام الرأسمالي لتصبح ثقافة كونية يتم من خلالها بث المعرفة التي ترغب في توصيلها إلى المجتمعات التوابع وبهذا تصبح المعرفة مصدرا هاما للضبط الإجتماعي وهي معرفة لا تقتصر على مجال معين، بل تمتـد إلـى كافـة المجالات من غذاء، تعلم، سياسة...إلخ، حيث تحاول دول المركز الرأسـمالي اسـتغلال

---

[1] نفس المرجع، ص ص 37- 38.

الدول التوابع، حيث يستخدم النسق الرأسمالي ميكانيزمات جديدة لفرض سيطرته وسيادته على دول المحيط من خلال فرض إيديولوجياته وتزييف الوعي الفردي ومحو المحاولات الفردية.[1]

بث المعرفة التي ترغب في توصيلها إلى المجتمعات التوابع وبهذا تصبح المعرفة مصدرا هاما للضبط الإجتماعي وهي معرفة لا تقتصر على مجال معين، بل تمتـد إلـى كافـة المجالات من غذاء، تعلم، سياسة...إلخ، حيث تحاول دول المركز الرأسـمالي اسـتغلال الدول التوابع، حيث يستخدم النسق الرأسمالي ميكانيزمات جديدة لفرض سيطرته وسيادته على دول المحيط من خلال فرض إيديولوجياته وتزييف الوعي الفردي ومحو المحاولات الفردية.

4. وسائل الضبط الإجتماعي:

تتوقف وسائل الضبط الإجتماعي على طبيعة كل مجتمع وعلى نوع الثقافة السائدة فيـه، قد تكون وسيلة معينة للضبط الإجتماعي في مجتمع ما، ناجحة لضبط تصرفات أفراده ولا تكون كذلك في مجتمع آخر، لهذا يعتمد علماء الإجتماع الربط بين طبيعة المجتمع وبنائـه الإجتماعي ومدى تحضره أو تأخره وبين نوع الأسـاليب التـي يتبعهـا فـي الـضبط الإجتماعي، ويمكن أن نوضح ذلك حسب توجيهاتهم واهتماماتهم النظرية.

وقد حدد ابن خلدون وسائل الضبط الإجتماعي في الدين والقانون والأعـراف والأخـلاق والعادات والسياسية ورتبها حسب الأهمية كما يلي:

- تعتبر الدين من أهم وأقوى الضوابط الإجتماعية.
- القانون من أدوات الضبط المهمة.
- الأعراف الإجتماعية والعادات والتقاليد والآداب.
- الأخلاق والمثل العليا.
- العادات القبلية والتقاليد العشائرية.
- السياسة، حيث أكد ابن خلدون أن قيام المجتمع السياسي بالضرورة على القوة السياسية التي أطلق عليها الشوكة العصبية.[2]

---

[1] نفس المرجع ، ص ص 39.

[2] مصلح الصالح، المرجع السابق، ص 104.

وقد حدد روس Ross أهم وسائل الضبط الإجتماعي في خمسة عشر وسيلة مرتبة حسب أهميتها:

1. الرأي العام	6. التربية.	11. الفن
2. القانون.	7. الدين.	12.الشخصية.
3. المعتقدات.	8.المثل العليا للشخص.	13.التثقيف.
4. العرف.	9. الأخلاق.	14. التوهم.
5. الإيحاء الإجتماعي.	10. الشعائر.	15. القيم الإجتماعية.[1]

أما لابيير R.T.Lapiere فصنفها إلى سبعة أنماط وهي:

1. الإيديولوجيات بما تتضمن من لغة ورموز ومبادئ.
2. الأنظمة بمختلف أساليبها البيروقراطية والديمقراطية والعسكرية ودعائية.
3. السلطة الحكومية.
4. الثقافة التي تلعب دورا هاما في الضبط الإجتماعي وهـي تـرتبط بـصورة وثيقـة بالإيديولوجيات الفكرية.[2]

أما جورفيتش Gurifitch ميز بين الوسائل التالية:

1. الدين	3. القانون.	5. المعرفة.
2. الأخلاق.	4. الفن.	6. التربية.[3]

كما **صنفها روسك J.S.Roucek** إلى إثنتي عشر وسيلة وهي:

1. الإيديولوجيات.	5. الترويج.	9. العنف والإرهاب.
2. الوسائل.	6. عمليات القيادة.	10. الضبط الإقتصادي.
3. اللغة والرموز.	7. الجماعات السرية.	11.التخطيط الإجتماعي- الإقتصادي
4. الفن والتراث.	8. الوسائل غير العنيفة.	12. الرأي العام.[4]

---

[1] سيد أحمد طمطاوي، حنان عبد الحليم، المرجع السابق، ص 411.

[2] مصلح الصالح، المرجع السابق،ص 141.

[3] سيد أحمد طمطاوي، حنان عبد الحليم، المرجع السابق، ص 412.

[4] مصلح الصالح، المرجع السابق، ص 142.

كما اعتبر النظم كمصادر للضبط الإجتماعي أي منظمات ضابطة وهي:

- الدولة والقانون والحكومة.
- الدين.
- الزواج والأسرة والمنزل.
- التربية.
- الطبقات الإجتماعية.
- العلم.[1]

ويمكن تقسيم الضبط الإجتماعي إلى قسمين أساسين هما: الضوابط الإجتماعية الرسمية والضوابط الإجتماعية غير الرسمية.

4.1- أساليب الضبط الإجتماعي غير الرسمية:

تعمل هذه الضوابط بصورة طبيعية تلقائية في حياة الفرد دون الشعور بأي ضغط أو إكراه، تشمل الوسائل التي تعتمدها المؤسسات غير الرسمية لضبط سلوك الأفراد، أهمها الأسرة والتي هي:

- **الدين:** يعتبر الدين من أهم وأقوى وسائل الضبط الإجتماعي لما يؤديه من وظائف في حياة الفرد والمجتمع واستقرار النظم الأخرى، وله دور هام في تدعيم بقية وسائل الضبط الإجتماعي الأخرى من العادات والأعراف والتقاليد التي تنمو في كنف الدين.

ويرى دور كايم أن الوظيفة الأساسية للدين تتمثل في تحقيق التضامن الإجتماعي ودعمه والمحافظة عليه.[2]

فالدين بالنسبة إليه نظام موحد للمعتقدات والممارسات المتعلقة بالأمور المقدسة، والتي وظيفتها التوحيد بين الذين يؤمنون بها، وتأكيد السمو الأخلاقي للمجتمع وسيطرته على الأفراد لتحقيق التضامن الإجتماعي.[3]

---

[1] نفس المرجع، ص 143.

[2] سيد أحمد طمطاوي، حنان عبد الحليم، المرجع السابق، ص 413.

[3] السمري عدلي، المرجع السابق، ص 45.

- **التنشئة الإجتماعية:** تعتبر التنشئة الإجتماعية اللبنة الأساسية في بناء المجتمع السليم لتحقيق أهدافه وغاياته وهي المصدر الأساسي لضبط سلوك الفرد وهي تشمل كل الأساليب التي تعتمدها الأسرة لتنشئة أبنائها وكذا الأساليب التي تتعامل بها بقية المؤسسات الإجتماعية التربوية الأخرى كالمدرسة، المسجد، الحضانة، الحي....إلخ، والتي تضمن إنماء الجوانب الأخلاقية والسلوكية عند الطفل.[1]

- **العادات والتقاليد والأعراف**: وهي صورة من صور السلوك الإجتماعية استمرت فترة طويلة من الزمن واستقرت في مجتمع معين وأصبحت تقليدية وهي أساليب للفكر والعمل ترتبط بجماعة معينة أو بالمجتمع كله.[2]

فالعادات والتقاليد نظام اجتماعي يقوم بوظيفة اجتماعية مهمة، فهي توضح أسس العلاقات الإجتماعية، وتقدم لأفراد المجتمع دستور التعامل فيما بينهم، فهذا النظام يحوي على مجموعة من المعايير المنبثقة من الجماعة أو المجتمع يسير على ضوئها أفراده لكي يتحقق التماسك الإجتماعي فيه.

وهذه المعايير لها صيغة الإلزامية الآمرة، لا يمكن الخروج عنها، فالعادات والتقاليد تشبه القوى الطبيعية التي يستخدمها الأفراد دون وعي منهم وتنمو مع التجربة، وتنتقل من جيل إلى آخر دون أن يحدث شذوذ في طريقة آدائها، غير أنها تخضع للتغيير والتطوير بما يتفق مع طبيعة وحاجات المجتمع.[3]

أما الأعراف تتمثل في القانون الوضعي في الجماعات المختلفة، وهو دستور الأمة غير مكتوب، وهي مرتبطة بالناحية العقائدية للفرد، فهي تنظم كثير من الحياة الإجتماعية.

ويرى حسن الساعاتي "أن العرف اتفاق الناس على إتباع خطة معينة في مختلف ألوان النشاط الإجتماعي وإحساسهم بضرورة إتباع هذه الخطة وإعتبارها كقانون أو قاعدة لا تصدر عن السلطة الحاكمة، إنما تظهر خاصة في الجماعات البسيطة ".

---

[1] سيد أحمد طمطاوي، حنان عبد الحليم، المرجع السابق، ص 415.

[2] محمد الصالح، المرجع السابق، ص 191.

[3] مصلح الصالح، المرجع السابق، ص 210.

4.2- أساليب الضبط الإجتماعي الرسمية:

تشمل القانون والأنظمة الرسمية التي وضعها المجتمع للسيطرة على حياة الفرد لتدعيم استقرار نظامه الإجتماعي وهي:

القانون: يعد القانون ومؤسساته من أقوى وسائل الضبط الإجتماعي الرسمي، يعكس نمطا من الرقابة المنظمة، يتكون من عدة قواعد تنظم العلاقة بين الأفراد وهي قواعد ملزمة للفرد، من يخرج عنها يعرض للعقاب، فهو فكر مستقر ثابت والعادة المدعمة، حظي بإعتراف رسمي ظاهر على شكل قواعد عامة تضعها السلطة، الحكومة وسيدتها.[1]

وهو مجموعة قواعد رسمية ذات دلالة وضعت من قبل قوة مجتمع منظم، ويذهب روس Ross إلى أن القانون له مهمتان أساسيتان هما:

1. قمع الذين يقومون بالإعتداء على الآخرين سواء حتى أشخاصهم أو أموالهم وأعراضهم.
2. إلزام وإجبار الأفراد الذين ينقضون الإرتباطات الأسرية أو العقود المبرمة على الإلتزام.[2]

- **التنظيمات الرسمية:**

يمكن أن يتضح الضبط الإجتماعي من خلال الوظائف التي تقوم بها تنظيمات معينة لتوزيع الحقوق والواجبات توزيعا عادلا، والتي تمثل الحكومة أو الدولة والهيئات المرتبطة بالقانون والهيئات التشريعية والمحاكم والقضاء والشرطة، والتي تخول لأشخاص معنيين الحق في الحكم، وتفرض على الشعب واجب الطاعة.[3]

5. أنواع الضبط الإجتماعي وصوره:

اختلف علماء الإجتماع في تحديد أنواع وصور الضبط الإجتماعي وفقا لوسائل الضبط ومضمونه وأهدافه، ويمكن توضيح أنواعه وصوره فيمايلي:

---

[1] نفس المرجع، ص 176.

[2] السمري عدلي، المرجع السابق، ص 49.

[3] السمري عدلي، المرجع السابق، ص 50.

- **الـضبط الإجتمـاعي الإيجـابي والـسلبي: (Positive social control and négative social control)**

يعتمد الضبط الإجتماعي الإيجابي على دافعية الفرد الإيجابية للإمتثال، ويتم تـدعيم هـذا النوع من الضبط عن طريق المكافآت التي تتفاوت من المـنح الماديـة الملموسـة إلـى الإستحسان والتأييد الإجتماعي، وتعتمد في هذا النوع على اسـتدماج الفـرد للمعـايير الإجتماعية والقيم وتوقعات الدور من خلال عملية التنشئة الإجتماعية، مما يـدفع الفـرد للإمتثال لأنه يعتقد في صدق المعيار، أما الضبط الإجتماعي السلبي وهو ضـبط يعتمـد على العقاب أو التهديد، وقد تكون صور الضبط الإجتمـاعي الـسلبي رسـمية أو غيـر رسمية، وهذا النوع يجعل الفرد يمتثل به لتجنب النتائج غير المرغوب فيهـا إذا حـاول خرقها أو إنتهاكها.[1]

- **الضبط الإجتماعي الرسمي وغير الرسمي:**

يتضمن الضبط الإجتماعي الرسمي السلطة والقوانين والقواعـد واللـوائح التـي تحـدد المكافآت وكذلك العقوبات، أما الضبط الإجتماعي غير الرسمي تتجلى في صور مختلفة لا تعتمد على العنف والقوة، وتظهر وسائل هذا النوع من الضبط بصورة تلقائية وتتـراوح هذه الوسائل من السخرية والثرثرة وإطلاق الإشاعات وإثارة الفضائح وعزل الفرد أو نبذه من حظيرة المجتمع، وهذه الوسائل تحقق أهدافا واضحة في المجتمعات التقليدية الصغيرة التي يقوم بقسوة هذه الوسائل وفاعليتها، فيحاول الإمتثال وفقا لأنماط الـسلوك المقـررة اجتماعيا.[2]

- **الضبط المادي والضبط المعنوي:**

يمكن التمييز في مجال الضبط الإجتماعي نوعين من الجزاءات والمكافآت وهي الجزاءات المادية الملموسة التي توقع على الشخص الجاني أو المعتدي كالسحب والإعدام والمكافآت المادية الملموسة التي تمنح لشخص مثالي كالجواز وشهادات التقدير، الهدايا...إلخ.

---

[1] محمد عاطف غيث، قاموس علم الإجتماع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر 1979، ص ص 419- 420.

[2] مصلح الصالح، المرجع السابق، ص 93.

تتمثل الجزاءات المعنوية غير الملموسة غالبا في وسائل الضبط غير الرسمية مثل النبذ والمقاطعة، ويعتبر الدين بتعاليمه وأوامره ونواهيه من أقوى عوامل الضبط الإجتماعي المعنوي، ففكرة الثواب والعقاب التي تؤلف ركنا هادفا في الدين تلعب دورا هاما في الإمتثال وإقرار النظام في المجتمع.[1]

- **الضبط السلطوي:**

تناول ماكس فيبر (Max Feber) موضوع الضبط الإجتماعي من خلال فكرة القوة أو السلطة البيروقراطية ويرى أن السلطة (أو القوة) هي قدرة شخص على فرض إرادته على سلوك الأشخاص الآخرين، ويميز فيبر بين ثلاث أنواع من السلطة:

- **السلطة العقلية أو القانونية Légal authirity:**

تعتمد السلطة على القواعد والمعايير التي لها صفة عقلية ومنطقية مثل القانون أو الدستور ويتولى الشخص أو الجماعة السلطة بناء على معايير موضوعية ويخضعون هم أنفسهم لهذه المعايير اللاشخصية.

- **السلطة الملهمة الكارزمية Charismatic authority** : وتعتمد السلطة على القواعد والمعايير التي لها صفة عقلية ومنطقية مثل القانون أو الدستور ويتولى الشخص أو الجماعة السلطة بناء على معايير موضوعية ويخضعون هم أنفسهم لهذه المعايير اللاشخصية.
- **السلطة الملهمة الكارزمية Charismatic authority:** وتعتمد السلطة هنا على الإعتقاد بقدرات وخصائص القائد غير العادية، شرعية السلطة هنا لا تعتمد على أساس عقلي أو منطقي وإنما تستند إلى أساس عقائدي.
- **السلطة التقليدية Traditional authority** : وتعتمد السلطة هنا على أساس الإيمان بالتقاليد بإعتبارها صاحب السلطة في الجماعة أو المجتمع مثل الأب والزوج ورئيس العشيرة وشيخ القبيلة.[2]
- **الضبط الأبوي والضبط الإجتماعي:**

ميز جيرم داود Dawd في دراسته لظاهرة الضبط الإجتماعي داخل المجتمعات الإنسانية بين نوعين من الضبط هما:

---

[1] نفس المرجع، ص 94.

[2] نفس المرجع، ص 95.

أ. الضبط الأبوي (أو التسلطي) Paternal control.

ب. الضبط الإجتماعي أو الديموقراطي Social control.

ويعتمد الضبط الأبوي على سيادة الشخص المتسلطة داخل أي من التنظيمات كـأب فـي الأسرة والمعلم في الحرفة والفنان في الفن...وعلى عكس الشكل الأبوي للـضبط الـذي يتسلم بالتسلط نجد الشكل الإجتماعي للضبط الذي يتسم بالديمقراطية والشعبية ولم يظهـر هذا الشكل إلا منذ ما يقرب من مائة عام فقط ويتميز العصر الحديث في نظر جيرم داود بسيادة الضبط الإجتماعي الديموقراطي الشعبي وعندما يسود الضبط الإجتماعي تـصبح أفراد الجماعة أو المجتمع ككل هم مصدر السلطة.[1]

تتسم الضوابط الإستغلالية بأنها تقوم على أساس العنف الجسدي في شتى صوره وعلـى استخدام العقوبات المادية والمؤامرات، أما عن الضوابط البنائية فتمثل في عمليات التغيير الهادفة والإلزام والإبتعاد عن طريق العنف الجسدي وتشمل أسـاليب الـضبط الدينيـة والقواعد الأخلاقية والتقاليد والعـادات والتـشريعات والأسـس التربويـة والإصـلاح الإجتماعي.

- **الضبط المباشر والضبط غير مباشر:**

يحقق الضبط المباشر السيطرة الإجتماعية المباشرة عـن طريـق الأنظمـة والقـوانين الموضوعية واللوائح المكتوبة ومن خلال المنظمات والمؤسسات والهيئـات والوكـالات الإجتماعية المتخصصة كالنقابات والمؤسسات والتنظيمات السياسية، وقد تكون الـسيطرة المباشرة ايجابية أو سلبية رسمية أو غير رسمية، أما الضبط غير المباشر فالسيطرة فـي هذا الشكل يقصد به تلك التي تستمد قوتها من مصدر مهم غير محدد إرادي وتتمثل فـي الطرق الشعبية والعادات الإجتماعية والتقاليد والأعراف بما تمارسه من سطر وسـلطان على الأفراد والجماعات وبالخاصة في المجتمعات العشائرية والبدائية.[2]

---

[1] نفس المرجع، ص 96.

[2] مصلح الصالح، المرجع السابق، ص ص 97 – 98.

6. مؤسسات الضبط الإجتماعي:

يتحقق التوازن بين سلوك الفرد ومجموعة السائدة فـي المجتمـع مـن خـلال الـضبط الإجتماعي الذي تمارسها المؤسسات الإجتماعية والتي تتمثـل فـي الأسـرة والمدرسـة والمؤسسات الدينية والهيئة الإجتماعية والمؤسسات الإعلامية فهي تعمل بشكل مباشـر أو غير مباشر في تنظيم علاقة الفرد بالمجتمع، مما يحدث الأنـساق بـين أدوار الأفـراد ونشاطاتهم المختلفة ويمكن توضيح أهم المؤسسات فيما يلي:

6-1- دور الأسرة في الضبط الإجتماعي:

تؤدي الأسرة دورا مهما في عملية الضبط الإجتماعي من خلال وظائفها المتعـددة فـي التربية والتنشئة الإجتماعية وتأهيل أفرادها تأهيلا إجتماعيا يمكنهم من إكتساب عضويتهم في المجتمع، وأدوارهم الإجتماعية المختلفة، وتؤمن الأسرة للفـرد الإسـتقرار النفـسي، فالوسط الأسري وما يسوده من حب وإطمئنان يساعد كثيرا على تفريغ الشحنات العاطفية ويزيل عوامل التوتر والقلق التي تنتاب الأفراد عند مزاولتهم لأدوارهم الإجتماعية خارج الأسرة.

فالأسرة هي أول بيئة تتولى عملية التنشئة الإجتماعية التي هي عمليـة تلقـين أعـضاء المجتمع الجديد ثقافة المجتمع، وهي تكتسب الفرد الأنمـاط الـسلوكية الواقعيـة التـي يرتضيها المجتمع ويقبلها، حيث تقوم الأسرة بتعليم أفرادها في كل مرحلة مـن مراحـل النمو معطيات وسلوكات تساعدها على إكتساب قيم المجتمع وأهدافه التي يطمح إليها.

6-2- مؤسسات التربوية الضبط الإجتماعي:

إن السلوك الإجتماعي سلوك متعلم ومكتسب وهو قد يكون سلوكا سويا أو منحرفا، فالفرد يتعلم أنماط السلوك من خلال عملية التربية الإجتماعية، فهي الوسيلة الأولى التـي يلجـأ إليها المجتمع لزرع أنماط السلوكات المقبولة تمهيدا لتشكيل شخصيته الإجتماعية، فعملية التربية عملية مستمرة تأخذ مجراها على مراحل متعاقبة ومتواصلة بدون انقطاع وتهدف إلى تحقيق انضباط سلوك الفرد وفقا لمتطلبات الحياة الإجتماعية وإلى إكتساب الفرد القيم والمبادئ التي تعمل على تكوينه مواطنا صالحا.[1]

---

[1] نفس المرجع، ص 98.

تختلف وسائل التربية في عملية الضبط الإجتماعي من إرشاد وتوجيه وإقناع وتشجيع إلى زجر وضرب وقسوة وحرمان من الحقوق الإجتماعية والمدنية، ومع أن عملية الضبط الإجتماعي مستمرة مع نمو الفرد وفي كل مراحل حياته إلا أن قوة الضبط تختلف بين فترة وأخرى، كما أن فعالية الضبط وقواعد تكون ضعيفة في المراحل الأولى من التكيف الإجتماعي وقوية مع رسوخ الضمير الإجتماعي في الفرد، والمؤسسات التربوية التي تعتمد على ضبط سلوك الفرد في المراحل الأولى بالإضافة إلى الأسرة هناك مؤسسات تربوية تتمثل في المدرسة والتي لا يقل دورها أهمية عن الدور الذي تؤديه الأسرة في عملية التنشئة الإجتماعية، فالمدرسة مؤسسة اجتماعية وتربوية، تعد الأبناء جسميا وعقليا ومهنيا وإجتماعيا، فهمي "تضم الأفراد من كل الفئات الإجتماعية المختلفة وأهم مهام المدرسة هو الإنصهار الإجتماعي لأفراده في بوتقة واحدة وفق قواعد معينة، إنها بذلك تقوم بعملية الضبط الإجتماعي وتحقيق الإنسجام الإجتماعي بين كل هذه الفئات وتنقل التراث الثقافي لهم بصورة مبسطة تناسب عمرهم العقلي والزمني".[1]

6.3- المؤسسات الإعلامية والضبط الإجتماعي:

يعد الإعلام من أهم المؤثرات في حياة الفرد، فهو عملية نشر وتقديم معلومات صحيحة وحقائق واضحة وأخبار صادقة ومعلومات دقيقة ووقائع محددة وأفكار منطقية لجماهير مع ذكر مصادرها، خدمة للصالح العام، ويهدف الإعلام إلى النمو، اليقظة والتوافق والحضاري والارتقاء بمستوى الرأي العام بتنويره وتثقيفه، فاللإعلام تأثير فعال في سلوك الفرد والجماعة.

تتعدد وسائل الإعلام فمنها المرئية كالتلفزيون والسينما والمسرح، ومنها المسموعة كالإذاعة، بالإضافة للصحافة والكتب والمخطوطات التي تشكل الوجه المكتوب للإعلام، الإجتماعي لتأكيد القيم الإجتماعية التي يرتبط بالنظم المعيارية وأسس الضبط المجتمعي.[2]

وتعد الصحف والمجالات من أهم وسائل الإتصال من الجماهير فهي تقدم للناس الأخبار والمعلومات والأفكار والآراء التي تساعدهم على تكوين رأي صريح في المسائل العامة والطارئة وعلى كافة المستويات الإجتماعية والإقتصادية والثقافية.

---

[1] نفس المرجع، ص 92.

[2] نفس المرجع، ص ص 100- 109.

كما تعمل كل من الإذاعة والتلفزيون على نشر الثقافة وتقديم المعلومات والأخبار والحقائق والموضوعات والوقائع والآراء والأفكار فهي تخاطب كل الثقافات والفئات وهي أهم وسائل الإعلام المؤثرة في حياة وسلوك الجماهير بوجه عام، فهي تعمل على المحافظة على القيم الإجتماعية والفنية والوطنية والأخلاقية، كما تؤدي هذه المؤسسات البرامج الشعبية التي تلعب دورا بارزا في تحقيق أهداف الضبط الإجتماع، ذلك أنها ترتبط بأوسع فئات الشعب وتشكل تعبيرا عن ذات الإنسان في إطاره الحضاري والتاريخي وترتبط هذه البرامج بعملية التطبع الإجتماعي من خلال التأكيد على الهوية الوطنية كهدف نهائي لتوعية الأفراد إجتماعيا.

كما توجد مؤسسات أخرى تعمل على تحقيق الضبط الإجتماعي والتي تتمثل في المؤسسات العقابية الحكومية التي تطبق القانون الذي وضعته الدولة لردع الإنحرافات والإنزلاقات الفردية أو الجماعية.[1]

وعليه فإن تحقيق إستراتيجية متكاملة للضبط الإجتماعي يستدعي الإنسجام والتكامل بين مختلف قطاعات المجتمع ويتجلى هذا التوافق مع ما هو أصيل في حضارتنا العربية وتقويم ما هو موجود من أغراض لتحقيق المستقبل الفضل والمنشود لأفرادها.

6.وظائف الضبط الإجتماعي: تتمثل وظائفه في:

- المحافظة على التضامن الإجتماعي أي يسمح للأفراد بالإلتفاف حول معايير ومبادئ وقيم المجتمع الذي يعشون فيه، أين يتمتع و بقدر معين من الحرية في التصرف والتفكير من الإلتزام بآليات النظام الذي يقوم عليه هذا المجتمع.
- حماية النظام الإجتماعي من خلال المحافظة على الإستقرار وعدم التصارع بين عناصره وتترجم هذه الحماية على شكل الإلتزام وإحترام مبادئ وأهداف النظام.[2]

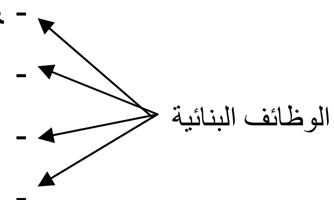
---

[1] نفس المرجع، ص ص 100- 109.

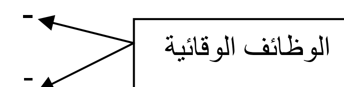
[2] معنن خليل العمر: الضبط الإجتماعي، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ط1، ط1، ص 184.

- مساعدة الأفراد في تشكيل تنظيمات اجتماعية من خلال طرح معايير ومبـادئ وقـيم إجتماعية تضبط سلوك الفرد.
- تحقيق العدالة الإجتماعية من خلال خضوع جميع الأفراد لنفس حقوق وواجبات الأفراد وتضع عقوبات لازمة قسرية على كل من يخترقها.
- وقاية الأفراد من الإنحراف أو الإنزلاق في الإنحراف والإجرام.[1]

ويمكن نميز بين نوعين الوظائف منها البنائية وأخرى وقائية والتي تظهر في الشكل التالي:



- حماية النظام الإجتماعي.
- المحافظة على التضامن الإجتماعي.
- مساعدة الأفراد على تشكيل تنظيمات إجتماعية.
- تحقيق العدالة الإجتماعية.



- وقاية الأفراد من الإنزلاق في الإنحراف.
- إختزال الضوابط القهرية والقسرية.

الشكل رقم (2): وظائف الضبط الإجتماعي.

المصدر: معنن خليل العمر، الضبط الإجتماعي، 2006.

[1] نفس المرجع، ص 184.

8.أهداف الضبط الإجتماعي:

يلخص كيمبل يونغ Kimball Young أهداف الضبط الإجتماعي في العبارة التالية يهدف الضبط الإجتماعي إلى تحقيق الإمتثال، التضامن واستمرار المتمتع أو جماعة معينة تمثل الأهداف التي حددها يونغ أهدافا عامة للضبط.

لكن يمكن أن نوضح أهداف الضبط الإجتماعي فيما يلي:

- **هدف استغلالي**: تدفع إليه بعض المصالح الذاتية سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة.
- هدف تنظيمي ويتمثل في المحافظة على سلوك من النوع التقليدي والعمل على تأكيده واستمراريته.
- **هدف تجديدي**: وهو موجه نحو التغيير الإجتماعي الذي يعتقد أنه مفيد ويحقق مصالح المجتمع ويتم ذلك من خلال تخليص المجتمع من وطأة العادات والتقاليد المعروفة، والعمل على تطوير المجتمع حتى يحقق أهدافه.
- يرى بعض علماء الإجتماع أن أهداف الضبط الإجتماعي الأساسية تتمثل في تحقيق الإمتثال للمعايير الإجتماعية وتدعيمها والعمل على إستمراريتها
- الهدف الأسمي للضبط الإجتماعي في ضمان استقرار النظام الإجتماعي وضرورة تقدم المؤسسات والمنظمات بصورة مطردة لإشباع حاجات أفراد الجماعة وتحقيق رفاهيتهم.[1]

أما عن أحمد سيد طهطاوي (2005) وضح أهداف الضبط الإجتماعي فيما يلي:

- **أهداف تربوية**: تتمثل في إندماج المعايير الإجتماعية من خلال التنشئة الإجتماعية وفقت الأسرة في آدائها لعملية التنشئة الإجتماعية وفي إكساب أبنائها قيما خلقية صالحة تستطيع بذلك أن تحفظ أبنائها من الوقوع في الإنحرافات والمشكلات الإجتماعية، بذلك تحقق الأسرة أسمى أهدافها وهي الأهداف التربوية.
- **أهداف ثقافية**: تتمثل في تدعيم المفاهيم الثقافية السائدة في المجتمع والمحافظة عليها من الإنحرافات وهذا التدعيم يجب أن يتم بصفة مستمرة حتى يظل عالقا في أذهان أعضاء المجتمع بحيث يستخدمونه في عملية التربية وبشؤون عليه الجيل والأجيال الجديدة التي يجب أن تتسلح بقيم المجتمع تجاه أية إنزلاقات قد تضر بالمجتمع ككل،

---

[1] مصلح الصالح، المرجع السابق، ص 184.

لذا فإن الضبط الإجتماعي في الأسرة يعمل على تنقية وتطهير وتطوير وتنمية ثقافة المجتمع وبهذا يحقق الضبط الإجتماعي أهداف ثقافية عديدة للطفل.[1]

- **أهداف أمنية**: تتمثل في إشاعة جو من الأمن والأمان في كافة أنحاء المجتمع، ولا يتحقق ذلك إلا بالتوصل إلى السيطرة الإجتماعية لذلك الضبط الإجتماعي يحفظ الأسرة من التصدع ويوجد علاقة طيبة بين أفرادها ويشيع جوا من الحب والإنسجام بين أفرادها، وبذلك تتحقق في الأسرة علاقات طيبة بين تحفظ كيانها وضوابطها الأمنية.

- **أهداف تنظيمية**: يسعى الضبط الإجتماعي إلى تبصير الأفراد بحقوقهم وواجباتهم في المجتمع فإذا تحقق هذا الهدف فإنه يقضي على السبب الذي يظهر ويتحقق الإنضباط الفرد الذي يؤدي إلى الإنضباط الجمعي، فالأسرة كمؤسسة تربوية مهمة وتربية النشء تكسب الطفل منذ نعومة أظافره الإنتماء والحب والإحترام المتبادل وتبصيره بحقوقه وما عليه من واجبات.

- أهداف نفسية: يسعى الضبط الإجتماعي إلى تحقيق عدة أهداف تحقيق الصحة النفسية للأفراد، وإذا لم تحقق هذا الهدف ساد المجتمع جو من الإضطراب والقلق، فالصحة النفسية للفرد أساس لضبط سلوكه لذلك فالأسرة لها دور كبير في توفير الرعاية النفسية للطفل من حيث توفير الأمن والطمأنينة للطفل التي بدونها يتعرض الطفل لمشاعر القلق والخوف والإحباط، مما يؤثر على شخصيته ونفسيته وعلاقته بالآخرين، وبالتالي على إضطراب سلوكه وخروجه من نطاق الضبط الإجتماعي.[2]

---

[1] سيد أحمد طمطاوي، حنان عبد الحليم، المرجع السابق، ص 404.

[2] نفس المرجع، ص 404.

8. أهمية الضبط الإجتماعي:

عن الضبط الإجتماعي لسلوك الإنسان مفهوم مهم في كثير من العلوم الإنسانية مثل علم الإجتماعي وعلم الإدارة وعلم السياسة وعلم الإقتصاد وعلوم القانون، فهو قاسم مشترك في دراسة السلوك الإنساني، وهذا التكامل الجزئي بين عدة علوم نعتبره أحد الجوانب المهمة في دراسة الضبط الإجتماعي، فإذا كانت العلوم القانونية والعلوم الإدارية وعلم السياسة وعلم الإقتصاد يهتم بضبط إجتماعي من الجانب التنظيمي، فإن علم الإجتماع وعلم النفس الإجتماعي هما العلمين الأكثر صلة به من غيرهما، فعلم الإجتماع يرتكز على أنماط السلوك الإجتماعي هما العلمين الاكثر صلة به من غيرهما، علم الإجتماع يرتكز على أنماك السلوك في الجماعة وتفاعل الأفراد والجماعات، أما علم النفس الإجتماعي فيتناول الجوانب الإنفعالية والفكرية لإستجابات الأفراد بسلوك الآخرين.

ونظرا لأهمية الضبط الإجتماعي فقد عالجه المفكرون والفلاسفة من أقدم العصور ولكن تناولهم له كان تحت مسميات مختلفة فقد تعرض إليه أفلاطون في كتابه الجمهورية، وابن خلدون في مقدمته، وتوماس هوبز وجون لوك كما لم تخل مؤلفات علماء الإجتماع من بحث موضوع الضبط الإجتماعي مثل أجوست كونت وهربرت سينسر...إلخ.[1]

ورغم إختلاف العلماء حول تعريف الضبط الإجتماعي ومضمونه إلا أنهم اتفقوا على أهميته وضرورته الإجتماعية للمجتمع فقد أشار ابن خلدون إلى أن العمران البشري لابد له من سياسة ينتظم بها أمره، وإن المجتمع لا يكون صالحا إلا إذا كان هناك وازع أي ضبط إجتماعي يحافظ على كيانه ويلجأ إليه إذا ما حدث أي إضطراب يهدد سلامة هذا المجتمع، كما يعد ابن خلدون الدين والسياسة من أهم الضوابط في المجتمع ويركز من الناحية التشريعية كقاعدة ضابطة مستمدة من الدين.[2]

وقد أكد **تلكون بارسونز T.Parsons** على الوظيفة الأساسية للضبط الإجتماعي الذي يرى في إطار النظام الإجتماعي العام من خلال الإمتثال الأخلاقي واعتبر هذا الإمتثال أساس الضبط الإجتماعي، ويعتبر الضبط الإجتماعي وسيلة المجتمع وطريقة للعمل على

---

[1] مصلح الصالح، المرجع السابق، ص 64.

[2] سيد أحمد طمطاوي، حنان عبد الحليم، المرجع السابق، ص 402.

تكييف سلوك وتصرفات الأفراد والجماعات كما أنه وسيلة هامة للعمل على الإستقرار والتماسك الإجتماعي.

ويرى روس Ross أن الإختلاف في الإتجاهات والحاجات والرغبات وما يسود المجتمع من منازعات ومشاحنات وصراع بين مختلف الفئات والطبقات ذات المصالح المتضاربة تستلزم وسائل وأجهزة إجتماعية ضابطة.[1]

فالضبط الإجتماعي ضرورة أساسية للإنسان، وذلك بما تتصف به طبيعة الإنسان إلى الميل للظلم والعدوان ولولا إكتساب الإنسان لبعض الصفات الإجتماعية وخضوعه لنظام إجتماعي يحدد سلوكه وتصرفاته تجاه الآخرين والمجتمع، ما تكونت المجتمعات وبقيت.

وقد عرفت المجتمعات الإنسانية الأولى الضبط الإجتماعي، وعاشته بصورة تلقائية وعرفت هذه المرحلة بمرحلة الضبط التلقائي، ثم عرفت المجتمعات الإنسانية بعد ذلك مرحلة الضبط القصدي، حيث أدركت ضرورة الحادة إلى نوع معين من التنظيم يشبع مختلف الحاجات، من هنا كان لابد من وجود مجموعة من القواعد والضوابط كي يتم تنفيذ الهدف.[2]

ولذا فإن الضبط الإجتماعي يعد الأساس الراسخ للنظام الإجتماعي عموما كما أنهه يعد العنصر الجوهري لكب العناصر الضرورية اللازمة لتحقيق الإستقرار والتوازن ذلك لأن النظام ليس سوى نتاج طبيعي لفعالية وسائل الضبط وتأثيرها.

وعملية الضبط الإجتماعي هي عملية إجتماعية قيمة لها دورها الفعال في توفير الرقابة على المجتمع ومن ثم فهي ضرورية من ناحية البنية الإجتماعية ومن ناحية البنية الوظيفية.

وأهمية الضبط الإجتماعي لا تقف فقط عند مستوى المجتمع، بل تشمل الفرد أيضا، ذلك أن الإنسان يكتسب قيمة ومعاييره وأنماط سلوكه من خلال وجوده في محيط إجتماعي منظم نسبيا، حيث يشعر بالأمن كلما توافق مع معايير وقيم جماعته التي يعيش فيها.[3]

---

[1] مصلح الصالح، المرجع السابق، ص 67.

[2] سيد أحمد طمطاوي، حنان عبد الحليم، المرجع السابق، ص 402.

[3] نفس المرجع، ص 403.

الفصل الثاني

الأسرة وخصائصها

الفصل الثاني: الأسرة وخصائصها

1. تعريف الأسرة.
2. المظاهر المميزة للأسرة كجماعة اجتماعية.
3. أشكال الأسرة.
4. وظائف الأسرة.
5. النظريات المفسرة للأسرة.
6. التغيرات الإجتماعية للأسرة.
7. الأسرة وأساليب الضبط الإجتماعي.
8. خصائص الأسرة الجزائرية.

تمهيد:

لتوضيح دور الأسرة في الضبط الإجتماعي سنعتمد على تعريف الأسرة وتحديد وظائفها والنظريات التي تربط بين الأسرة و الضبط الإجتماعي، وكذا إظهار دور الأسرة في آليات الضبط الإجتماعي وتبيان المشاكل التي تعاني منها الأسرة.

1. تعريف الأسرة:

لغة: "جاء في المنجد الأسرة جمع أسر: أهل الرجل المعرفون الدر الحصينة".[1]

وحسب معجم علم الإجتماع، فالأسرة مأخوذة من الأسر، وهو القوة والشدة، ولذلك نفسر الدرع الحصينة، إذ أن أعضاء الأسرة يعتبر كل واحد منها درعا للآخر، ونطلق على أهل الرجل وعشيرته وعلى الجماعة التي يضمهم هدف مشترك".[2]

اصطلاحا: يختلف ويتباين المعنى الإصطلاحي لتعريف الأسرة بإختلاف وجهات نظر الباحثين فيها وبإختلاف أدوارها ووظائفها، ويمكن أن نوضح التعاريف التالية:

يعرف مصطفى الخشاب الأسرة على أنها: "الجماعة الإنسانية التنظيمية المكلفة بواجب استقرار وتطور المجتمع".[3]

ترى سناء الخولي أن "الأسرة جماعة إجتماعية أساسية ودائمة، ونظام إجتماعي رئيسي، والأسرة ليس أساس وجود المجتمع فحسب بل هي مصدر الأخلاق والدعامة الأولى لضبط السلوك والإطار الذي يتلقى فيه الإنسان أولى دروس الحياة الإجتماعية".[4]

---

[1] (المنجد، 1986، ص 10).

[2] عبد الهادي الجوهري، المرجع السابق، ص 122.

[3] مصطفى الخشاب، علم الإجتماعي العائلي، دار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1960، ص 43.

[4] سناء الخولي، الأسرة والحياة العائلية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1984، ص 49.

ويرى دارسوا علم الإجتماع أن "الأسرة أحد مقومات الوجود الإجتماعي في المجتمع الإنساني وهي بذلك تعتبر نظاما عالميا".[1]

وحسب **بيرجس وجون لوك (Burgess E,W. et Locke, H .J 1953)** الأسرة مجموعة من الأشخاص ارتبطوا بروابط الزواج والدم أو التبني مكونين حياة معينة مستقلة ومتفاعلة ويتقاسمون الحياة الإجتماعية كل مع الآخر، ولكل أفرادها الزوج والزوجة، الأم والإبن والبنت، دورا اجتماعيا خاصة ولهم ثقافتهم المشتركة.[2]

وينظر **ماكيفروبيج** "الأسرة بأنها اتحاد بين اثنين رجل وامرأة وأولاد".[3]

ويعرفها **محمد بيومي، 2004** "الأسرة على أنها الجماعة المكونة من الزوج والزوجة وأولادها غير المتزوجين الذين يقيمون معا في مسكن واحد، فالأسرة تشمل الزواج والإنجاب، ومجموعة من المكانات والأدوار الكنسبة، حيث أن الزواج هو شرط أساسي لقيام الأسرة".[4]

وترى **دليا مؤمن، 2004** منظمة الأسرة هي "مجموعة معينة من الأشخاص توجد بينهم علاقات قائمة ومستمرة".[5]

---

[1] خيري خليل الجميلي، الإتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة والطفولة، المكتب الجامعي مصر، 1993، ص 07.

[2] نفس المرجع، ص 8.

[3] نفس المرجع، ص 11.

[4] محمد أحمد بيومي خليل وعفاف عبد العليم، علم الإجتماع- دراسة التغيرات في الأسرة العربية، دار المعارف الجامعية، لبنان، 2004، ص 66.

[5] داليا مؤمن، الأسرة والعلاج الأسري، دار السحاب للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004، ص 127.

ويعرفها **أوجبران ونيمكسوفا (W.Ogbum et Nimcoff)** "الآسرة بأنها رابطة اجتماعية من زوج وزوجة وأطفالهما أو بدون أطفال أو من زود بمفرده من أطفاله أو زوجة بمفردها مع أطفالها"، وقد ركز هذا التعريف على أن الأسرة على علاقة زواج قائمة على أسس وروابط اجتماعية.[1]

وتؤكد هذه التعاريف على استمرارية الرابطة الإجتماعية بين الزوجين فهما يحاولان على دوام الحياة الأسرية وهي صفة تحتاج إليها كثير من المجتمعات الحديثة.

وترى **آمنة أرستد بدجر، 2006:** "أن الأسرة جماعة إجتماعية بيولوجية نظامية تتكون من رجل وإمرأة يقوم بينهما رابطة زواجية مقررة وأبناء".[2]

2.المظاهر المميزة للأسرة كجماعة اجتماعية:

تتميز الأسرة عن الجماعات الإجتماعية الأخرى بما يلي:

- **العمومية:** ومعناه أن الأسرة أكثر الصور الإجتماعية انتشارا في المجتمع الإنساني وتوجد في كل المراحل التي مر بها المجتمع.
- **التأثير العميق**: بإعتبارها الهيئة الإجتماعية الأولى التي تطبع الطفل بطبائع خاصة بالمجتمع التي تنتمي إليها ويظل ملازمها طوال حياته.
- **الحجم المحدد:** الأسرة بإعتبارها جماعة لا تنمو نموا مستمرا، بل أنها تتوقف عن النمو عند حد معين.[3]

---

[1] غريب سيد أحمد، دراسات في علم الإجتماع العائلي، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1995، ط1، ص 20.

[2] آمنة بنت أرشد بدجر، الدور التربوي للأسرة الخليجية في وقاية الأبناء من الغلو والتطرف، مستقبل التربية العربية، العدد 3، أكتوبر 2006، ص 68.

[3] نفس المرجع، ص 69.

- **الأسرة دائمة ومؤقتة في نفس الوقت:** فهي دائمة من حيث كونها نظاما موجودا في المجتمع الإنساني في كل زمان ومكان، وهي مؤقتة لا تبقى، فهي تبلغ درجة معينة من النمو في الزمن ثم تنحل، أو تنتهي لتقدم محلها أسر أخرى.
- الأساس العاطفي: تعمل الأسرة على تحفيز أفرادها بصفة دائمة وعميقة من خلال تزويدهم بالحب والأمن والإستقرار التي تترجم الطبيعة الإنسانية.
- ارتباطها بعملية الضبط الإجتماعي: حيث نجد أن المجتمع متشدد مع أعضائها عن طريق القواعد القانونية والمحرمات الإجتماعية، لذلك فهي تهتم بأدوات الضبط الإجتماعي الذي يرود سلوك أفرادها وفقا للتقاليد والقيم والقوانين.[1]

3- **أشكال الأسرة:** هناك شكلين رئيسيين للأسرة وهما:

- **الأسرة النووية:** وهي عبارة عن جماعة تتكون من الزوجين وأبنائهما غير متزوجين.
- **الأسرة الواسعة**: وهي التي تتكون من أسرتين نوويتين وأكثر ربط ببعضها خلال الأب أو خط الأم، أي من خلال علاقة الأب والإبن أو أخ أو أخيه، وكذلك الأخ والأخت وتكون مصحوبة عادة ببعض الإلتزامات الإقتصادية والإجتماعية المشتركة.[2]

4. وظائف الأسرة.:

تقوم الأسرة بمجموعة من الوظائف الرئيسية التي تتناسب مع طبيعة قيم المجتمع الذي تنتمي إليه، فقد كانت قديما تقوم بجميع الوظائف الإجتماعية والإقتصادية والخلقية والتربوية وتقلصت اليوم وظائفها نتيجة مشاركة مؤسسات تربوية أخرى في المجتمع وأيضا بفعل الإنعكاسات الثقافية والإجتماعية للتغيرات التي عرفتها المجتمعات الحديثة الغربية منها والعربية، مما وجب ظهور وظائف جديدة تتناسب مع الأوضاع الراهنة، ويمكن تلخيص أهم الوظائف التي تقوم بها الأسرة في المجتمع مايلي:

[1] محمد أحمد بيومي خليل، المرجع السابق، ص ص58- 59

[2] خيري خليل الجميلي، المرجع السابق، ص ص 22- 21.

1. الوظيفة البيولوجية:

هي من أهم وظائف الأسرة، وعن طريقها يتم ضمان استمرارية الجنس البشري، حيث نجد أن معظم المجتمعات تجعل التناسل ورعاية الأطفال حقا وواجبا للذين يجمعهم الزواج الشرعي.[1]

تتحكم فيه التقاليد والعادات والأديان، فبعض المجتمعات لا تعطي الأولوية للزواج فهي تسمح بالإنجاب خارج نطاق الأسرة وتضع مجتمعات أخرى عقبات متعددة إزاء هذا النوع من الإنجاب وتهتم بالزواج وعذرية الفتاة كالمجتمعات العربية الإسلامية تطبيقا لتعاليم الدين والتقاليد.

ففي الدين الإسلامي توضح الآية الكريمة وظيفتها في قوله تعالى: "**وا جعل لكم من أنفسكم أزواجا وجعل لكم من أزواجكم بنينا وحفدة ورزقكم من الطيبات، فبالباطل يؤمنون وبنعمت ا هم يكفرون" (سورة النحل، الآية 82)**، ومن وظائف الأسرة المعاصرة المحافظة على الصحة الجسدية لأعضائها.[2]

ويدل ذلك على أن ولادة الأطفال في خارج نطاق الأسرة يعدون أطفالا غير شرعيين، أما الأطفال الذين تنجبهم الأسرة فهو شرعيون ورسميون، لهم كل الحقوق القانونية والشرعية.[3]

---

[1] رابح تركي، مناهج البحث في علوم التربية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990، ص 171.

[2] سيد أحمد الطهطاوي، حنان عبد الحليم رزق، مرجع سابق، ص 260.

[3] حسن عبد الحميد رشوان، الأسرة والمجتمع – دراسة في علم إجتماع الأسرة، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2003، ص 42.

الوظيفة التربوية:

تعد الأسرة الوعاء الإجتماعي الذي ينمو فيه شخصية الطفل، حيث يحدث فيها تفاعلات إجتماعية متعددة تمنح من خلالها الرعاية والتربية للطفل، فالأسرة هي الوسط المثالي لحضانة وتربيته في مراحله الأولى، فيقع على عاتقه القسط الأكبر من التربية الخلقية والوجدانية، وتكون في أحضانها لدى الأفراد الروح العائلية والعواطف الأسرية، وتغرس لديهم القيم والمعايير واتخاذ القرارات الملائمة لعادات وتقاليد المجتمع الذي تنتمي إليه.[1]

4. 3. الوظيفة النفسية والعاطفية:

توفر الأسرة لأفرادها مظاهر الحب والعطف والإهتمام، وكذلك الحاجات النفسية التي تتمثل في الشعور بالأمن والإحترام والتقدير مما يساعدهم على النضج النفسي والإنفعالي.[2]

فتحقق هذه الحاجات وبناء العلاقات الأسرية الوثيقة بين أفراد الأسرة يسمح بوجود التماسك والصلابة والتكيف مع التغيرات الإجتماعية والتكنولوجية التي تحدث للأسرة.[3]

ومن هنا لابد للأسرة أن تعي أن العاطفة المتبادلة بين أفراد الأسرة والتي تمزج سن الحب والحزم في المعاملة كفيلة برسم الأبعاد السليمة لسلوك الأطفال.[4]

---

[1] بودميرة زهرة، الأسرة وتأثيرها على إنحراف المراهقين المتمدرسين، رسالة ماجستير في علم إجتماع، جامعة الجزائر، 2003 – 2004، ص 34.

[2] حسن عبد الحميد رشوان، المرجع السابق، ص 50.

[3] سيد أحمد الطهطاوي، حنان عبد الحليم رزق، المرجع السابق، ص 406.

[4] حسن عبد الحميد رشوان، المرجع السابق، ص 50.

4.4. الوظيفة الإجتماعية: تعتبر الأسرة مدرسة لأفرادها، فهي التي تقوم بدور التنشئة الإجتماعية، كما أنها تقوم بنقل التراث الإجتماعي من جيل إلى آخر، وتعويدهم على إحترام التقاليد والقيم والآداب العامة والدين.[1]

فأول ما يتلقاه الطفل داخل الأسرة هي التنشئة الإجتماعية أو التدريس غير الرسمي للأطفال على تبني أنماط السلوك متعارف عليها في المجتمع، فهي تطبعهم اجتماعيا على إتباع المبادئ الأساسية التي تسير عليها الأسرة وتحرس على صحة أفرادها خلقيا من خلال تلقينهم الأدب والنظام والأمانة والإيثار ومستويات الرذيلة والفضيلة.[2]
فالأسرة النظام الوحيد الذي يقوم بعملية التنشئة الإجتماعية، لكنها نظام أساسي يقوم بهذه العملية متساندا ومتكاملا مع بقية نظم المجتمع الأخرى.

5-4- الوظيفة الدينية:
للدين أهمية بالغة في المجتمع الإنساني وتعمل الأسرة على غرس وإكساب أفرادها كل تعاليم الدين الذي تؤمن به، فالأسرة الإسلامية مسخرة لتعلم أبنائها الصلاة وتدفعهم لقراءة الكتب الدينية والعمل بما تدعو إليه تعاليم الدين الإسلامي.[3]
وتبث الاسرة في نفوس أفرادها طقوس دينها فهي تشجيعهم على طاعة الوالدين وطهارة النفس، وحب الزكاة، والمحافظة على الصلاة والصوم والإبتعاد عن المحرمات.[4]

6-4- الوظيفة الإقتصادية: قضت التغيرات التي عرفتها المجتمعات الإقتصادية، السياسية والإجتماعية على وظيفة الأسرة الإقتصادية وتحولت إلى أسر مستهلكة بعدما كانت الأسر في القديم تمارس الكثير من الجوانب الإقتصادية اليوم أصبح من النادر أن

---

[1] رابح تركي، المرجع السابق، ص 172.

[2] حيازة عطية حبارة، سيكولوجية العلاقات الإجتماعية، دار القباء لطباعة والنشر، مصر، 2003، ص 193.

[3] رابح تركي، المرجع السابق، ص 173.

[4] محمد سلامة غبارة، الخدمة الإجتماعية ورعاية الأسرة والطفولة والشباب، مكتبة عكاظ لنشر والتوزيع، 1983، ص 39.

يكون للأسرة وحدة إنتاجية توفر لنفسها حاجاتها، وهذا لتدخل المؤسسات الأخرى تدريجيا في الوظائف الإقتصادية المنوط بها.[1]

مما شكل عبئا على الاسرة، بتغطية نفقات المعيشة لأفرادها، ولرفع مستوى معيشتها أحد أفراد الأسرة خاصة الزوج والزوجة في النزول إلى العمل لتحقيق الأمن المادي لأفرادها.[2]

5. النظريات المفسرة للأسرة:

دراسة الاسرة من أهم الموضوعات التي اهتم بها منظري علم الإجتماع ويمكن توضيح أهم هذه النظريات فيما يلي:

5-1- النظرية الوضعية: "الأسرة في نظر النظرية الوضعية هي الخلية الأولى في جسم المجتمع، وهي نقطة البداية في التطور، وهو أول وسط طبيعي إجتماعي نشأ فيه الفرد وتلقى عنه المكونات الأولى لثقافته ولعبه وتراثه".

وقد أقر أوجست كونت صاحب النظرية أن الحياة الأسرية نظام موجود بالفطرة وهو الحالة الطبيعية للإنسان، وقد تناول أوجست كونت وظائف الأسرة وعلى وجه الخصوص الوظيفة الأخلاقية حيث يرى أن الميل المتبادل بين الزوجين والعطف والمشاركة الوجدانية المتبادلة بينهما من ناحية والأولاد من ناحية أخرى، وكذا الألفة أو الوحدة الروحية التي تربط بين أفراد المجتمع ثم تربية الأولاد والنزعة الدينية التي يغرسها الأبوين في أولادهم على هذه الأمور من وظائف الأسرة الأخلاقية".[3]

[1] بودمير زهرة، المرجع السابق، ص 69.
[2] سيد أحمد الطهطاوي، حمان عبد الحليم رزق، المرجع السابق، ص 402.
[3] حسن عبد الحميد رشوان، المرجع السابق، ص ص 129- 130.

وحسب أوجست كونت للأسرة وظيفة ثانية وهي الوظيفة التربوية وتتلخص هذه الوظيفة في أن الطفل يظل منذ ولادته حتى سن السابعة من عمره في أحضان أمه وتحت رعايتها المباشرة وهي في هذه المرحلة تتولى تمرين قواه وملكاته وتزويد بالمفردات والأساليب اللغوية وتغرس فيه مبادئ الدين والفضائل الأخلاقية، وتذهب إلى حد كبير غرائزه الفطرية وتروضه لكي يكون مواطنا فاصلا.[1]

وللأسرة وظيفة ثالثة وهي التربية الدينية فهي التي تشرف وتوجه على ما سماه "العبادة الأسرية" وذلك بوظيفة الأم بأنها الرباط الحر الذي يربط الفرد بالمجتمع، فهي الأمينة على تلقين الطفل مبادئ الدين الوضعي الجديد.[2]

5-2- نظرية الصراع:

برزت نظرية الصراع بشكل قوي وفعال في علم الإجتماع في الولايات المتحدة الأمريكية مع تفاقم أحداث ومشكلات سادت العقد السادس من هذا القرن، إذ ظهرت فيه حركات نسوية وتنظيمات للدفاع عن حقوقها مطالبين بتغير ميزان القوى داخل الأسرة الأمريكية، التي ترى النزاعات والخلافات الأسرية (بين الزوج والزوجة، والأب والأبناء والأم أو بين الأبناء بأنفسهم) أمر طبيعي ناتج عن عدم المساواة في الحقوق، ومن هذه الرؤية أطلق تعميمه المشهور بأنه لا توجد أسرة خالية من نزاعات وخلافات أسرية[3]، جاءت نظرية الصراع معبرا عن الحالات النزاعية التي لم تتناولها النظريات التي سبقتها في دراستها للأسرة الغربية المعاصرة.[4]

ونظرا كل من إنجلر F.Engels. وماركس K.Marx إلى الاسرة بإعتبارها مجتمع طبقي مصغر Class Society فيه تقوم طبقة الرجال بقمع طبقة النساء، وكان يوافق أن الزواج أول أشكال الصدام الطبقي فيه يؤسس سعاد أحد الجماعات على بؤس وقمع الجماعة الأخرى، ويسلم كثيرا من الماركسيين بصحة القضية التي أثارها ماركس حول بناء الأسرة فحسبه الزواج ما هو إلا علاقة استغلال المالك لما يملكه، فالزوجة تمنح زوجها

---

[1] غريب سيد أحمد، المرجع السابق، 1995، ص 125.

[2] حسن عبد الحميد رشوان، المرجع السابق، ص 131.

[3] معنن خليل عمر، علم اجتماع الأسرة، دار الشروق لنشر والتوزيع، الاردن، 1994، ط1، ص 44.

[4] نفس المرجع، ص 48.

المتعة الجنسية في مقابل الأمن الإقتصادي، الذي يضمنه لها، فالأنثى بذلك الوضع تكون الجانب الضعيف في هذه العلاقة لأنها أكثر اعتمادا على الرجل.[1]

3-5- الإتجاه التطوري: تأثرت الأفكار التطورية بالدورانية الإجتماعية من خلال ضرورة تطور أشكال ونظم الحياة الإجتماعية بنفس الطريقة التي تتطور بها الكائنات البيولوجية، حيث نظر هربرت سينسر، إلى التطور الإجتماعي بإعتباره تغيرات كيفيا واعتبرت الأسرة وحدة بيولوجية اجتماعية تسيطر عليها الغريزة الواعية، وتنطلق النظرية التطورية في دراسة الأسرة من المراحل التي تمر بها الاسرة وأفرادها، ويعتبر سبتسر الاسرة بصفة عامة الجنس وهي المرأة التي تعكس قدرتها وخصائصها الموروثة ويصف الأسرة خلية بيولوجية واجتماعية تتأثر بعوامل البيئة والوراثة ومقومات التنازع على البقاء، فحسبه فإن طبيعة الأسرة تتشكل حسب طبيعة الحياة الإجتماعية السائدة، فالمجتمعات تطورت من مجتمعات حربية إلى مجتمعات صناعية، فالأسرة في كل منهما لها خصائص ووظائف.

حتى المجتمعات الحربية، نجد أن الرجل هو عصب الأسرة، هو سيدها أوامره جافة غليظة واجبة الطاعة والنقاد والحياة في الأسرة شبيهة بالحياة في التكنة العسكرية تنعدم بينهم روح تآلف والإنسجام وتصالب العلاقات والروابط بينهم، أما في المجتمعات الصناعية تغيرت الوظائف، فقد تغيرت وظائف الاسرة وأصبحت المرأة تحتل مركزا معادلا لمركز الرجل وتتمتع أفرادها بالتحرر وحرية الرأي والمشاركة في مطالب الحياة.[2]

4-5- النظرية البنائية الوظيفية: تعتبر النظرية البنائية الوظيفية بأحد الإتجاهات الرئيسية في علم الإجتماع المعاصر وتستخدم كإطار لفهم موضوعات الأسرة من خلال دراسة الموضوعات المرتبطة بالعلاقات بين الزوج والزوجة والأبناء، وكذلك تأثيرات

[1] غريب سيد أحمد وآخرون، دراسات في علم إجتماع الأسرة، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2001، ص 56.

[2] حسين عبد الرحمن رشوان، المرجع السابق، ص 134- 135.

مختاف الأنساق الأخرى للمجتمع كالتعلم والإقتصاد والسياسة والدين والمهنة على الحياة الأسرية وكذا تأثير الاسرة على تلك الأنساق.[1]

إستمدت هذه النظرية أصولها من النظرية العضوية القائمة على فكرة أن المجتمع يتكون من عدة أجزاء، وكل جزء يتميز بخصائص معينة ووظيفة تتحدد بما يقدمه خدمة للأجزاء الأخرى، وأن أجزاء المجتمع تتماسك فيما بينها عن طريق الإعتماد المتبادل والإتفاق على القيم والأخلاق والمعايير الإجتماعية.[2]

وقد افترض ماك أنتاير M.Intayer في دراسة الاسرة الإفتراضات التالية:

- **الفرضية الأولى**: يجب على الاسرة إتباع متطلبات وظيفة أساسية إذا كانت ترغب في البقاء عند مستوى معين، واهم المتطلبات التي تراها النظرية البنائية لبقاء الأنساق الإجتماعية بما في ذلك الاسرة تلك التي قدمها بارسونز في نطاق واسع لنظرية علم الإجتماع وهي:

- **التكيف:** الذي يعني تكيف الاسرة وتلاؤمها مع البيئة الإجتماعية والطبيعية التي تعيش فيها.

- تحقيق الهدف: وتشير إلى القيم الاساسية للأسرة من خلال مواقفه بأعضاء الأسرة لأهداف الاسرة، فالأسرة بحاجة للوصول إلى الأهداف الفردية والجماعية للحفاظ على بقائها.

- التكامل بين الاعضاء: تشير إلى العلاقات التكاملية بين وحدات أو أفراد الأسرة.

- المحافظة على بقاء نمط الاسرة: من خلال امتصاص التوترات الموجودة بين أفراد الأسرة، وهذا المطلب يهتم بتوقعات الأفراد وإيديولوجياتهم وقيمهم حيث على الاسرة إعطاء وقت لكل فرد وتمنحه الإهتمام من خلال التنشئة الأسرية وتطبعهم تبعا للإيديولوجيا والقيم الخاصة بالنسق، فالأسرة هي أصغر وحدة مسؤولة على الحفاظ على القيم".

---

[1] سناء الخولي، المرجع السابق، ص 78- 79.

[2] سيد أحمد الطهطاوي، حنان عبد الحليم رزق، المرجع السابق، ص 407.

- **الفرضية الثانية**: تؤدي الأسرة من كل مجتمع أحد الوظائف الأساسية المرتبطة بالتنشئة الإجتماعية التي تعبر أهم وظيفة للأسرة، بل هي الوعاء الذي يحتوي عناصر النسق الإجتماعي للأسرة ويساعد في حفظ التوازن الأسري، ولذلك فإن مهام الأسرة من عملية الضبط الإجتماعي من خلال التكامل في الآداء الوظيفي داخل النسق الأسري أي أن هناك علاقة بين قيام الاسرة بوظائفها التكاملية وعملية الضبط الإجتماعي وأهمية الأسرة في الضبط الإجتماعي تكمن في كونها تقوم بالوظائف الأساسية للمجتمع تشمل التنشئة الإجتماعية، والتعاون الإقتصادي والوظيفة التكاثرية والإشباع الجنسي، وهذه الوظائف تؤدي إلى بقاء النسق الأسري".

- **الفرضية الثالثة**: الاسرة الفردية كجماعة صغيرة لها خصائص شاملة تميزها عن جميع الجماعات الصغرى الأخرى...إلخ.[1]

يتبين من الفروض السابقة أن إهتمام النظرية البنائية الوظيفية بالأسرة يرتكز على بقاء النسق الأسري ويقتضي ظاهرة بقاء النسق مرتبط بكل الأنساق أي تلعب كل جزء من النسق دورا في خدمة الوحدة الكلية لهذا تدرس هذه النظرية السلوك الزواجي أو الأسري في محيط إسهاماته في بقاء النسق الزواجي أو الأسري، فالأسرة في محيط إسهاماته في بقاء النسق الزواجي أو الأسري، فالأسرة تؤدي وظائف عديدة لأعضائها فهي تمنحهم المكانة وتقوم بالتنشئة الإجتماعية والحماية والعطف وتقوم بذلك وفقا لمعايير وقيم المجتمع.

5-5- النظرية التفاعلية الرمزية: يعتبر هذا الإتجاه الاسرة وحدة من الشخصيات المتفاعلة ويسعى إلى تفسير الأسرة في ضوء العمليات الداخلية، مثل أداء الأدوار وعلاقات المركز ومشكلات الإتصال واتخاذ القرارات ومشكلات الإتصال وأنماط السلوك والتكيف الأسري، ويرى رواد النظرية أن الاسرة بإعتبارها أهم الجماعات الإجتماعية الأولية مرتبطة بالضبط أو التنظيم الإجتماعي، وأنها تتميز بالعلاقات الحميمية المباشرة من خلال التفاعل الأسري الذي يسمح بصياغة مجموعة من القيم والمعايير والأدوار التي ترسخ عملية الضبط الإجتماعي.[2]

---

[1] سيد أحمد الطهطاوي، حنان عبد الحليم رزق، المرجع السابق، ص 408.

[2] سيد أحمد الطهطاوي، حنان عبد الحليم رزق، المرجع السابق، ص 408- 409.

5-6- النظرية الموقفية: ينظر أصحاب هذه النظرية إلى الأسرة كموقف اجتماعي تؤثر في سلوك أفرادها وأنه يجب تحليل وظائف الأسرة من خلال البيئة التي يعمل فيها، والمواقف المتعددة التي يتفاعل فيها الأفراد".[1]

6- **التغيرات الإجتماعية للأسرة:**

إتباعا للتغيرات والتطورات التي عرفتها المجتمعات التكنولوجية والإجتماعية والإقتصادية والسياسية عرفت الأسرة تغيرات جذرية مست تقريبا جميع الجوانب فهي ليست تغيرات مادية فقط، إنما معنوية وإجتماعية ومن ملامح هذه التغيرات والخصائص العامة للأسرة المعاصرة هي :

- قضاء الصناعة على شكل الأسر التقليدي حيث تهدم روابط الاسرة وابتعادها عن الأراضي الفلاحة وانتقالها إلى المدن بحثا عن العمل في المصانع لكسب معاشهم.
- تصارع الصناعة مع العلاقات الأسرية التقليدية، فعمل الأب والأم والبالغين من أولادهما، لكل منهم مكانة متساوية في الاسرة.
- تمدد حقوق وامتيازات المرأة في مجالات متعددة كعمل في مجالات مختلفة كالتعليم والأنشطة الرياضية ومنافسة الذكور في عدة ظواهر كقيادة السيارات، اتخاذ مناصب عمل ذو مسؤولية".[2]

ويتضح بصفة جلية التغيرات التي حدثت في الأسرة من خلال العناصر التالية:

- **رئاسة الأسرة**: إن غالبية الأزواج في الأسر الحضرية يؤكدون مشاركة زوجاتهم لهم في رئاسة الأسرة حتى وإن كانت الزوجة غير عاملة، وهذا راجع إلى إرتفاع مستواها الثقافي، وتغير نظرتهم للحياة.

[1] حسين عبد الحميد رشوان، المرجع السابق، ص 142.

[2] نفس المرجع، ص 69.

- **إتخاذ القرارات**: الإشتراك في اتخاذ القرارات في الأسرة الحضرية بين الزوجين مرتفع، كما أن هذا الإشتراك المرأة لزوجها في إتخاذ القرارات بإزدياد المستوى الثقافي والإقتصادي والإجتماعي.

- **تدابير ميزانية الأسرة**: هناك تباين واضح بين فئات الأسر المختلفة يرجع إلى أسباب جوهرية وأساسية مثل ارتفاع المستوى الثقافي وارتفاع نسبة الزوجات العاملات في الوظائف العليا، مما دفع المرأة للمشاركة في نفقات المنزل بصورة عملية في تسيير ميزانية الأسرة.

- عمل المرأة ومركزها في الأسرة: إن عمل الزوجة يمثل متنفسا اقتصاديا واجتماعيا ونفسيا، وتؤكد كل الأسرة التي تعمل فيها الزوجات أنها تستعين في رعايتها لأبنائها بأمهات الزوجات أو حماتهن أو خادمة أمينة، وإلحاق الطفل بإحدى دور الحضانة".[1]

7- **الاسرة وأساليب الضبط الإجتماعي**: تعتمد الاسرة عدة أساليب وآليات لضبط سلوك الأبناء وأبرزها التنشئة الإجتماعية والتربية الدينية وتلقين الأطفال العادات والتقاليد.

الأسرة والتنشئة الإجتماعية: تعتبر الاسرة المجال الإجتماعي للتنشئة الإجتماعية، حيث أول الناس الذين يمارسون مستلزمات التربية والتعليم في حياة الفرد، هما الوالدان، حيث تقوم الأم بتعليمه كيفية الإعتماد عليها في تغذيته والإعتناء به لتنمي عنده ثقة بها وبباقي أفراد الأسرة، وعبر هذا الإعتماد يرى الطفل أفراد أسرته عبارة عن رموز مهمة في عالمه لأنهم عناصر مهمة في تفاعله معهم بشكل يومي ومستمر وعلى مر الأيام وبالتدرج يتعلم كيف يدرك إشاراتهم وحركاتهم وانفعالاتهم وحزنهم ويتعلم من خلالهم معانيها،هذه هي الخطوة الأولى في الأسرة لتحدد معالم صورته حول نفسه، ثم يتقدم الوالدين أكثر في حياته ليعلمونه السلوك المقبول وغير المقبول، السيد والرديء.[2]

---

[1] نفس المرجع، ص 71- 73.

[2] معنن خليل عمر، علم إجماع الأسرة، المرجع السابق، ص 124.

وعند ممارسته لهذه السلوكات تصاحبه استحسان واستهان الوالدين لتصرفاته، وبذلك يحصل على صورة الرجع التي تغذي الملامح الأولى لنفسه، وبهذا النهج يتعلم ردود فعل والديه حول سلوكياته (السلبية والإيجابية) التي ترتسم على وجودهم وأفعالهم وأقوالهم، إذ تمثل إجابات شافية حول تساؤلاته عن سلوكياته التي لم تأخذ شكلها النهائي.

في الواقع تقوم الاسرة بتغذيته والإعتناء به وتعليمه مهارات وقدرات حسب جدول زمني محدد بالذات، فيا يخص طعامه ونومه وتقبله لأصناف جديدة من الطعام، هذه المهمة التأنيسية هدفها إعداد الطفل صحيا وجسميا واجتماعيا، لكي يكون أحد أفراد المجتمع، وهذا من خلال اكتسابه صفاته العامة مثل الآداب والتقاليد والأعراف، في سلوكه وتفكيره ولبسه التي تنقل إليه بواسطة والديه.

بمعنى آخر تقوم الأسرة بإدماج طفلها في الإطار الثقافي العام عن طريق إدخال التراث الثقافي في تموينه وتوريثه إياه، معتمدة على نماذج السلوك المختلفة في المجتمع الذي ينتسب إليه، وتدريبه على نهج التفكير السائد فيه وغرس المعتقدات الشائعة في نفسه، فينشأ منذ الطفولة في جو ملىء بهذه الأفكار والمعتقدات والقيم والأساليب، فلا يستطيع التخاص منها لأنه لا يعرف غيرها ولأنه يكون قد شب عليها، وتكون بدورها قد تغلغلت وأصبحت طبيعية أي أصبحت من مكونات شخصية.[1]

[1] نفس المرجع، ص 125.

8. الأسرة والتربية الدينية:

يعتبر الدين أحد العناصر الثقافية الأساسية الهامة للأسرة، ويعرف دور كايم الدين بأنه "نسق متكامل من المعتقدات والممارسات تربط بموضوعات مقدسة يوجد بين أولئك الذين يؤمنون بهذه المعتقدات والممارسات في مجتمع أخلاقي معين".[1]

وتمثل التربية الدينية جهاز اجتماعي بعيد عن روح فلسفة الديانة التي يعتقدها الفرد، كما أنها تحقق مبادئ تلك الفلسفة، فقد بدأت دروس التربية الدينية الإسلامية منذ بداية ظهور الإسلام عندما نبهنا رسول ا (ص) بأهمية التربية الدينية عن طريق تعليم الناس أمور دينهم ودنياهم وإرشادهم إلى الطريق المستقيم، وبذلك كان رسول ا (ص)، أول معلم في الإسلام، وقامت التربية الإسلامية منذ البدء على أمرين هما القرآن والسنة، فقد جمعت التربية الدينية الإسلامية بين تأديب النفس وتصفية الروح والتسامح والعدل وتثقيف العقل وتقوية الجسم، فهي تعتني بالتربية الدينية والخلقية والعلمية والجسمية والنفسية، وتوازن بين كل هذه النواحي".[2]

وتبدأ التربية الدينية الإسلامية في البيت عن طريق المحاكاة والتلقين فعندما يولد الطفل يشب يرى آباءهم يقرؤون القرآن ويقيمون الصلاة ويصومون رمضان، وغير ذلك من الشعائر الدينية المختلفة، وبناء عليه تنطبع في ذهنه هذه الصور ويتأثر خطاه بالتقليد، فإذا لم يتأثر بالمحاكاة دفعه الآباء إلى تعلم القرآن وإلى إقامة الصلاة دفعا وأمرا وكلف بها تكليفا، ففي الأحاديث مرورا أولادكم بالصلاة إذا كانوا سباع واضربوهم عليها إذا كانوا عشرا، وكذا تدريب الأبناء على باقي أركان الإسلام تباعا كالصوم وإيتاء الزكاة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر...إلخ.[3]

---

[1] خيري خليل الجميلي، المرجع السابق، ص 20.

[2] نفس المرجع، ص 43.

[3] محمد يسري إبراهيم، التربية الأسرية مفهومها، طبيعتها، وهدفها وإبعاده أو تحدياتها، دار المعارف،الإسكندرية 1996، ط3، ص ص 42- 43.

وقد خصص الإسلام للطفل الضعيف حقوق محددة تفوق في شمولها وأهميتها ما أصدرته واجتمعت عليه دول العالم في عصرنا، ويمكن تلخيص حقوق الطفل في الإسلام بالعيش الكريم والعدل والرحمة والتسيير والترغيب.

ويمكن تطبيق تربية الأطفال تربية أخلاقية من خلال القدوة الصالحة في الوالدين، مبتدئين بالركيزة الأساسية لأية توجيه تربوي ألا وهي ذكر ا والإهتمام بالصلاة والإعتماد على الوسائل تعليم الصلاة، وذلك من خلال السماح له، بالمشاركة في الصلاة حتى ولو لم يتقن أركانها بعد تشجيعها له على ذلك.

زيادة عدد الصلوات اليومية تدريجيا مع نموه حتى يعتاد على أدائها، وكذلك تلقين الطفل الزكاة والصوم، وأركان الحج، وتعليمه مكارم الأخلاق كالصدق والتهذيب وبر الوالدين.[1]

ويرى محمد سعيد مرسي (1997) أنه على الأسرة تعليم الأبناء تعاليم الدين من خلال زرع فيهم العقيدة الإسلامية ومبادئ العبادة وحسن الخلق والتي حددها في مايلي:

- تحفيظ الطفل أركان الإيمان (ا ، الملائكة، الكتب، الرسل، اليوم، الآخرة، القدر)، أي الإيمان بوجود ا واحد لا شريك له، لم يلد ولم يولد، الكل يحتاج إليه، يرانا ولا نراه، خالقنا ورازقنا، محينا ومميتنا، ندعه ويستجيب لنا، رحمته واسعة وعقابه شديد، لا يخفي عنه شيء، والإيمان بوجود الملائكة التي هي مخلوقات ا المطهرين والمقربين، خلقوا من نور، لا يعصون ا ما أمرهم ، يروننا زلا نراهم، عددهم كثير لا يعلمه إلا ا ، والإيمان بالكتب انزلها ا بوحي على رسله ليبلغوا العباد عن شرعه ودينه، والإيمان بكل الرسل الدين أرسلهم ا لدعوة الناس إلى توحيد ا وعبادته وأرسلهم في أزمنة وأمكنة متعددة ومختلفة، والإيمان باليوم الآخر من خلال الإيمان بما في القبر من سؤال وعذاب أو نعيم نوره وظلامه، الإيمان بالبعث بعد الموت

[1] ريما كمال الضامن، الاسرة ورعاية الذات الإنسانية، منشورات دار النشر، الأردن، 1989، ص 30.

للحساب والثواب والعقاب، والإيمان بعلامات يوم الآخرة، و الإيمان بالقدر خيره وشره، وأن يعمل المسلم ويتوكل على ا ولا يجلس ويتواكل والدعاء يرد البلاء.[1]

- إتباع مبادئ العبادة الصحيحة من خلال تعليمهم الوضوء وذلك بالوضوء أمامه، وتعليمهم الصلاة في سن مبكر والتأكيد عليها في السن العاشرة و المواظبة عليها، والإستعداد لها، وعلى أنها ركن من أركان الإسلام وأنها كانت على المؤمنين كتابا موقوتا وأنه من حافظ عليها كانت له نورا ونجاة يوم القيامة، والتعود على الصيام بالتدرج وزرع فيهم الرغبة في الزكاة والصدقات من خلال التبرع بمصروفه للمسجد أو الفقراء وإعطائهم مالا لتبرع به وتعليم الطفل التأدب في قراءة القرآن الكريم، تعليمه الأدعية المختلفة، وترسيخ دور المسجد وأهميته في نفسه عن طريق التعريف بفضل المسجد واصطحابه إليه في مختلف الصلوات، اعتكاف مع الطفل في المسجد، حضور مقرأة أو درس في المسجد، أو تسجيله في كتاب تحفيظ القرآن الكريم، وكذا تعليمه آداب النوم والإلتزام بآداب الطعام والشراب وآداب قضاء البنت إرتداء الخمار والحجاب مع تعويدهم عدم خلع الملابس أمام بعضهم البعض....إلخ.[2]

ترسيخ في نفوس الأطفال الأخلاقية الحسنة والتي تتمثل في الصدق والأمانة والتعود على خلق الرحمة والتميز والصبر، تشجيعهم على الصراحة والشجاعة، التواضع والتعاون مع الآخرين وكضم الغيظ عند الغضب.[3]

---

[1] محمد سعيد مرسي، فن تربية الأولاد في الإسلام، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، الجزء 3، 1997، ص ص 62- 76.

[2] نفس المرجع، ص ص 76- 91.

[3] نفس المرجع، ص ص 94.

9. خصائص الأسرة الجزائرية:

عرف المجتمع الجزائري تحولات، وتطورات عميقة وبارزة، وهذا خلال مراحل متعاقبة، ومختلفة الخصائص ومتجانسة داخل كل مرحلة والتي تتمثل فيما يلي ويمكن أن نظهرها ابتداءا من ثورة التحرير 1954:

- **الفترة 1954- 1962:** ظهر خلالها نوع من التضامن الإجتماعي المرتبط بحرب التحرير.
- **الفترة 1962- 1970:** إمتداد الحرية الفردية والجماعية على مستوى الكل الإجتماعي.
- **الفترة 1970- 1979:** طريق البناء الإجتماعي بدا من التصنيع كشكل بارز للإقتصاد الإشتراكي للتسيير الإقتصادي.
- **الفترة 1980- 1988**: عرفت الجزائر إعادة لتنظيم الإقتصادي مع مراجعة الدستور الوطني وانتهت مدة المرحلة بحوادث أكتوبر 1988 التي كانت نتيجة الرفض الشعبي لظروف المعيشة.
- **الفترة 1988- 1998**: في هذه الفترة أزيح الستار عن إيديولوجية المواجهة وإقحام المجتمع ككل في حرب الإيديولوجيات.[1]

وقد أثرت هذه التحولات بشكل مباشر على الأسرة في مختلف جوانبها البنيوية والوظيفة وقد ميزها محمد السويدي في المراحل التالية:

أ- مرحلة ما قبل الإستعمار: تميزت الأسرة الجزائرية في فترة ما قبل الإستعمار بالنظام الأسري الممتد، حيث كانت تضم عدد من الأسر الزواجية التي تربط قرابية ودموية يخضعون لقيادة وسلطة الجد أو الأب الذي يعد القائد الروحي لهذه الأسرة وهي وحدة إجتماعية وإقتصادية مكتفية ذاتيا، وتحايد المرأة أقل سلطة من الرجال ولم يكن لها الحق

[1] Mostafa Boutefnouchet. La société Algérienne en transition .OPU, Alger 2004, pp 51- 52.

في مشاركتها في القرارات ولا مناقشتها والزواج كان بين الأهل والأقارب وبإختبار الوالدين.[1]

ب- مرحلة الإستعمار: أدى دخول الإستعمار الفرنسي للجزائر إلى تغيرات سوسيوثقافية وسياسية هامة ساهمت في مجملها على تحطيم الأسرة الجزائرية الممتدة بمختلف الطرق، وذلك في طريق انتزاع الأراضي للفلاحين الجزائريين ونقل ملكيتها إلى الأوروبيين المهاجرين.[2]

ج- مرحلة ما بعد الإستعمار: من أهم المراحل التي أثرت بصفة مباشرة على البناء الإجتماعي للأسرة الجزائرية من خلال ضرورة التضامن بين كل العاملين في المجتمع نساء ورجالا، المثقف وغير المثقف، الغني والفقير، فالعلاقات الأسرية شهدت تغيرا على مستوى دور المرأة في مساندة الرجل في الحرب التحريرية في مواجهة المستعمر فقد ألقيت عليها مسؤولية رعاية الأبناء والعجائز في غياب الرجل وبعضهن انضممن مع إخوانهن الرجال في صفوف المقاومة ضد الإحتلال.

د- مرحلة ما بعد الإستقلال: مباشرة بعد الإستقلال قادت المرأة مهام جديدة وهي مهام التعمير والبناء لهذا فقد أقرت التقارير والقوانين المصاغة حول حقوق المرأة في التعليم والعمل، مما سمح لها العمل والتعليم وتقلد مناصب سياسية.

في مختلف الجوانب الإجتماعية على المستوى السوسيولوجي والثقافي، تغير البناء الأسري من نمط إلى آخر ليجمع بين البناء التقليدي الممتد- النظام الممتد- وبروز نموذج أسري جديد متمثل في النموذج النووي بفعل التصنيع وثورة البناء والتنمية كل هذا

---

[1] السويدي محمد، في دراسة المجتمع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990، ص 86.

[2] المرجع السابق، ص 86.

سمح بظهور قيم ومعايير جديدة طبعت الأسرة الجزائرية من حيث العلاقات الداخلية والسلطة ومن حيث تقييم الأدوار والمكانات والوظائف.[1]

مرحلة الأسرة الجزائرية الحديثة:

تتميز الأسرة الجزائرية المعاصرة والحضرية بتقلص حجمها من النظام الأسري الممتد إلى النظام الأسري والنووي، فأصبحت الأسر الجزائية تميل إلى تحديد عدد أطفالها وزاد الإقبال على استعمال وسائل منع الحمل.[2]

ويرى محمد حمداوي "أن المجتمع الجزائري يعيش الحدث كظاهرة مرضية، فهو خاضع لها كعامل خارجي ولا يعيشها كحالة طبيعية، ولا ينسجم تماما معها بكل عناصرها ومتطلباتها".

بكشف بالتحليل السوسيولوجي للمجتمع الجزائري أن النظام القائم ما زال مستمر فيه التركيب القبلي أي أنه التنظيم الأبوي ما زال مسيطر عليه ويظهر يشكل بارز في الصراع القرابي والجهوي والثقافي والجنسي، ما دام هذا للمجتمع يقسم أفراده إلى أزواج متنافرة (رجل- إمرأة، شمال- جنوب، شرق- غرب....إلخ)، فرغم عوامل التغيير المتعددة من نمو ديموغرافي والتصنيع والتعمير وتوسيع نظام الأبوي، حيث يرى الباحث أن ظاهرة الحداثة لم تجد في مجتمعنا وسائل التكيف معها، ذلك أنها تعايشها كإضطرار لا كقرار، كتلبية ممكنة للحاجة لا كإمكانية داخلية خاصة لتلبية حاجة وهي نتيجة للتبعية الموروثة منذ عصر الإستعمار.[3]

وعند تكلمنا عن الأسرة الجزائرية الحديثة فهو يرى أنها لا تشكل نموذجا موحدا بل مجموعة من الأشكال، كل شكل يختلف عن غيره من حيث الطبيعة من حيث علاقات

---

[1] فؤاد بليت، المرجع السابق، ص 48.

[2] السيودي أحمد، المرجع السابق، ص 88.

[3] محمد حمداوي، المرأة بين الأسرة والمجتمع: الإزدواجية والعنف المعنوي، فعاليات الملتقى الوطني حول المرأة وزارة التضامن الوطني والعائلة، الجزائر، 1998، ص 22.

أفراده ومكانتهم وأدوارهم وتوجهاتهم الثقافية فقد كان الأب في الماضي يحظى بالطاعة والإحترام من طرف أعضاء عائلته، نظرا لما يتمتع به من هيبة وله مبدئيا السلطة المطلقة على أبنائه وهي سلطة واقعية تتميز بدور الأب المسؤولية عن أبنائه، أمام الجماعة الإجتماعية.[1]

غير أنه في الوقت الحاضر الإبن أصبح رجل حر نظريا من الوصاية الأبوية، وقادر على إتخاذ المبادرات الفردية وعلى الإستقلال الكلي في حياته لأنه أصبح يملك وضعية إقتصادية ومالية أفضل من الوضعية المالية للأب، وكذلك يحظى بمستوى تعليمي أحسن من مستوى الأب، واتجاهات سياسية مختلفة مخالفة لإتجاهات الأب فقد يفوته اقتصاديا، ماليا وفكريا لكنه لا يجل الأب يحس بهذا التفوق من أجل الصراع المباشر بينهما فقد تحول الأب الجزائري من أي متسلط إلى أب ديموقراطي وذلك بسبب التحولات سوسيو-ثقافية والإقتصادية.[2]

أما بالنسبة للمرأة فاستطاعت في الوقت الحاضر في بعض الأسر أن تنشىء مركزا جديدا بفضل التعليم وامتلاك المعرفة (مادتها ووسائلها) والإندماج في سوق العمل وتحقيق الترقية المهنية، مما هز أركان المراكز القديمة لأفراد الأسرة (الأب، الأم، الأخ) فقد تعززت مكانة الأم وتأكدت بفضل اعتمادها على إبنتها العاملة بدلا من إعتمادها على أبنائها أو زوجها، الأمر الذي خلق توازنا نسبيا بين المرأة والرجل داخل الأسرة، لكن هذه الظاهرة ليست مطلقة بل نسبية، ذلك أن نسبة كبيرة من النساء لم تستطع خلق هذا التوازن، رغم امتلاكها لمكانة اجتماعية بفضل تعلمها واقتنائها شهادات علمية ونجاحها في العمل، لم يتغير وضعها داخل الأسرة.[3] وهذا راجع للإزدواجية التي تعيشها المرأة فهي تسعى جاهدة إلى التوفيق بين توقعاتها إلى الحداثة وبين ضرورة المحافظة على التقاليد فهي وإن كانت تمارس دورا إقتصاديا فهي تبقى خاضعة لسلطة الرجل، فهي وإن استطاعت أن تقنع أباها بالتحالف مع أمها بوضعها الجديد سوف تجد داخل الأسرة

---

[1] مصطفى بوتفنوشات ترجمة: أحمد الدميري، العائلة الجزائرية، التطور والخصائص الحديثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص 66.

[2] بوخدوني صيحة، التغير الإجتماعي- ثقافي في الأسرة الجزائرية، دراسة مقارنة بين الشمال والجنوب (ورقلة، البليدة)، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2001، ص 54.

[3] محمد حمداوي، المرجع السابق، ص 25.

خصمها الأول الأخ الذي يدرك على أن مكانة الفتاة المكتسبة والمستحقة إنكار لرجولته وتهديدا لمكانته فيستخدم كل الوسائل لإسترجاع مكانته المهضومة وود لو يكون الأب لجانبه ولكن الأب يجد في نجاح البنت تعويضا عن خسارة الإبن وعزاءا له، فإنه حتى ولو كان تقليديا فإنه يثمن العلم والعلماء كقيمتين اجتماعين ويقف إلى جانب من يتحلى بهما.[1]

فالمرأة في المجتمع الجزائري المعاصر تعيش الحداثة كحلم وكخوف تستعمل كل إمكانياتها لتحقيق هذا الحلم، رغم اختلاف هذه الوضعية من امرأة إلى أخرى- وهي تخاف أن يضعها ذلك في موضع الصراع مع القيم التي تجسدها الأسرة خصوصا عند أهم أفراد الأسرة أي الأب والأم، كما نجد المرأة روح المبادرة لديها معاقة لعدم قدرتها على تمرير القرارات وعدم القدرة على تحقيق ذاتها وتأسيس مكانتها الإجتماعية الجديدة لكي تكتسب حرية كاملة وتكون مستقلة عن كيان الرجل.[2]

---

[1] نفس المرجع، ص 26.

[2] نفس المرجع، ص 28.

الفصل الثالث

وضعية المرأة العاملة

الفصل الثالث: وضعية المرأة العاملة.

1. قضية المرأة في المجتمع
2. المرأة الجزائرية بين الحاضر والمستقبل
3. تطور خروج المرأة للعمل
3. 1. تطور خروج المرأة لميدان العمل في العالم.
3. 2. تطور خروج المرأة لميدان العمل في الجزائر.
4. خصائص الديموغرافية للنساء العاملات في الجزائر.
4. 1. الخصائص الديموغرافية للنساء العاملات في الفترة 1977- 1985
4. 2. خصائص اليد العاملة النسوية لسنة 2006- 2007.
5. دوافع خروج المرأة للعمل.
6. أهداف تشغيل المرأة.
7. المبادئ الأساسية لعمل المرأة.
8. تأثير عمل المرأة على الأسرة.

بالنسبة للأنشطة التنفيذية في مجالات عديدة قبل وضع سياسات الإقتصاد الكلي والقضاء على الفقر وتأكيد حقوق الإنسان وتقديم المساعدة الإنسانية ونزع السلاح وتحقيق السلام.[1]

أما في المجتمعات العربية فيصاحب عمل المرأة صراعا للأدوار، ففي معظم الأحوال المرأة العاملة المتزوجة لديها أبناء تنشئهم، أو لديها كبار في أسرتها تتكفل برعايتهم، فالصراع هو نتيجة للموازنة بين أعباء العمل وأعباء المنزل التي تقع على عاتق المرأة وحدها، تدعمها بعض المؤسسات التقليدية وبعض التشريعيات التي تنحاز إلى الفصل بينما تقوم به المرأة وما يقوم به الرجل، وهذا ما مهد لعقد مؤتمر قمة عربية غير عادية بالقاهرة في شهر نوفمبر عام 2000 كخطوة ممهدة لتفعيل دورها على جميع الأصعدة، ومن أجل دعم مسيرة المرأة في التقدم والعمل على القضاء من حدة الفقر والتخفيف من آثاره على الأسرة مع إعطاء اهتمام خاص للخدمات الموجهة للمرأة في المناطق الريفية واليدوية والأحياء الفقيرة في إطار متكامل، ولم يغفل هذا المؤتمر عن حق المرأة في العمل ومحاولة مساندتها في واجباتها الأسرية بتقديم الخدمات المساعدة والإهتمام بالقيم الإجتماعية الإيجابية المتعلقة بالمرأة ونشر تلك القيم عبر وسائل الإعلام ووسائط التربية.[2]

فمعاناة المرأة من الصراع للأدوارا يعود لعدة أسباب:

- **تعدد الأدوار**: أمام الكثير من الأدوار المتاحة للمرأة وأكثرها أدوار متعارضة، تجد المرأة نفسها عاجزة عن إختيار دور واحد فقط وإتباعه.
- **الخلط في تحديد الأدوار**: إن الأدوار الجديدة للمرأة ودورها كزوجة وأم تتطلب تكييفا مصاحبا مع الرجل، فقد أصبحت المرأة تمارس قوة أكبر من تلك التي كانت لها من قبل وهذا ما شكل تهديدا لأنا الرجل واضحى الكثير من الرجال والنساء يجدون مشقة في تقبل الأدوار الجديدة.

[1] نفس المرجع، ص 586- 587.

[2] نفس المرجع، ص 588.

- **تشجيع تشغيل المرأة**: خاصة إذا ارتبط بتعليمها وتدريبها وتكوينها يؤدي إلى التقليل من الجانب وتنظيم الولادات وبذلك تحقيق رفاهية الأسرة.
- **تغيير النمط الإقتصادي للأسر**: ومن ثم تغير سيكولوجية الأسرة وتغير النمط المعيشي لها.[1]

2- المرأة الجزائرية بين الحاضر والمستقبل:

إنه لمن الصعب فهم وضعية المرأة في الحاضر، ولا توقع وضعيتها في المستقبل دون توضيح الواقع الإجتماعي العام للأسرة الجزائرية في الماضي وتحديد طريق المرأة في تقدمها ومسيرتها لتحقيق الحرية الذاتية وإبراز البنية الأسرية التي تنتمي اليها، وإظهار العقبات التي تتعرض لها.

حيث أكد دفيد جوردن في دراسته عن المرأة الجزائرية أنها قد مرت بأربعة مراحل تمثلت الأولى في فترة ما قبل السيطرة الفرنسية حيث تميز وضعها بالخصوصيات التقليدية القديمة المرتبطة بالتفسيرات الإسلامية، تميزت بقبول المرأة بفكرة تعدد الزوجات والطلاق واستعمال الحجاب....إلخ، أما المرحلة الثانية التي تواكب الإحتلال الفرنسي على الجزائر وتميزت بزيادة قوة التقاليد القديمة وذلك حفاظا على التراث اعتقادا من الأسرة أن فكرة التمدن والتحديث والأفكار الفرنسية خطر يمس الوضع العام ويمس بصفة مباشرة التقاليد القديمة التي طوقت طموحاتها وقيدت إرادتها[2]، أما المرحلة الثالثة فترة الثورة التحريرية التي انخرطت فيها المرأة جنبا إلى جنب مع الرجل في الكفاح المسلح واكتسبت المرأة وعيا وازدادت نضجا خاصة بعد غياب ذويها من الرجال، الذين

---

[1] أمية السعاتي: المرجع السابق، ص 70.

[2] بن عويشة زبيدة: المرجع السابق، ص 70.

التحقوا بصفوف الثورة، فوجدت نفسها ملزمة على تحمل مسؤوليات عديدة لم تعتد عليها ولم تتوقع تحملها فألغت كل القيود واخترقت القيود مكانة متميزة في الحركة الثورية.[1]

أما المرحلة الرابعة هي فترة الإستقلال عرفت تغير القوانين الخاصة بوضع المرأة.

فقد أقرت الدورة النهائية للمجلس الوطني للثورة الجزائرية في "دستور أغسطس 1963" المبدأ الجوهري للمساواة بين المرأة والرجل فتحت عنوان "حقوق سياسية" كر النص أن كل المواطنين من الرجال والنساء نفس الحقوق والواجبات وذكر "الدستور الذي صدر في نوفمبر 1976" في الفصل الرابع في المادة (39) أن كل المواطنين متساوون في الحقوق والواجبات ومحظور أية التفرقة تقوم على أساس الحساسيات التي تتعلق بالجنس أو العنصر أو المهنة وجاء في المادة (42) أن جميع الحقوق السياسية والإقتصادية والإجتماعية للمرأة الجزائرية قد كفلها الدستور، فقد تميزت هذه الفترة بإكتشاف المرأة بأنها تعيش في وهم على الرغم من إدعاءات الخطابات الرسمية الخاصة بترقية وتغيير القوانين الخاصة بوضع المرأة، وإلى أن ذلك لا يزيد عن كونها نظرية فقط.[2]

فقد ظهرت بوادر تنفيذ مبادىء هذه الدساتير في مجال التحاق الفتاة بالمدارس والعمل وإكتسابها الحقوق السياسية بشكل محتشم في السنوات الأولى، وبرزت للمرأة عقبات في مشاركتها الفاعلة في تعمير الجزائر، فصعوبة حمل المرأة على الإحساس بأنها نظيرة الرجل في المجتمع وتوسيع آفاقها وميدان نشاطها وتأكيد وضرورة احترامها من طرف زميلها مرتبط بالقاعدة العامة المتمثلة في رفض الرجل لعمل المرأة بل محاربته ويجد له حلفاء أقوياء من النساء العجائز اللائي يؤكدون مرة أخرى على سلطتهن داخل البيت على زوجهن وعلى نساء الأسرة الأصغر منهن سنا والأطفال.[3]

---

[1] نفس المرجع، ص 127.

[2] بن عويشة زبيدة: مرجع سابق، ص 127.

[3] نور بن اليج، تر: بهجت عبد الفتاح بهجت، المرأة الجزائرية في معركة النضال من أجل الإستقلال والتحرير، مجلة الدولية للعلوم الإجتماعية، مركز مطبوعات اليونسكو، القاهرة، أكتوبر 1984، العدد 7، ص ص 112- 113.

من جانب النساء ظهرت في هذه الفترة تنظيمات قومية منها الإتحاد القومي للنساء الجزائريات تساند الأماني الجديدة دون أن تستطيع التغلب على التقاليد القديمة محاولة منهن للتحرر في بعض النواحي السياسية.[1]

حيث نجد أن النساء اللائي بلغن مستوى معين من التعلم كن يرغبن في تلقي تأهيل مهني، ورفع مستواهن التعليمي ومكافحة الأمية، حيث أن عدد قليل من النساء الحاصلات على مؤهلات جامعية أو على شهادة البكالوريا فقط، وهو يشكل طبقة البروليتارية الحديثة في الجزائر وهي الفئة التي سمحت بإنتقال النساء من الأعمال والأشغال المتقطعة إلى فئة العمال الأجراء الدائمين وهذا ما يؤكد بأن عمل المرأة الجزائرية في هذه الفترة وسيلة لتغيير وضع المرأة بالنسبة للمجتمع.

وحسب **نور ابن أليج** فإن جهود القومية بعد الإستقلال من أجل التعمير وتتناسب مع التحاق الفتيات للمدارس ووضعية المرأة في العمل في تزايد مستمر، فمنذ الإستقلال انتقل إلتحاق الفتيات بالمدارس الإبتدائية من معدل 100 فتاة في السنة (1962- 1963) إلى 226 في (1969- 1970) وفي السنوات التالية ارتفعت نسبة التحاق الجنسين بشكل كبير حيث تزايد من 53.9% في 1970 إلى 69.3% في 1976، غير أن نسبة الفتيات ارتفع ببطء في الفترة الموالية من 37.8% من الملتحقين بالمدارس بسنة 1980 إلى 39% في عام 1984 و 39.4% في عام 1985 و 39.8% في عام 1986 وفي الثانوي كانت هناك زيادة ملحوظة.

[1] فاروق بناتيا، تر: أحمد رضا محمد رضا، بعض النظريات عن عمل المرأة في الجزائر، مجلة الدولية للعلوم الإجتماعية، مركز مطبوعات اليونسكو، القاهرة، نوفمبر 1985، العدد 56، ص ص 80، 82.

فقد ارتفع من 100 طالبة في (1962- 1963) إلى 387 في (1979- 1980) وقد وصلت نسبة الفتيات المتمدرسات 38.5% سنة 1980.[1]

ونشير إلى أن التحاق الطلبات في المناطق الريفية كان أقل لنقض التسهيلات والمدرسين وأيضا بسبب الحساسيات العميقة التي تتعرض لها التعليم، أما في التعليم العالي فمعدل الطالبات في ارتفاع مستمر حيث كانت 113 نسبة الفتيات في الجامعة 24% أي نحو 12680 طالبة من أصل 53800 طالب جامعي.

أما عن ظروف المرأة في العمل فكانت صعبة بعد الإستقلال مباشرة حيث وصل عدد من 90500 عاملة أي ما يمثل 3.1% من مجموع النساء أما سنة 1988 هناك 137234 من النسوة العاملات في الفروع المختلفة من النشاط الإقتصادي ونجد 42000 عاملة جزئيا في المنزل وتصل نسبة النساء العاملات في هذه السنة 6.1% من النساء.[2]

أما إشتراك المرأة في الحياة السياسية فإنه لا يعكس حقوقها المعترف بها فمن ناحية تتمتع المرأة بحرية التصويت وحق الترشح للإنتخابات ومن ناحية أخرى في الواقع فإن هذه الحقوق تمارس إلى حد محدود جدا.[3]

إجمالا في الفترة (1985- 1989) فقد خصصت 200000 منصب عمل نسوي أي بمعدل نمو قدره 9%.

أما في التسعينات عرف تمدرس الفتاة تطورا مستمرا ففي الفترة (1991- 1992) فقد وصلت نسبة التمدرس للفتاة نسبة 79.52 مقابل 94.16% عند الذكور.[4]

أما واقع عمل المرأة في الجزائر لهذه الفترة فقد وصلت نسبة النساء العاملات في سنة 1992 نسبة 8.8% أما سنة 1996 فكانت 11.9% بالمقابل وصلت النسبة في سنة 2003 إلى 19.5% من مجموع النساء، ففي إطار فعاليات الملتقى الوطني حول المرأة 1998، عرضت بالهوارية جميلة مراحل المرأة في سوق العمل حسب السنوات كمايلي:

---

[1] نفس المرجع، ص 69.

[2] نفس المرجع، ص 115.

[3] نفس المرجع، ص 115.

[4] Benaine Mahfoud, Les Algérienne victimes de la société néo patriciale – une études socio-anthropologique, Alger, 1 er édition, 1998, p 68.

1- سنوات الستينات: من الجانب الإجتماعي الثقافي، الفئة العمالية الأكثر بروزا عند النساء هي فئة النساء العاملات بالضرورة وكانت هذه النساء أرامل الشهداء واللواتي كن تعملن من أجل تلبية حاجيات أبنائهن حيث اعتبرت الجهات المعينة أن تأجير هذه الفئات واجب للتكفل بها وتميزت هذه الفئة بالأمية.[1]

بالمقابل ظهرت الحاجة لتعليم الفتاة وتبلورت هذه الفكرة في الأذهان وتعززت أيضا مع قوانين إجبارية تعليم الفتيات، وظهر بصفة واضحة في المناطق الحضرية والتي تماشت مع البحث عن التكوين المهني، وظهر الفتاة في سوق العمل كخياطات وممرضات ظهور فئة المعلمات وفئات أخرى بالتدريج.[2]

2. التغيرات التي ظهرت في السبعينات: تولى الآباء تعليم البنات وتكوينهم، الشىء الذي يفسر هذه الظاهرة في هذه المرحلة، حيث اعتبرت الأسرة الجزائرية تعليم وتكوين البنات كصمام أمان لهن في حالة وجود مشاكل في الحياة الزوجية وقد وضحت الباحثة التغيرات التي مهدت بظهور هذه الفكرة فيما يلي:

- الطموح المتزايد لحصول الفتاة على شهادة عليا أو الإلتحاق بمراكز التكوين المهني.

- النساء الحاصلات على شهادات عليا النماذج النسوية أكثر أهمية حتى وإن كانت بعد الزواج لا يمكنها أن تعمل.

---

[1] Benhaouari Djamila, Condition Féminine et irruption des femmes sur le marche du travail, en Algérie (de 1960- 1995), Acte du séminaire National sur la femme, Ministère de la solidarité National et de la Famille Alger, 3 Mars 1998, pp 61-62.
[2] Ibid, p p 63- 64.

- ظهر عامل التعليم بصفة متزايدة كمحرك حقيقي لتغيير ظروف النساء ومستقبل المرأة.

- ظهور شرعية عمل المرأة خاصة للنساء الحاملات لشهادات.

- على المستوى الإقتصادي، تصور عمل المرأة كقوة اقتصاديات بدأت تتبلور وتبرز تدريجيا.

- ظهور التصنيع في هذه الفترة مما يتطلب الإستعانة بالقوة العاملة النسوية المؤهلة وهذه الفترة برزت أهمية وجود المرأة الإطار في المؤسسات الوطنية خاصة بعدما أنشأت الدولة مناصب شغل في القطاع الإداري.

على المستوى الإيديولوجي فقد تماشت الحاجة الإقتصادية لقوى العمل النسوية مع الخطابات الإيديولوجية لتعبئة القوى العاملة النسوية التي هي ليست حاجة اجتماعية بل واجب وطني للشروع في المشاركة في معركة البناء والتشييد حيث لم تبقى القوى الوسط الحضري.[1]

- السنوات الثمانينات والتسعينات: (زمن القطيعة) تماشت هذه الفترة مع إعادة الهيكلة الإقتصادية والتقليل من مناصب العمل وأيضا مرحلة الأزمنة الإقتصادية العالمية مما أدى إلى ظهور البطالة للجنسين وقلة مناصب العمل الموجهة للنساء أما على مستوى الخطابات فإن المرأة لم تعد قوة إجتماعية بل ثقل اقتصادي فقد تمحورت هذه الخطابات حول ضرورة تنظيم النسل.[2]

- أما فيما يخص مستقبل النشاط النسوي في الجزائر فقد وضعت الباحثة عيساوي تصور لتطور النشاط النسوي من فترة 2005 إلى سنة 2010 معتمدة في ذلك على دراسة

---

[1] Ibid, p p (65- 70).
[2] Ibid, p p (71- 72)

تطور النشاط النسوي منذ 1990 إلى 2005 مستنتجة آفاق النشاط النسوي فإرتسم ذلك في الجدول التالي:

الجدول (1): يبين مرتسم لآفاق النشاط النسوي في سنة 2010 بالألف

2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	990
927	892	857	822	787	752	717	682	647	612	577

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001
1277	124	1207	1172	1137	1102	1067	1032	997	992

المصدر: Aissaoyl.Y, Les projection de la population active féminine, 1990- 2010.

حسب الجدول فإن عدد النساء الناشطات في سنة 1990 كان 577 إمرأة ووصل سنة 2005 إلى 1100000 إمرأة وكان معدل النمو بـ 35 امرأة في كل سنة وبهذا فمن المحتمل حسب عيساوي أن يصل عددهن إلى 1277000 امرأة سنة 2010.[1]

3. تطور خروج المرأة لميدان العمل:

من القدم كانت المرأة تقوم بأعمال عديدة ومختلفة داخل المنزل وفي الحقول وتساعد زوجها في كسب قوت أولادها، فأهمية تلك الأعمال تختلف من مجتمع لآخر، وعليها كانت تتوقف مكانتها الإجتماعية، مع التغيرات الثقافية، والإجتماعية والسياسية التي مست معظم المجتمعات، أصبحت المرأة أجيرة تتقاضى أجرا مقابل العمل، الشيء الذي مكنها الحصول على نوع من الإستقلالية، وبهذا لم تعد تخضع إلى الرجل اقتصاديا واجتماعيا وأصبحت تشاركه في مختلف مجالات التنمية الإقتصادية والإجتماعية، فقد شقت المرأة طريقها ومستقبلها في حقل العمل، وكانت أهم مشكلة واجهتها هي الإختيار بين الزواج والعمل، مما وضعها في صراع بين دورين هامين، دورا إجتماعي نفسي متمثل في الزواج وإنجاب الأطفال ودورها في التنمية وتحقيق الإستقلال المادي المتمثل في العمل خارج المنزل، ومع ذلك فقد تمكنت من التغلب على

[1] Aissaoyl.Y, Les projection de la population active féminine, 1990- 2010.

هذه المشكلة بصفة نسبية، فتزايدت بإستمرار نسبة النساء العاملات في المجتمعات المتقدمة والنامية سواء متزوجات أو غير متزوجات وعرف التحاقهن بميدان العمل تطورات عديدة وجذرية تختلف من مجتمع لآخر.[1]

3. 1. تطور خروج المرأة لميدان العمل في العالم:

تعمل على مستوى العالم 27 امرأة من كل 100 امرأة والنساء ثلث القوة العاملة في العالم ولكن يختلف عدد النساء العاملات من بلد لآخر بحسب الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية من دولة إلى أخرى.[2] ففي الولايات المتحدة الأمريكية تلعب النساء دورا هاما في البناء الإقتصادي، فقد ظلت النساء فترة طويلة عاملات غير ظاهرات فقد كانت النساء الأوائل تعمل في تصليح الملابس والقبعات وصنع الخبز والغزل وصنع الجبن والكي وحلب البقر وصنع المكانس وتنظيف الأواني، كما عملت كقابلات لأسرهن ولجيرانهن بغير مقابل، وتشير الإحصاءات التي أجريت في عام 1810 إلى أن نحو 90% من المنتجات النسيجية التي صنعت في الولايات المتحدة كانت قد غزلت من طرف النساء في المنازل، وفي سنة 1890 بلغ عدد النساء في المصانع الأمريكية للتبغ يعادل مليون امرأة وعددهن يفوق عدد الرجال. وفي الإتحاد السوفياتي (القديم) نص الدستور على تساوي الرجل والمرأة في جميع المجالات الإقتصادية وتشكل الإناث في مهن الطب 8% و 100% من المشتغلين في التعليم في المراحل الأولى كما أسهمت المرأة في قيادات الآلات وقيادات السفن، وقد عملت الحرب العالمية الأولى على إسراع دخول المرأة إلى مجال الصناعة لتشغل الأماكن الخالية بسبب تجنيد الرجال في الحرب في مختلف نواحي الإنتاج وبعد عودة الرجال من الحرب أعطيت لهم الأولوية للعمل.[3]

هيأت الحرب العالمية الثانية فرصة للمرأة لم تتح لها من قبل حلت محل الرجال الذين تفرغوا للقتال، وكانت للحرب أيضا يد في دخول المرأة الألمانية إلى مضمار العمل فقد طرد هتلر الكثير من النساء من أعمالهن لتخفيف البطالة عن الرجال، إلا أنه رد على

---

[1] ناهد رمزي: المرجع السابق، ص 858.

[2] نفس المرجع ، ص 590.

[3] حسين عبد الحميد أحمد رشوان: علم اجتماع المرأة، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 1997، ص 109.

أعقابه ذلك اضطر إلى إعادة الكثيرات منهن إلى العمل تحت ضغط برامج التسليح الذي أدى إلى نقص العمالة.[1]

هيأت الحرب العالمية الثانية فرصة للمرأة لم تتح لها من قبل حلت محل الرجال الذين تفرغوا للقتال، وكانت للحرب أيضا يد في دخول المرأة الألمانية إلى مضمار العمل فقد طرد هتلر الكثير من النساء من أعمالهن لتخفيف البطالة على الرجال، إلا أنه رد على أعقابه ذلك إضطر إعادة الكثيرات منهن إلى العمل تحت ضغط برنامج التسليح الذي أدى إلى نقص العمالة.[2] أما في فرنسا فقد جعلت الثورة الصناعية من المرأة نظيرا للرجال فقد منحت لها فرصة الزمالة مع الرجل والحرية، وحققت لها قفزة إلى الأمام ففي القرن (17) توزع عمل النساء في الفئات الثلاثة التالية:

- العاملات في البيت الذي كان طاغيا.
- العاملات في الورشات.
- العاملات في المصانع.

مع ظهور القانون المدني الفرنسي في القرن (19) المتميز بالصرامة اتجاه المرأة والذي ألقى بثقله على العاملات في المصانع، قضى على اليد العاملة التقليدية، وهذا بتحول الآلات والحركات البخارية غير أنهن استطعن مواكبة هذا التغير من خلال تدريبهن على هذه الآلات، أما في حالة الحالية لعمل المرأة فنتحدث عن النمو السريع والتزايد السريع في النشاط النسوي حيث نجد أن لمدة 30 سنة اعتبار من 1970 عرفت فرنسا معدل تزايد بقدر 25 درجة وفي سنة 2002 فإن 3 نساء من بين أربعة نساء للفئة العمرية (26- 59) قد أعلنت أنهن تعملن أو تبحث عن عمل بينما كانت نسبتهن سنة 1970 تبلغ 50%.[3]

[1] نفس المرجع، ص ص 101- 102.

[2] بن عويشة زبيدة: المرجع السابق، ص 12.

[3] Crédit Afsa Essafi et Sophie Buffereau, L’Activité Féminin en France, (Quelles évolution récentes, quelles tendances pour l’avenir), économie et statistique, 2006, N° 398- 399, p 85.

وقد أوضحت نادية عتوت وآخرون في دراسة عن المرأة والإنجاب بالجزائر تطور العمل النسوي في العالم وتصور له في سنة 2010 كمايلي:

الجدول رقم (02): يبين تطور عمل المرأة في العالم وتصوراته في الفترة 1950-2010.

الـدول	السنـــوات		
	1950	**1980**	**2010**
الدول المتقدمة	46.6	64.7	67.5
الدول في طريق النمو	51.9	51.1	49.4
أوروبا الشرقية	38.9	54.8	56.7
أوروبا الوسطى	25.4	38.4	43.8
إفريقيا	41.1	39.0	35.2
الجزائر	2.4	7.1	13.3
المغرب	6.1	6.7	31.4
تونس	4.1	11.8	30.9

Nadia atout et al, Femme emploi et fécondité en Alger, CENEAP 1999.

وفي الدول العربية تشير الدراسات إلى أن غياب المرأة عن المشاركة لا يعود إلى قرار ذاتي، وإنما هو نتاج لعوامل إجتماعية تتجلى في إستمرار التقاليد والقيم الموروثة، مما أدى إلى تقليل الفرص المتاحة لها في التعلم والخروج للعمل وكذا سيادة أنساق قيمية وسلوكية معوقة في مشاركتها في مجال العمل.[1]

فقد كانت المرأة الريفية في الدول العربية تبذل مجهودا مضاعفا، وتعمل لساعات طويلة لتتمكن من القيام بهذه المسؤولية المتعلقة في الإهتمام بمنزلها ورعية أبنائها

[1] ناهد رمزي: المرجع السابق، ص 585.

ومساعدة الرجل في أعمال الزراعة، وفي بداية الثمانينات أفردت بعض الدول العربية مراقبو بعض القوانين خاصة لإنعاش الريف تستهدف:

- تدريب المرأة الريفية على الصناعات والأعمال المنزلية التي تساعد في رفع مستوى معيشة الأسرة مثل الوسائل الصحية للتغذية وحفظ الأغذية ورعاية الأطفال وإدارة المنزل.
- بحث وإتباع كافة الطرق التي تساعد على زيادة دخل الأسرة الريفية ورفع مستواها الإقتصادي عن طريق تدريب جميع أفراد الأسرة على أعمال الصناعات الزراعية بالإستعانة بمعامل الصناعات الزراعية الملحقة بالوحدات الزراعية.
- أما المرأة العاملة بأجر فهي تشارك الرجل مسؤولية الإنفاق الأسري على الأسرة في معظم الحالات، إلا أن هذه المشاركة لم تصاحبها مشاركته في السلطة واتخاذ القرار داخل الأسرة، وكانت المرأة تشعر بالإغتراب في محيط العمل.[1]
- إن التباين الواضح في القدرات الإقتصادية للدول العربية التي تأتي بعضها في أعلى الترتيب من حيث الناتج القومي الإجمالي، كما يدرج بعضها في أدنى الترتيب لم يكن له أثر ملموس على عمل النساء وارتفاع مستوى إسهامهن في مجالات التنمية، فمازالت إمكانات المرأة غير معترف بها إلى حد بعيد فالتقاليد والعادات مازالت تأثر بصفة كبيرة في المناطق الريفية، وخصوصا في المناطق الأكثر تحفظا، مما يشير إلى عدم التحسن الملموس في عملية دفع المرأة إلى الإسهام بمعدلات أكبر في مجالات العمل،[2] وهذا ما تؤكده الإحصاءات الواردة في تقرير التنمية البشرية التي قام بها البنك الدولي عام 1996 الموضح أدناه.

[1] حسن عبد الحميد أحمد رشوان: المرجع السابق، ص 108.

[2] ناهد رمزي: المرجع السابق، ص 582.

الجدول رقم (03): يبين النشاط الإقتصادي للمرأة العربية مقارنة بالرجل بين التغيرات والتوقعات في بعض الدول العربية.

البلدان	نسبة عمالة سنة 15 +				نسبة النساء في العمالة 15 سنة		عدد النساء بالنسبة إلى 100 رجل في الفئات المهنية (نوع المهنة).						
	تقديرات		توقعات		تقديرات	توقعات	حرة وتقنية	إداري	مكتبي	بيع	خدمات	زراعة	أيد عاملة
	نساء	رجال	نساء	رجال	1980	1994							
البحرين	18	86	17	88	11	02	48	08	35	35		0	02
الإمارات	16	94	21	92	05	09	34	02	13	02	32	0	0
قطر	14	94	19	95	06	07	37	01	09	01	36	0	0
الكويت	20	86	27	83	13	23	58	05	35	03	85	01	0
ليبيا	7	80	09	77	07	10							
السعودية	7	85	09	84	06	07	11	0	01	01	04	06	0
الجزائر	6	74	08	75	08	10	38	06	22	02	23	01	03
الإمارات	7	76	10	78	08	11	51	06	28	01	15	01	01
تونس	22	79	26	79	21	24	44	10	41	07	28	24	22
عمان	7	86	09	84	07	09							
سوريا	12	78	16	77	13	18	59	03	19	01	06	47	03
لبنان	20	73	25	74	23	27					09		
مصر	7	80	22	71	08	23	39	12	54	26	19	70	10
العراق	17	79	23	77	18	22	78	15	07	10	61	16	04
المغرب	16	82	21	81	17	21	32	34		04	08	19	30
جزر القمر	64	93	57	91	42	38	29	0	21	31	03	38	14
اليمن	8	84	11	84	11	12	13	02	05	04	18	69	04
السودان	21	88	26	86	20	23	40	02	23	09	81	53	13
موريتانيا	20	89	25	87	19	23	26	08	43	31		30	26
جيبوتي	66	91	57	90	43	40	25	02	99	44		0	64
الصومال	58	89	51	87	40	38							

المصـدر: ناهد رمزي، المرأة العربية والعمل، الواقع والآفاق، **مجلة العلوم الإجتماعية**،2005، العدد 30، ص 584.

تعكس الأرقام الموضحة أعلاه في أن وضع المرأة العربية العاملة بشكل عام ما زال بعيدا كل البعد عن الوضع الأمثل لإستخدام الرصيد البشري العربي، الذي هو الشرط الأساسي بإنطلاق التنمية الشاملة الذي لا يعتمد على المرأة بل على الظروف الموضوعية المرتبطة بإستراتيجيات التنمية المتبعة التي تكرس الهياكل الإقتصادية الإجتماعية والسياسية والثقافية التي تغذي عوامل التخلف وتحجم قوى العمل وتساعد على استمرار هذا الواقع، هذا بالإضافة إلى تعارض حاجة المرأة لكسب الدخل ولشق طريقها الوظيفي مع الدور المرتبط بها تقليديا والمتمثل في تنشئة الأطفال ورعاية الكبار في الأسرة مما يجبرها على بذل مجهود مضاعف لتحقيق التوافق والتوازن بين دورين هامين في حياتها المتمثل في الإهتمام بأفراد الأسرة وقيامها بالمهام المنوطة بها في مقر عملها.[1]

فقد أظهرت ناهد رمزي 2002 أن النساء العاملات في كل من الإمارات العربية المتحدة ولبنان والسودان تقاسي نتيجة تحملهن وحدهن أعباء العائلة ورعاية الأبناء وشؤون البيت وتلبية جميع احتياجاته، مما يعوق ارتقائهن للمناصب العليا التي تحرمن منها، لتفضيل الرجال وأحيانا تتخلى عنها لعدم قدرتها على الموازنة بين البيت والعمل وثقل الأعباء خاصة إذا كانت متزوجة.[2]

3. 2. تطور خروج المرأة لميدان العمل في الجزائر:

يمكن أن نبرز تطور خروج المرأة الجزائرية للعمل من خلال مرحلتين مرتبطتين بالوضعيات المختلفة والتي تتمثل في الحرب الإستغلال والتحرر التي تميزت بنوعية الأوضاع المعيشية للأسرة وثقافتها والحاجة لتدخل المرأة كعنصر مهم للنهوض بالمجتمع وكذا الظروف السياسية التي عرفتها الجزائر بعد الإستقلال.

[1] ناهد رمزي: المرجع السابق، ص 585.
[2] نفس المرجع، ص 593.

3-2-1- تطور خروج المرأة للعمل أثناء الثورة التحريرية 1954- 1962:

وكان التحاق المرأة الجزائرية بالعمل بعد الإحتلال كان بعد الحرب العالمية الثانية متمركزا في الأرياف التي تؤدي فيه النساء مختلف الأعمال الريفية مثل الخزف ونسيج الثياب والعمل في الحقول بوصفهن عاملات دائمات أو موسميات بينما كانت أقلية النساء يشتغلن في الوسط الحضري وقد صنفنهن غورد Gaurdio إلى ثلاث فئات متميزة.

- الفئة الأولى: تمثل المشتغلات والخادمة في بيوت المعمرين.
- الفئة الثانية: تتمثل في النساء اللواتي تعشن في أحياء شعبية ويقمن بالخياطة والطرز اليدوي البسيط.

ويرى غوديو أن الدافع الأساسي لخروج المرأة الجزائرية للعمل هو تلبية الحاجة المادية، نظرا لإنخفاض المستوى المعيشي للجزائريين.[1]

كانت المرأة منذ اندلاع الثورة سندا قويا للرجل فقد لعبت دورا هاما من أجل التحرر الوطني ويشير إلى ذلك بيان الصومام، الوثيقة الأساسية الثورة الجزائرية التي أعلنت عام 1956 إنها لحقيقة ثابتة معروفة وهي أن منذ 1938 وامرأة الجزائرية تلعب دورا نشيطا في كل مناسبة في أثناء الثورات الكثيرة المتكررة ضد قوى الإحتلال الفرنسي.

وقد عرف دور المرأة تغييرا جذريا بعد إندلاع الثورة الجزائرية وهذا نتيجة للتغيرات المختلفة التي مست الأسرة الجزائرية وقد أعتبر ف. فانون F.Fanon أن الروابط التي تجمع بين الزوجين توثقت أثناء الثورة تحولت إلى وحدة وجودية ولقد كان يعهد إلى المرأة بمهمات معينة.[2]

---

[1] نورين اليج، تر: بهجت عبد الفتاح بهجت: مرجع سابق، ص 106.

[2] نفس المرجع، ص 115- 116.

وترى زهرة دريف أنه عندما اندلعت الثورة كان من الطبيعي أن تشترك النساء فيه بإعتبارهن شقيقات أو أمهات أو زوجات المقاتلين أو المجاهدين أو الأسرى فقد وقع عليهن مسؤولية توفير المأوى والطعام وفي 1954 كان على جيش التحرير الوطني مواجهة القوى العسكرية، واعتماد على المجاهدين وتأييد السكان وعونهم ومن ثم كان على المرأة تعد الطعام وتنسج ملابسها وتجمع ما يحتاجه الفدائيين من أموال، فقد عملت الكثير من النسوة كضابط اتصال أو مرشدات وكانت في ظروف صعبة جدا، على حساب حياتهم كما شكلت جماعات الفدائيين وعملت على تنظيم جمع الأموال من أجل الإمدادات حيث أوكلت لهن هذه المهمة بأنها بإمكانهن وبحرية وسهولة أكثر من التحريك.

3. 2. 2. تطور خروج المرأة للعمل بعد الإستقلال:

لقد أدت مساهمة المرأة الجزائرية في حرب التحرير إلى خلق ظروف تستطيع المرأة من خلالها أن تلقي عن كاهلها العبء الذي طالما تحملته وكان عليها أن تبني مسؤولية مزدوجة مرتبطة بدورها الإجتماعي في تسيير الشؤون العامة للمنزل والمسؤولية المرتبطة بتنمية وتعمير البلاد.

رغم تفشي البطالة في فترة ما بعد الإستقلال مباشرة، فحسب إحصاءات 1966 كان هناك 873200 عاطل عن العمل في الجزائر بالمقارنة 1724900 عامل من بين سكان يصل عددهم إلى 12 مليون، وكان معدل العمالة النسوية في هذه الفترة منخفض، لكنه عرف تطور بسيط في المراحل الأولى ودون المستوى مقارنة بالذكور في الفترات الموالية مقارنة بالتشغيل عند الرجال.[1]

ويمكن أن نوضح هذا التطور من خلال الجدول التالي:

[1] نفس المرجع، ص 117.766

الجدول رقم (04): يبين تطور عدد السكان المشتغلين حسب الجنس (بالآلاف).

السنة / الجنس	رجال	نساء	مجموع
1966	1625	95	1720
1977	2242	138	2380
1982	2473	245	4138
1983	2825	248	4700
1984	3027	287	4738
1985	3525	326	5349
1987	3773	356	4149
1989	4362	338	4700
1992	4246	492	4738
1995	4624	766	5490
1997	4819	889	5708
2000	5382	779	6172
2001	5345	883	6228
2003	5751	934	6685
2004	6439	1359	7798
2005	6870	1174	8044
2006	7372	1495	8857

المصدر:

CENEAP: Mutation des structures familiales N° 27 2003 p 37
ONS, Collection statistique, série statistiques sociales N° 132-2006, p28
ONS, Algérie en quelque chiffres – résultat 2002 – 2004, N° 36, 2006.
ONS, Annuaires statistiques de l'Algérie, résultats 2003-2005, N° 23, 2007.
ONS, Collection statistique, série statistiques sociales Enquêtes emploi auprès des ménages, 2007, Alger, N° 139. JUIN, 2008

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه تطور عدد النساء المشتغلات من سنة 1966 إلى 2006 قد عرف ارتفاعا محسوسا حيث انتقل عددهن من 95 ألف عاملة إلى 1497 ألف عاملة من أصل 8897 ألف منصب شغل غير أنه مقارنة بالتشغيل عند الرجال يبقى عددهن ضعيف ودون المستوى ففي سنة 2006 نجد أن نسبة النساء العاملات قد وصل إلى 17% فقط مقابل نسبة 83% من المناصب يشغلها الرجال.

4. خصائص الديموغرافية للنساء العاملات:

يتناول هذا العنصر النشاط النسوي حسب الخصائص الديموغرافية التي تتمثل في السن، الوسط السكني، الحالة العائلية، والوضعية المهنية، وطريقة الحصول على عمل وهذا خلال فترتين مختلفتين: فترة تمتد من سنة 1977 إلى 1985، أما الفترة الثانية سنة 2006- 2007.

1. خصائص اليد العاملة النسوية في الفترة بين 1977- 1985:

لدى تعداد السكان لعام 1977 كان هناك 138234 امرأة تشتغل أي نسبة 6% من مجموع السكان المشتغلين بعد مرور ثمان سنوات سجل العدد تزايد يقدر 135.8% من مجموع السكان المشتغلين حيث وتوزعت عدد النساء المشتغلات حسب الخصائص: السن، القطاع، القطاعات المهنية والفئات المهنية كما هو موضح أدناه.

الجدول رقم (05): يبين تطور بنية النساء المشتغلات حسب فئة السن.

السنة / فئات السن	1977	1982	1983	1984	1985
أقل من 20 سنة	%10.38	%8.59	%7.6	%5.5	%5.6
20 - 40 سنة	%26.76	%31.10	%30.2	%29.8	%28.5
25- 29 سنة	%18.00	%17.90	%19.7	%25.2	%27.6
30- 34 سنة	%9.00	%11.12	%13.1	%13.8	%12.1
35- 39 سنة	%7.27	%6.22	%5.6	%6.6	%5.3
40- 44 سنة	%7.75	%7.13	%5.2	%3.8	%5.0
45- 49 سنة	%6.30	%6.29	%5.7	%5.5	%5.3
50- 54 سنة	%4.50	%5.22	%5.0	%4.1	%4.0
55 سنة فأكثر	%7.72	%5.80	%7.9	%5.7	%6.6

المصدر: ONS .Statistique – publication trimestrielle- , N° 11 Avril 1986.

كان السن الوسيط للإبتداء في الإشتغال عند النساء قد وصل 23.10 سنة بينما كان عند الرجال 17.80 سنة حيث أن نسب النساء العاملات خلال كل السنوات الثمانية مرتفعة في الفئة العمرية 20- 24 سنة فتراوحت نسبهن بين 26.76% و 31.10% في هذه الفترة تليها الفئة العمرية 29- 25 التي تميزت بالإرتفاع الدائم، بينما الفئة العمرية 55 سنة فما فوق فعرفت انخفاضا مستمرا من نسبة 9.72% سنة 1977 إلى نسبة 6.6% سنة 1985، كما توزعت النساء العاملات حسب القطاع القانوني كما يلي:

الجدول رقم (06): يبين تطور بنية الوظيفة النسوية حسب القطاع القانوني.

السنة / القطاع القانوني	1977	1982	1983	1984	1985
القطاع العام	%83.2	%86.00	%85.5	%89.3	%85.9
القطاع الخاص	%16.8	%14.00	%14.5	%10.70	%14.1

المصدر: ONS .Statistique – publication trimestrielle- , N° 11 Avril 1986.

خلال كل السنوات الخمسة نجد أن أكبر نسبة للنساء العاملات تعملن في القطاع العام حيث مثلت سنة 1977 نسبة 83.2% من مجموع النساء العاملات و 89.3% سنة 1984 بالمقابل نسبة النساء العاملات في القطاع الخاص فكان منخفض وكانت لسنتين على التوالي 16.8% و 10.70%.

غير أن تطور نسبة الوظيفة النسوية حسب الفئات المهنية فهي كالتالي:

الجدول رقم (07): يبين تطور بنية الوظيفة حسب الفئات المهنية الإجتماعية.

السنة / ف.م.إ	1982	1983	1984	1985
معلمات	%28.0	%25.7	%27.0	%25.8
موظفات	%24.4	%26.4	%31.3	%25.5
خادمات	%17.6	%18.2	%15.8	%15.3
عاملات	%9.3	%8.2	%7.4	%9.3
إطارات متوسطة	%8.1	%10.3	%10.2	%13.5
إطارات سامية	%3.9	%3.8	%3.8	%5.3
فئات أخرى	%8.7	%7.4	%4.7	%4.3
المجموع	%100	%100	%100	%100

المصدر: ONS .Statistique – publication trimestrielle- , N° 11 Avril 1986.

نلاحظ من النسب الموضحة أعلاه أن النساء يعملن بصفة كبيرة كمعلمات وموظفات عمومية وهذا بنسب متفاوتة بينما نسبة الإطارات المتوسطة والإطارات السامية فهي ضئيلة، لا تتجاوز في الإطارات المتوسطة نسبة 13.5% من مجموع المشتغلات، بينما نسبتهن في الإطارات السامية، فهي لا تتجاوز نسبة 5.8% إطار سامي.

بينما توزعت النساء العاملات حسب القطاعات المهنية (الزراعية، الصناعية، البناء، الأشغال العمومية، النقل، المواصلات، التجارة والخدمات) لفترة زمنية بين 1977-1985 كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (08): يبين تطور بنية الوظيفة حسب القطاع الوظيفي.

السنة / مجموعات النشاط	1977	1982	1983	1984	1985
الزراعة	%5.59	%3.37	%4.85	%2.3	%3.7
الصناعة	%17.37	%14.32	%15.00	%13.3	%12.0
البناء والأشغال العمومية	%2.05	%1.47	%2.25	%3.5	%2.8
النقل والمواصلات	%3.26	%3.33	%2.37	%3.1	%3.1
التجارة	%3.32	%2.53	%3.84	%5.3	%2.8
الخدمات	%64.00	%72.41	%71.40	%72.5	%75.8
غير معروفة	%4.42	%1.84	/	/	/

المصدر: ONS .Statistique – publication trimestrielle- , N° 11 Avril 1986.

من خلال الجدول فأكبر نسبة للعاملات التي تشغل مناصب شغل في قطاع الخدمات، ثم يليها النساء العاملات في مناصب في قطاع الصناعة، وفي ظرف ثمان سنوات، عدد النساء المشتغلات في الخدمات الإجتماعية تجاوز ما كان عليه بنسبة 186% هذا ما يدل على تأنيث هذا القطاع.[1]

2. خصائص اليد العاملة النسوية لسنة 2006- 2007:

قدر عدد سكان المشتغلين سنة 2006 بـ 8869 عامل وقدر عدد النساء العاملات بـ 1497 بنسبة 16.9% مجموع العاملين، بينما قدر عدد العمال سنة 2007 بـ 8594000 عامل وقدر عدد النساء العاملات بـ 1347000 عاملة أي بنسبة 15.7 من مجموع العاملين.

[1] ONS .Statistique – publication trimestrielle- , N° 11 Avril 1986

وتوزعت حسب الوسط السكني، السن، الحالة العائلية ومستوى التعليم والقطاع القانوني وقطاع النشاط كمايلي:

الجدول رقم (09): يبين توزيع النساء العاملات مقارنة بالرجال حسب الوسط السكني بالألف.

الوسط السكني / الجنس	2006						2007					
	الحضري		الريفي		المجموع		الحضري		الريفي		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
رجال	4288	81.0	3084	86.2	7372	83.1	4244	80.3	3003	90.8	7247	84.3
نساء	1003	19.049	494	13.8	1497	16.9	1044	19.3	303	9.2	1347	15.7
المجموع	5291	100	3578	100	8869	100	5289	100	3306	100	8594	100

ONS, Collection statistique, série statistiques sociales.
ONS, Collection statistique, série statistiques sociales Enquêtes emploi auprès des ménages, 2007, Alger, N° 139. JUIN, 2008

نلاحظ أن النساء العاملات في الوسط الحضري أكثر من النساء العاملات في الوسط الريفي السنتين حيث كانت سنة 2006 نسبتهن 19.0% في المناطق الحضرية و 13.8% في المناطق الريفية أما سنة 2007 فكانت نسبتهن 19.3% من مجموع العاملين في الوسط الحضري و 9.2% من مجموع العاملين في الوسط الريفي رغم هذا فتبقى نسبة الذكور العاملين تمثل الأغلب في الوسطين كما يمكن أن نجد النساء العاملات.

توزعن حسب الوسط السكني والفئات العمرية لسنة 2006 و سنة 2007 على التوالي:

الجدول رقم (10): يبين النساء العاملات حسب الفئات العمرية والوسط السكني بالألف لسنة 2006.

الوسط السكني / الفئات العمرية	الوسط الحضري			الوسط الريفي			المجموع		
	العاملات a	عدد النساء b	النسبة a/b	العاملات a	عدد النساء b	النسبة a/b	العاملات a	عدد النساء b	النسبة a/b
15-24	123	2128	5.8	128	1626	7.8	250	3744	6.7
25-34	351	1728	20.3	164	1155	14.4	515	2883	17.9
35-44	330	1446	22.8	106	788	13.4	436	2234	19.5
45-54	157	822	19.1	63	585	13.1	220	1307	19.8
55	42	1048	4.0	33	627	5.3	75	1675	4.5
المجموع	1003	7167	14.0	494	4682	10.6	1497	11849	12.5

المصدر:

ONS, Collection statistique, série statistiques sociales Enquêtes emploi auprès des ménages, 2007, Alger, N° 139. JUIN, 2008

نلاحظ من خلال الجدول أن أكبر عدد من النساء العاملات من النساء المسجلات في الفئة العمرية 35- 44 سنة، كما أننا نلاحظ أن النشاط النسوي في تذبذب مستمر كلما وأدنى النسب نجدها في الفئة العمرية التي تفوق 55 سنة.

الجدول رقم (11): يبين نسب النساء العاملات حسب الفئات العمرية والوسط السكني بالألف لسنة 2007.

الوسط السكني / الفئات العمرية	الوسط الحضري			الوسط الريفي			المجموع		
	العاملات a	عدد النساء b	النسبة a/b	العاملات a	عدد النساء b	النسبة a/b	العاملات a	عدد النساء b	النسبة a/b
15-24	125	2180	5.7	66	1578	3.6	181	3758	4.8
25-34	402	1748	23.0	118	1242	9.5	520	2991	17.4
35-44	320	1358	23.5	80	758	10.6	400	2115	18.9
45-54	163	1110	17.7	32	546	5.9	195	1464	13.3
55	35	7318	3.1	16	669	2.4	51	1779	2.8
المجموع	1044	7318	14.3	303	4793	6.3	1347	12111	11.1

المصدر:

ONS, Collection statistique, série statistiques sociales Enquêtes emploi auprès des ménages, 2007, Alger, N° 139. JUIN, 2008

نلاحظ أن نسبة النساء اللواتي سنهن من 15 سنة فما فوق هن من فئة النساء العاملات، حيث أن أكبر عدد من النساء العاملات من النساء المسجلات في الفئة العمرية [35- 44] سنة، كما أننا نلاحظ أن النشاط النسوي في إرتفاع مستمر كلما ارتفعنا في السن الفئات الثلاثة الأولى، حتى نصل إلى 44 سنة أين تنخفض بصفة واضحة بعد هذا السن، ونلاحظ أيضا بالنسبة للوسطين أن أكبر نسبة من النساء تعملن، من النساء في الفئات الثلاثة الأولى: [16- 24]، [25- 34]، [35- 44] وأدنى النسب نجدها في الفئة العمرية التي تفوق 55 سنة[1] كما نجد أن العمر المتوسط للنساء العاملات هو 35.2 سنة.

[1] كاميليا إبراهيم عبد الفتاح: المرجع السابق، ص 85.

كما توزعت النساء العاملات في سنة 2007 حسب الحالة العائلية كما يلي:

الجدول رقم (12): يبين نسب النساء العاملات حسب الحالة العائلية والوسط السكني بالألف لسنة 2006.

الحالة العائلية / الوسط السكني	نسبة العاملات الوسط الحضري	نسبة العاملات الوسط الريفي	نسبة العاملات في الوسطين
متزوجة	13.6	10.1	12.2
عزباء	14.7	11.1	13.2
مطلقة / منفصلة	30.9	27.3	30.0
أرملة	7.8	7.7	7.7
المجموع	12.6	10.6	14.0

المصدر:

ONS, Collection statistique, série statistiques sociales Enquêtes emploi auprés des ménages, 2007, Alger, N° 139. JUIN, 2008

يتضح من الجدول أن أكبر نسبة من العاملات هي فئة المطلقات والمنفصلات عن أزواجهن، وقدرت نسبتهن بـ 30.0% من مجموع العاملات في الوسطين، تليها فئة النساء العازبات بنسبة 13.2%، ثم تليها فئة المتزوجات ثم الأرامل.

كما توزعت النساء العاملات في سنة 2007 حسب الحالة العائلية كما يلي:

الجدول رقم (13): يبين توزيع النساء العاملات حسب الحالة العائلية بالألف.

الحالة العائلية	النساء المشتغلات		مجموع النساء في سن العمل	
	العدد	النسبة	عدد النساء لكل فئة	A/B
متزوجة	558	41.5	5812	9.60
عزباء	640	47.5	5108	12.50
مطلقة / منفصلة	88	6.6	289	30.60
أرملة	60	4.5	903	6.70
المجموع	1347	100	12111	11.10

المصدر:

ONS .Statistique – publication trimestrielle- , N° 11 Avril 1986.

أكبر نسبة من العاملات من النساء العازبات، وقدرت نسبتهن بـ 41.50% من مجموع العاملات، تليها فئة النساء المتزوجات بنسبة 41.4%، بينما نجد أن أكبر نسبة للنساء حسب الفئات اللواتي تعملن هي فئة المطلقات والمنفصلات عن أزواجهن وهذا بنسبة 30.6% من مجموع عدد النساء وهذا يعود إلى حاجاتهن للعمل لسد حاجياتهن وحاجيات أبنائهن.

بينما توزعت نسب النساء العاملات حسب المستوى التعليمي في سنة 2007 كما يلي:

الجدول رقم (14): يبين نسب النساء العاملات حسب المستوى التعليمي والوسط السكني لسنة 2006- 2007 (بالمائة)

الوسط / المستوى التعليمي	2006			2007		
	حضري	**ريفي**	**المجموع**	**حضري**	**ريفي**	**المجموع**
بدون مستوى	6.5	10.6	8.6	6.5	3.6	5.1
إبتدائي / أمي	9.2	9.5	9.4	9.3	5.3	7.5
متوسط	10.5	9.0	9.9	10.5	6.5	8.9
ثانوي	19.4	18.8	17.1	17.5	9.4	15.5
عالي	34.7	10.6	31.0	34.8	20.00	31.5

المصدر:

- ONS, Collection statistique, série statistiques sociales Enquêtes emploi auprès des ménages, 2007, Alger, N° 139. JUIN, 2008

B- Revues et Articles :

يتضح من الجدول أن عمل المرأة مرتبط بالمستوى التعليمي لديها حيث نلاحظ أن نسبة النساء العاملات يتزايد كلما زاد المستوى التعليمي لديهن أي كلما زاد مستوى التعليمي للمرأة كلما زادت فرصة عملها.

5. دوافع خروج المرأة:

تتعدد دوافع خروج المرأة لميدان العمل بتعدد حاجاتها ومن بين هذه الدوافع نجد:

5.1 . الدافع الإقتصادي:

والمقصود به هو حاجة المرأة الملحة لكسب قوتها أو حاجة الأسرة للإعتماد على دخل المرأة.[1]

ومن البحوث التي أجريت في هذا الصدد نجد "استفتاء بيد جون" سنة 1952 الذي أجري في الولايات المتحدة الأمريكية على 3800 امرأة وقد أظهرت أن (75%) منهن يعملن من أجل مساعدة الأسرة.[2]

وهناك تقرير "شوستيك" سنة 1953 حيث بينت نتائج المسح عن طريق البريد على 5000 امرأة العاملة أن ثلثي من مجموع المتزوجات يعملن من أجل مساندة مدخول أزواجهن.[3]

كما بينت دراسة "هير" أن نساء الطبقة الدنيا يعملن من أجل المادة ويوجد من البحوث ما بين أن مدخول أزواج العملات أقل من مدخول أزواج غير العاملات.[4]

5. 2. دافع التحصيل:

يظهر في خلاصة دراسة "آيد" (Aid) أن طالبات الكليات ذوات الرغبة الشديدة في العمل يؤكدن الحاجة إلى التنوع، فالدافع الأقوى للعمل كان مرتبطا بالحصول على درجة جامعية التي تبدو وبدورها دليلا على الدافع للتحصيل، وكذلك تظهر أهمية الدافع للتحصيل من نتائج بحث "كليجر" (Klyger) فقد تبين أن الأمهات المشتغلات اللواتي قطعن مرحلة في

---

[1] عباس محمود عوض: 1980، ص 213.

[2] كاميليا إبراهيم عبد الفتاح: المرجع السابق، ص 85.

[3] نفس المرجع السابق، ص 86.

[4] نفسه، ص 88.

التعليم أكثر من تلك التي قطعتها الأمهات غير العاملات، كذلك تبين أن الأمهات العاملات كن يتوقعن غالبا الإستمرار في العمل بعد الزواج.

5. 3. دافع الإستمتاع بالعمل كقيمة لتأكيد الذات:

فقد تبين من بحث "بارو" (Baro) أن (3) أرباع العدد من أصل (50) أما عاملة من الطبقة المتوسطة يفضلن العمل إذا كان يتوقف على مجرد الإختيار، وكذلك وجد "هوفمان" (Hoffman) أن من بين 88 أما بيضاء عاملة في (Detroit) ذوات ظروف اجتماعية واقتصادية مختلفة، حوالي ثلاثة أرباع المجموعة يستمتعن بعملهن ويتخذن مواقف إيجابية إتجاهه.

كما وجدت دراسة "ياراو" (Yarraw) أن نسبة 84% من الأمهات العاملات من الطبقة المتوسطة بأنهن يعملن أولا كي يحققن ذواتهن وكذلك يستخدمن مهارات خاصة ويرضين حاجاتهن للبقاء بصحبة الآخرين، وهناك ميل عام بين المشتغلات المتزوجات أكثر منه من المشتغلات غير المتزوجات في إعتبار أن العمل هام إذ يعطيهن الإحساس بالقيمة.

إلى جانب دافع الإستمتاع بالعمل وتحقيقه للذات، فهناك الرغبة في صحبة الآخرين وإشباع الحاجة الإجتماعية.

كما أثبت "فردينا لدزفيج" (F.Ldzvij) أن المرأة تخرج للعمل تحت إلحاح الضغط الإنفعالي لشعورها بالوحدة أكثر من خروجها إلى العمل تحت ضبط الحاجة الإقتصادية، وقد قدر في البحث الذي قام به في مقاطعة "لانكشير" أن بين كل ثلاثة نساء متزوجات يعملن واحدة فقط، منهن تعمل ضبط الدافع الإقتصادي، أي لتغطية النفقات المنزلية أو الإعالة الأسرة، أما الباقيات فيلتحقن بالعمل لأسباب أخرى كالرغبة في الخروج، والشعور بالرضا عن العمل واتفاق العمل مع ميولهن.[1]

---

[1] نفس المرجع، ص 89.

ففي دراسة "فيشر" لـ 100 من الأمهات اللواتي تخرجن من الكليات بنيويورك، أن نصف مجموعة اللواتي كن يعملن يشعرن بالملل والضجر أثناء وجودهن بالمنزل وأن خدمة الأطفال والقيام بالأعمال المنزلية أصبحت متعبة، أما أصغر المجموعات من الأمهات المشتغلات فقد قرر أن الطموح لمستقبل عملي كبير هو السبب الذي من أجله يعملن.[1]

6. أهداف تشغيل المرأة:

ترى "سلوى عثمان صديق" 2003 أن عمل المرأة خارج البيت ودخولها مجال الإنتاج المباشر يحقق الأهداف التالية:

- إكتساب المرأة مكانة اجتماعية في المجتمع.
- ارتفاع دخل الأسرة.
- التقليل من الخوف الذي تعيشه المرأة عندما يسيطر عليها شبح الطلاق أو تعدد الزوجات فالعمل يزيد من شعورها بالأمن على مستقبلها.
- إنخفاض نسبة إعالة المرأة.

7. المبادىء الأساسية لعمل المرأة:

يمكن أن نوضح المبادئ الأساسية في عمل المرأة على النقاط التالية:

أ. مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة:

حرصت أغلب الإعلانات عن حقوق الإنسان على التأكيد على مبدأ المساواة وبين الرجل والمرأة في كافة الحقوق، فميثاق الأمم المتحدة كرس قانونا ولأول مرة في التاريخ حول مبدأ المساواة بين الرجل، والمرأة كحق من الحقوق الأساسية للإنسان فتنص المادة 55 من ميثاق الأمم المتحدة على أنه "يشيع في العالم احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية بلا تمييز حسب الجنس واللغة أو الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء مع مراعاة كل الحقوق فعلا" ثم جاءت المادة 7 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية الصادرة عن الأمم المتحدة عام 1966 واتفاقية الأمم المتحدة لعام

[1] نفس المرجع، ص 87.

1979 بمناسبة عقد الأمم المتحدة للمرأة وهذه بمثابة إعلان لحقوق المرأة في سائر المجالات السياسية والإقتصادية والثقافية والمدنية.[1]

ب. مبدأ المساواة في الأجور وشروط العمل:

تطبيق لمبدأ المساواة بين الرجل والمرأة بشكل عام وانتقلت هذه المساواة إلى مجال العمل فتلزم أصحاب الأعمال بضرورة المساواة بين الرجل والمرأة في الأجر وشروط العمل، حيث أقرت الإتفاقية الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1966 على أنه لكل شخص الحق في التمتع في شروط العمل عادلة ومرضية بالخصوص الأجر المنصف والمكافأة المتساوية عند تساوي قيمة العمل دون أي تمييز وأن يضمن للمرأة نفس الشروط للعمل وأن تتقاضى أجرا يساوي أجر الرجل عند تساوي العمل.

ج. تنظيم الأوقات الخاصة بالمرأة: نظرا لأهمية دور المرأة في الحياة الإقتصادية والإجتماعية وعملية التنمية، ظهرت الحاجة لتطوير وتحسين ظروف وأوضاع المرأة العاملة فقد اهتمت المنظمتين الدولية والعربية بقضايا المرأة وأصدرت العديد من الإتفاقيات التي تضمن الإلتزام بسن التشريعيات واتخاذ تدابير لحماية المرأة العاملة.[2]

ففي الجزائر خضع عمل المرأة التشريعيات واضحة خاصة بالأمومة فقد نصت المادة 55 من القانون 90- 11 على مايلي:

- تستفيد العاملات خلال فترة ما قبل الولادة وما بعدها عطلة الأمومة طبقا للتشريع المعمول به.

[1] نور الدين تابليت: المرجع السابق، ص 89.

[2] نفس المرجع، ص ص 90-91.

- إمكانية الاستفادة من تسهيلات حسب الشروط المحددة في النظام الداخلي للهيئة المستخدمة.

- تقدر العطلة بـ 14 أسبوع من بينها 6 أسابيع بعد الوضع مع التمتع بجميع الحقوق التي نص عليها قانون العمل وقوانين التأمينات وكذا الأجر الذي تتقاضاه كاملا خلال هذه الفترة.

- أن تنقطع عن العمل لمدة أسبوع والتي قدرت بساعات يوميا لمدة ستة أشهر الأولى وساعة.

- واحدة لمدة ستة أشهر من بعد المدة الأولى[1].

8- تأثيرات عمل المرأة على الأسرة:

تتعرض أفراد الأسرة إلى عدة تأثيرات من جراء خروج المرأة للعمل والتي منها:

1- تأثير عمل المرأة على شخصيتها: إن المرأة لديها رغبة في القيام بدور إيجابي نشيط في الحياة ويظهر ذلك برغبتها في تأكيد ذاتها وتحقيق إمكانياتها والمساهمة في تطوير المجتمع، وذلك للتحرر من مخاوفها وقلقها الناتجين عن جهة أخرى من صورة الرجل لديها، حيث أن صورته لدى المرأة غير المشتغلة تتسم بالعدوان والسيطرة.

ومن هذا المنظور يمكن اعتبار عمل المرأة اخل المنزل قد يمنحها الاستقلال الذاتي، ولكنه لا يفيد المجتمع مباشرة، فهو لا يحررها، بل يجعلها متعلقة بالزوج والأطفال، وتظل مشاعر التبعية قائمة في ذاتها، حيث ترى "دي بوفرا" (Di Bovora) أن المرأة مهما كانت محترمة، فإنها تبقى طفيلية تابعة...، فالفشل في الحياة الزوجية بالنسبة إليها أخطر، فالرجل مواطن منتج قبل أن يكون زوجا، أما هي فإنها زوجة قبل كل شيء أو زوجة فقط.

[1] نفس المرجع، ص ص 90-91.

بالإضافة إلى التأثير الإيجابي الذي يحدثه العمل على نفسية المرأة، نجد تأثيرات سلبية، فقد تتعرض إلى التأثير الإيجابي الذي يحدثه العمل على نفسية المرأة، نجد تأثيرات سلبية، فقد تتعرض المرأة العاملة للتأزم النفسي الذي يسببه حرمانها من أداء رسالتها الطبيعية ووظيفتها الأساسية وهي الأمومة والمعروف أن المرأة لا يكتمل نموها النفسي والجسمي إلا بالأمومة[1].

2- تأثير اشتغال المرأة في شخصية الزوج: يلعب الرجل دائما دور السيد المسيطر على المرأة، فهو مسؤول عنها مسؤولية تامة، فالزوجة غير العاملة تضع على أكتافه مسؤولية تحديد مكانة الأسرة ووضعها في المجتمع، وتطالبه بالمزيد من التفوق وتفرض عليه النجاح وكأنها تسقط عليه طموحها وما حرمت منه.

أما بالنسبة للمرأة المشتغلة، فهي تستطيع تخفيف تعب الرجل، حيث لا ترهقه بمطالبها لأنها تكس المال مثله، فهي ترغب بالتفوق بقدر ما ترغب في تفوقه، وبذلك تخفف العبء عنه بدلا من التركيز عليه بمفرده، وهي تشعر كذلك مثله بأهمية المسؤولية اتجاه الأولاد.

عن اشتغال المرأة يخفف من قلق الرجل ومؤثراته النفسية ويجعل منها رفيقا وصديقا له في الكثير من جوانب النشاط، حيث يستطيع التفاهم والأخذ والعطاء مع شريك متكافئ ومن ثم يجد فرصة للتخفيف من التوترات النفسية الناشئة عن مشاكل العمل، حيث يمكن الاعتماد على الزوجة على أنها لا تتمتع الرجل أو تستلم له عن ضعف، وإنما تتفاهم وتتناقش، وقد تخضع عن رغبة في الموافقة وليس عن خوف.

[1] نفس المرجع، ص 91.

إن الأساس الذي يقوم عليه تغير نظرة للمرأة المشتغلة، هو أن المرأة المشتغلة ارتقت بالعمل إلى مستوى مكانة الرجل، فتغيرت العلاقة من التبعية إلى مستوى الزمالة والمشاركة".[1]

3. تأثير اشتغال المرأة على الأطفال: لقد تضاربت أفكار العلماء في أثر اشتغال المرأة على الأطفال بشكل عام ، فهناك بعض العلماء يرون أن الطفل يتأثر لغياب أمه، وقد يتلقى بعض الإحباط بسبب إنشغالها عنه، وهناك فريق آخر يرى أنه من الأفضل للأطفال أن يلقون بعض الإحباط عن طريق غياب الأم طالما كان هناك من يحل محلها.

لقد أثبتت الدراسات أن الأطفال المشتغلات أكثر نضجا من الناحية الإنفعالية من أطفال غير المشتغلات، حيث يرون أن تكيف الأبناء بالمستوى الإقتصادي والإجتماعي للأم، وبالتالي يكون التكيف أفضل كلما ارتفع المستوى الإقتصادي والإجتماعي للأم، حيث يرون بأن المرأة المشتغلة تقبل على أطفالها بشوق ولهفة فتعوضهم عن الوقت الذي قضته بعيدة عنهم كما أنها تمنحهم الفرصة للتعبير عن أنفسهم وتشجيعهم على الإستقلال التدريجي، وكذلك فقد بينت أن إحساس المرأة المشتغلة بذاتها أكثر نضجا من غير المشتغلة، ومن هنا فهي تعكس هذا الإحساس بالنجاح على أطفالها. كما أن سمات أطفال المرأة المشتغلة تختلف عن سمات المرأة غير المشتغلة التي تظل تنظر لإبنها على أنه في حاجة إلى الإعتماد على غيره.

وترى هذه الدراسات بأن غياب الأم فترة ضروري للطفل طالما كان هناك تنظيم في طريقة معاملته، والإشراف عليه خلال فترة غيابها، وليس المهم هو وجودها طوال اليوم أو تغيبها لفترة، إنما المهم هو مدى تقبل الأم لطفلها واتجاهها العام نحوه.

[1] نفس المرجع السابق، ص 122.

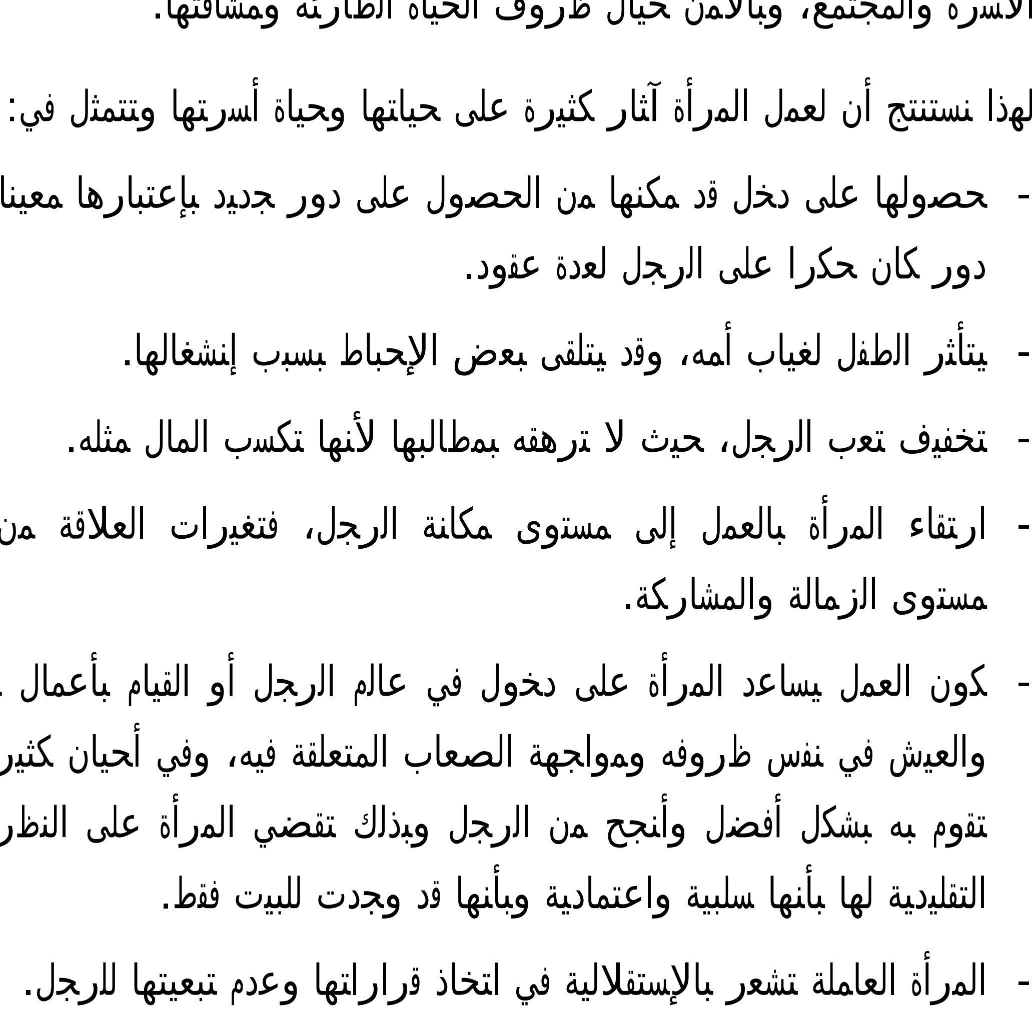
وقد بين "هوفمان" (Hoffman) أن إتجاه الأم المشتغلة نحو النظام يتوقف على إتجاهها نحو العمل، فالأمهات المشتغلات اللواتي يستمتعن بعملهن كن أقل شدة في إتباع النظام، ويستحسن وسائل سيطرة وسلطة مع أطفالهن أقل من الأمهات غير المشتغلات.

وعليه فعمل المرأة خارج المنزل وحصولها على دخل قد مكنها من الحصول على دور جديد بإعتبارها معينا للأسرة وهو دور كان حكرا على الرجل لعقد عقود، غير أن هذا الدور لا يزال يواجه صعوبات وعراقيل تنعكس على المرأة العاملة، وذلك بسبب القيم التقليدية للمجتمع التي تعمل على تهميش المرأة، كما أن حاجات الأسرة الجديدة يسبب زيادة الآباء الإقتصادية للأسرة مما دفع بالمرأة للمساهمة للإنفاق على الأسرة، فرغم أن عمل المرأة خارج البيت تساعد الأسرة على تحسين أوضاعها الإقتصادية والإجتماعية وذلك من خلال مساعدة نفسها على تحصيل موار العيش الراقي، إلا أنه يترك أثار سلبية على عملية التنشئة الإجتماعية للأطفال وعلى العلاقات الزوجية.[1]

4. حاجة المرأة للعمل وأثره على الصحة النفسية:

إن تعقيدات الحياة وانتشار الصناعة والإختراعات والتكنولوجيا، هي من الأسباب الرئيسية التي أثرت على استخدام الأيدي العاملة الذكرية والأنثوية وقللت من استخدامها في مجالات أخرى، وأصبح الرجل غير قادر تماما على القيام بحاجات أسرته من تعليم وتربية وتحصيل القوت اليومي والعلاج لأفراد أسرته، هذه الأمور وغيرها دفعت المرأة إلى الإنخراط في السوق لدعم الرجل ولسد النقص الناتج عن دعم قدرته على سداده وبالإضافة إلى ذلك فإن التحاق المرأة بالعمل يعتبر احد الطرق المشروعة في كسبها لقوتها، ولمساعدة أفراد أسرتها وتحقيق ذاتها والقضاء على العمل والفراغ والروتين في المنزل. وكذلك تستطيع المرأة عن طريق العمل إشباع حاجاتها الإجتماعية وإقامة صداقات في مجال العمل والشعور بالحرية في التعبير عن الذات وتشعر نتيجة ذلك

[1] حسن مصطفى عبد المعطي، الأسرة ومشكلات الأبناء، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2004، ص 78.



بإحترامها لذاتها وتقديرها لها، والرضا عن إنجازها والإحساس بقيمتها ومكانتها في الأسرة والمجتمع، وبالأمن حيال ظروف الحياة الطارئة ومشاقتها.

لهذا نستنتج أن لعمل المرأة آثار كثيرة على حياتها وحياة أسرتها وتتمثل في:

- حصولها على دخل قد مكنها من الحصول على دور جديد بإعتبارها معينا للأسرة وهو دور كان حكرا على الرجل لعدة عقود.
- يتأثر الطفل لغياب أمه، وقد يتلقى بعض الإحباط بسبب إنشغالها.
- تخفيف تعب الرجل، حيث لا ترهقه بمطالبها لأنها تكسب المال مثله.
- ارتقاء المرأة بالعمل إلى مستوى مكانة الرجل، فتغيرات العلاقة من التبعية إلى مستوى الزمالة والمشاركة.
- كون العمل يساعد المرأة على دخول في عالم الرجل أو القيام بأعمال مشابهة لعمله والعيش في نفس ظروفه ومواجهة الصعاب المتعلقة فيه، وفي أحيان كثيرة تستطيع أن تقوم به بشكل أفضل وأنجح من الرجل وبذلك تقضي المرأة على النظرة الإجتماعية التقليدية لها بأنها سلبية واعتمادية وبأنها قد وجدت للبيت فقط.
- المرأة العاملة تشعر بالإستقلالية في اتخاذ قراراتها وعدم تبعيتها للرجل.

الجانب الميداني

الفصل الرابع

الإجراءات المنهجية

سنتطرق في هذا الفصل إلى الإجراءات المنهجية المتبعة في الدراسة الحالية والتي تتمثل فيما يلي:

1. الدراسة الإستطلاعية:

إنطلاقا من المعلومات التي إكتسبتها الباحثة من الجانب النظري حاولت الباحثة بناء استبيان أولي الذي يحتوي على مجموعة من الأسئلة المغلقة والمفتوحة، وكانت هذه الأسئلة عامة وغير محددة المعالم والتي كانت تهدف إلى جمع بعض المعلومات وكذا معرفة مدى وضوح أسئلة الإستبيان، وعباراته. ثم طبقت الباحثة هذا الإستبيان على 5 أمهات عاملات في قطاع التعليم العالي، وعلى 5 أمهات غير عاملات (ماكثات بالبيت).

من خلال الدراسة الإستطلاعية، تحصلت الباحثة على معلومات ساعدتها على توضيح وتحديد الأسئلة من حيث التدقيق في مؤشرات البحث (أساليب التنشئة الإجتماعية، أساليب تلقين الأبناء تعاليم الدين الإسلامي)، وهذا ما سمح بما يلي:

- إعادة تقسيم الأسئلة إلى محاور حسب مؤشرات البحث.
- إعادة صياغة الأسئلة التي كانت موجودة في الإستبيان الأولي وحاولت الباحثة التقليل من غموضها وتعقدها وصعوبة فهمها.
- حذف بعض الأسئلة التي لا تخدم موضوع البحث.

2. منهج البحث:

إن إختيار المنهج المستخدم لدراسة معينة يعتبر أمرا تحدده طبيعة المشكلة التي نريد دراستها والمنهج بصفة عامة هو الطريقة التي يسلكها الباحث للتوصل إلى نتيجة معينة، فقد إعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي والذي يعرف على أنه أحد أشكال التحليل والتفسير العلمي المنظم لوصف وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة، ويتميز المنهج الوصفي بخصائص تتمثل في:

- أنه يقدم معلومات وحقائق عن واقع ظاهرة.
- يوضح العلاقة بين الظواهر المختلفة.[1]

[1] سامي محمد ملحم، مناهج البحث في علوم التربية، دار لمسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص ص 352-353.

لا يعتمد الباحث في الدراسات الوصفية على مجرد بيانات وإنتقادات خاصة تستند على ملاحظات عابرة، بل عليه أن يقوم بوضع خطة متدربة واضحة ومن خصائصها ومعالمها مايلي:

- فحص موقف المشكلة.
- تحديد المشكل وتقرير الفروض.
- تدوين الإفتراضات أو المسلمات التي تستند عليها الفروض.
- إختيار عينة البحث من أفراد المناسبين.
- التحقق من صدق أدوات جمع البيانات.

فالبحث الوصفي كما يبدو من التسمية لا يقف عند وصف الظاهرة موضوع البحث ولكنه يذهب إلى أبعد من ذلك، فهو يقوم بتحليل وتفسير ومقارنة وتقييم النتائج لأن يصل إلى تعميمات ذات معنى يزيد بها رصيد معارفنا.

3. **أدوات جمع البيانات**:

تتمثل أداة بحثنا في الإستبيان كآداة لجمع المعلومات فهو من الأدوات الأكثر شيوعا وانتشارا في العلوم الإنسانية والإجتماعية ويمكن تعريفه على أنه "وسيلة جمع البيانات اللازمة من خلال مجموعة من الأسئلة المطبوعة في استمارة خاصة يطلب من المبحوث الإجابة عنها".[1]

4. 1. محتوى الإستبيان:

يحتوي الإستبيان على 50 سؤالا وكلها عبارة عن أسئلة مغلقة يتم الإجابة عليها بوضع علامة (×) في الخانات المناسبة، وقد قدم هذا الإستبيان على ثلاث محاور وكل محور يشمل على عدد من الأسئلة التي تخص أساليب الضبط الإجتماعي:

- المحور (1): والذي يتضمن 8 أسئلة، تدور حول البيانات الشخصية للزوجة.
- المحور (2): يتضمن 18 سؤال، تضم مؤشرات عن الأساليب التي تعتمدها الأم في التنشئة الإجتماعية للأبناء.

---

[1] سامي محمد ملحم، المرجع السابق، ص 160.

- المحور (3): يتضمن 13 سؤالا حول الأساليب التي تعتمدها الأم في تلقين أبنائها تعاليم الدين الإسلامي.

3-2. طريقة تطبيق الإستبيان:

طبقت استمارة البحث على الأمهات العاملات والأمهات غير عاملات لغرض المقارنة بينهم في الطرق التي تعتمدها كل فئة في الضبط الإجتماعي للأبناء.

4. الأدوات الإحصائية:

لتحقق على الفرضيات اعتمدت الباحثة على الرزمة الإحصائية (spss) لحساب على الأساليب الإحصائية التالية:

5. 1. النسب المئوية:

يلجأ الباحث أحيانا إلى إستخدام النسب المئوية لمتغيرات سؤال معين في عينة واحدة للمقارنة بين المتغيرات وتصميم المقارنة بذلك سهلة بدلا من تحليل المعطيات معتمدا على التوزيعات التكرارية فقط وخاصة إذا كان حجم العينة كبيرا، حيث يقاس هذا التكرار على مجموع الكلي للأفراد العينة ويضرب × 100 ويستخرج النسب المئوية والقانون كالآتي:[1]

$$\text{النسب المئوية} = \frac{\text{عدد التكرارات} \times 100}{\text{عدد أفراد العينة}}$$

4. 2. إختبار "ك²" للدلالة الإحصائية:

يعتبر إختبار " ك²" من أهم إختبارات الدلالة الإحصائية اللابرامترية وأكثرها شيوعا نظرا لسهولة إجرائه وفوائد في تقدير الفروق بين العينات وفي مدى تطابقها وهو يستعمل في البيانات التي تكون على المقياس (مستوى الإسمي)، والتي تكون على شكل تكرارات.[2]

---

[1] عبد القادر حلمي، مدخل إلى الإحصاء، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص 305.

[2] نفس المرجع، ص 112.

5. 2. 1. قاعدة الإستعمال:

يسمح اختيار "ك^2" بحساب الفروق بين التكرار الواقعي والتكرار المتوقع، فكلما زاد الفرق بينهما زادت لذلك دلالة الفرق بين التكرارات، والقاعدة العامة لإيجاد قيمة ك^2:

$$\text{ك}^2 = \frac{\text{مج (ت م - ت ن)}^2}{\text{ت ن}}$$

حيث:

ثم: يمثل التكرار المشاهد.

ت ن: يمثل التكرار المتوقع والذي يتم حسابه بالطريقة التالية:

$$\text{ت ن} = \frac{\text{مجموع التكرار الكلي للعمود} \times \text{مجموع التكرار الكلي للصف}}{\text{التكرار الكلي}}$$

لنفسر قيمة (ك^2) مرجع إلى الجدول الإحصائي (ك^2) الخاص بتوزيع درجات ك^2 مع درجة الحرية معينة، وتحدد عدد درجات الحرية عن طريق المعادلة الآتية.

درجة الحرية = (عدد الأعمدة – 1) (عدد الصفوف - 1)

أو

عدد درجات الحرية = (عدد الأعمدة – 1)

الجدول رقم (15): يبين توزيع أفراد مجموعة البحث حسب السن.

الفئات العمرية	النساء العاملات		النساء غير العاملات		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%
[30 – 40]	20	33.33	18	30	38	31.67
[40- 50]	38	63.34	35	58.34	73	60.83
50 فأكثر	2	3.33	7	11.66	9	7.50
المجموع	60	100	60	100	120	100

من الجدول نجد أن 63.34% من مجموع النساء العاملات سنهن يتراوح بين [40- 50] سنة، بينما نجد أن 33.33% منهن يتراوح سنهن [30- 40] سنة، وأن 3.33% بينهن أكثر من 50 سنة، بينما نجد عند فئة النساء غير عاملات أن 58.34% هن النساء اللواتي سنهن يتراوح من [40- 50] سنة أن 30% سنهن يتراوح بين 40 و 50 سنة وأن 11.60% منهن يفوق 50 سنة، أما توزيع أفراد مجموعة البحث حسب المستوى التعليم فكان كمايلي:

الجدول رقم (16): يبين توزيع أفراد مجموعة البحث حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	**النساء العاملات**		**النساء غير العاملات**		**المجموع**	
	ت	**%**	**ت**	**%**	**ت**	**%**
جامعي	35	58.33	10	16.66	45	37.50
ثانوي	18	30	28	46.66	46	38.34
إبتدائي	7	11.66	19	31.60	26	21.65
بدون مستوى	/	/	3	5	03	2.50
المجموع	60	100	60	100	120	100

نلاحظ من الجدول نجد أن 58.33% من مجموع النساء العاملات نساء ذوات المستوى الجامعي، بينما نجد 30% منهن ذوات المستوى الثانوي بينما 11.60% منهن ذوات المستوى الإبتدائي، بينما نجد أن 16.66% من النساء غير عاملات من نساء جامعيات

بينما نجد 46.66% منهن ذوات المستوى الثانوي ونجد 31.66 منهن ذوات المستوى الإبتدائي وأن 5% منهن نساء بدون مستوى.

وكان توزيع أفراد مجموعة البحث حسب مدة الزواج كما يلي:

الجدول رقم (17): يبين توزيع أفراد مجموعة البحث حسب المستوى التعليمي.

مدة الزواج	النساء العاملات		النساء غير العاملات		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%
0- 5	19	31.67	08	13.33	27	22.50
5- 10	22	36.66	27	45	49	40.83
10- 15	12	20	15	25	2.7	22.50
15 فأكثر	07	11.67	10	16.67	17	14.17
المجموع	60	100	60	100	120	100

نلاحظ من الجدول نجد أن 31.67% من مجموع النساء العاملات لديهن أقل من 5 سنوات زواج وأن 36.66% لديهن مدة زواج تتراوح بين 5 إلى 10 سنوات وأن 20% لديهن مدة بين 10 إلى 15 سنة وأن 11.67% لديهن أكثر من 15 سنة زواج.

كما نجد أن 22.50% من مجموع النساء غير عاملات لديهن أقل من خمسة سنوات زواج وأن 40.83% لديهن 5- 10 سنوات زواج وأن 22.50% منهن لديهن بين 10 و 15 سنة زواج، وأن 14.17% لديهن أكثر من 15 سنة زواج.

كما توزع أفراد مجموعة البحث عدد الأبناء

الجدول رقم (18): يبين توزيع أفراد مجموعة البحث عدد الأبناء.

عدد الأبناء	النساء العاملات		النساء غير العاملات		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%
3-1	42	70	28	46.66	70	58.33
6-3	15	25	25	41.67	40	33.33
6 فأكثر	3	5	7	11.67	10	8.34
المجموع	60	100	60	100	120	100

نلاحظ من الجدول نجد أن 70% من مجموع النساء العاملات لديهن أقل من 3 أطفال وأن 25% منهن لديهن بين 3 و 6 أطفال وأن 5% لديهن أكثر من 6 أطفال، بينما نجد أن 46.66% من مجموع النساء غير العاملات لديهن أقل من 3 أطفال وأن 41.67% منهن لديهن بين 3 و 6 أطفال و أن 11.67% منهن لديهن أكثر من 6 أطفال.

الفصل الخامس

عرض، تحليل ومناقشة البيانات

الفصل الخامس

عرض، تحليل ومناقشة البيانات

1. الإختلاف الموجود بين الأمهات العاملات وغير العاملات في أساليب التنشئة الإجتماعية.
2. الإختلاف الموجود بين الأمهات العاملات وغير العاملات في أساليب تلقين الأبناء تعاليم الدين.
3. الإستنتاج العام.
4. الخاتمة.

عرض، تحليل ومناقشة البيانات:

بعد تفريغ إجابات المبحوثات عن أسئلة محاور الإستبيان حاولنا الكشف عن الإختلاف الموجود بين الأمهات العاملات وغير العاملات في أساليب الضبط الإجتماعي (أساليب التنشئة الإجتماعية وتعليم الأبناء تعاليم الدين) لغرض التحقق من فرضيات البحث، وكانت النتائج كالتالي:

1. الإختلاف بين الأمهات العاملات وغير العاملات في أساليب التنشئة الإجتماعية:

لتحديد الإختلاف بين الأمهات العاملات وغير العاملات في أساليب التنشئة الإجتماعية اعتمدت الباحثة على بناء جداول مركبة تربط بين وضعية الأمهات (عاملة، غير عاملة) وإجابتهن حول أسئلة المحور الأول الذي يتضمن مؤشرات التنشئة الإجتماعية والتي تتمثل في (تشجيع الأبناء على السلوك المرغوب، متابعة الأبناء في دراستهم، مساعدة الأبناء في إختيار الأصدقاء، مراقبة البرامج التلفزيونية، أساليب تعديل سلوك الأبناء، مناقشة الأبناء في اتخاذ القرارات الخاصة)بهم، تعويد الأبناء الإحترام والتفاهم والصدق فيما بينهم، تصرفات الأم في حالة دعوتها من طرف الأهل والأصدقاء، مراقبة البرامج ، تعليم الأبناء النظام والإلتزام داخل المنزل، تصرفات الأم في حالة عدم انصياع الأبناء لتوجيهاتها، تصرفات الأم عند قيامها بخطء، طرق قضاء وقت الفراغ مع الأبناء، تعليم الأبناء آداب الأكل والجلوس، آداب استقبال الضيوف، موقف الأبناء من المبيت خارج المنزل، الأماكن التي تسمح لهم بالمبيت، إشراك الأبناء في التخطيط وبرمجة مشروعات الأسرة، معاملة الأبناء بالمساواة.

وقد توصلت الباحثة على النتائج التالية:

بالنسبة للأساليب التي تعتمدها المبحوثات في تشجيع الأبناء على السلوك المرغوب والذي يتماشى مع مبادئ التربية وقيم وأعراف المجتمع كانت كما يلي:

الجدول رقم (19): يبين الإختلاف بين الأمهات العاملات وغير العاملات في أساليب تشجع الأبناء على السلوك المرغوب.

وضعية الأمهات / أساليب معتمدة	أمهات عاملات		أمهات غير عاملات		المجموع		كا^2 المحسوب = 11.20	معامل كرامر Q= 0.31
	ت	%	ت	%	ت	%		
مدحهم وتهنئتهم	30	50	24	40	54	45	كا^2 المجدولة = 9.49 و $\alpha = 0.05$ و df = 4	العلاقة بين عمل المرأة وأساليب تشجيع الأبناء لسلوك المرغوب متوسط
إهدائهم الشيء المرغوب	11	18.34	16	36.67	27	22.5		
أخذهم في رحلة	5	8.33	7	11.67	12	10		
أكثر من أسلوب	9	15	1	1.67	10	8.33	هناك اختلاف دال بين أمهات عاملات وغير عاملات في أساليب تشجيع الأبناء	
لا أعطي أهمية لذلك	5	8.33	12	20	17	14.17		
المجموع	60	100	60	100	60	100		

يتضح من خلال الجدول أن 50% من الأمهات العاملات يعتمدن على المدح والتهنئة لتشجيع الأبناء على السلوك المرغوب بينما نجد 18.34% منهن تقمن بإهداء أبنائهن أشياء المرغوبة فيها و 8.33% منهن تأخذن أبنائهن في رحلة وأن 15% منهن تعتمدن أكثر من أسلوب غير أن 8.33 منهن لا تعطين أهمية لذلك.

أما عن الأمهات غير العاملات فإن 40% منهن يمدحن أبنائهن ويهنئنهن على السلوك المرغوب و 26.67% منهن تهدين أبنائهن الأشياء المرغوبة فيها، بينما 11.67% تأخذن أبنائهن في رحلة و 1.67 منهن تعتمدن على أكثر من أسلوب في تشجيع الأبناء على السلوكات المرغوبة فيها وأن 20% منهن لا تعطين أهمية لذلك.

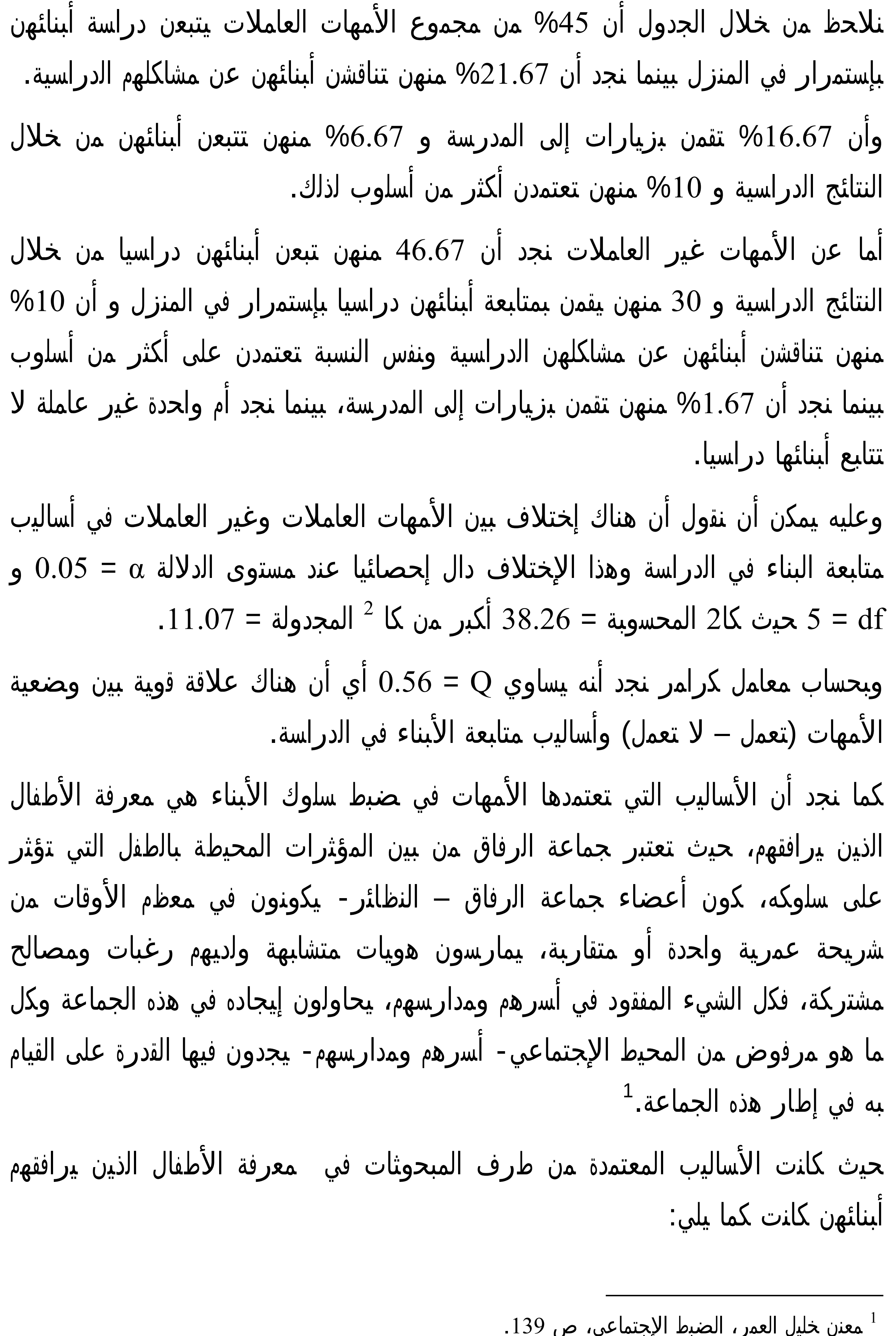
أي أن هناك اختلاف بين الأمهات العاملات وغير العاملات في أساليب تشجيع الأبناء على السلوك المرغوب. أما عن الدلالة الإحصائية لهذا الإختلاف فنجد بعد حساب كا^2 ومقارنته ب كا^2 المجدولة نجد أن كا^2 المحسوبة = 11.20 وهو أكبر و كا^2 المجدولة = 9.49.

مما يسمح لنا بالقول أن هذا الإختلاف دال إحصائيا عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ و $df = 4$ وبحساب معامل كرامر وجدنا أنه $Q = 0.31$ أي أن هناك علاقة متوسطة بين عمل وضعية الأمهات (تعمل – لا تعمل) وأساليب تشجيع الأبناء على السلوك المرغوب.

كما نجد أن أهم الأساليب التي تعتمدها الأمهات في ضبط سلوك الأبناء هي مراقبتهم دراسيا، حيث تختلف الأمهات في ذلك، فهناك منهن من تقوم بإهتمام بهم في فترات الإمتحانات فقط هناك منهن تعتمدن على مراقبتهم دراستهم وبإستمرار وهذا بمراجعة الدروس يوميا والقيام بالزيارات الدورية للمدرسة مما يشعر الطفل بوجود الأم واهتمامها وكذا مراقبته ومشاركته ظروف التمدرس وكانت الأساليب المعتمدة من المبحوثات كما يلي:

الجدول رقم (20): يبين الإختلاف بين الأمهات العاملات وغير العاملات في أساليب متابعة الأبناء في دراسة الجدول.

وضعية الأمهات / أساليب متابعة الأبناء في الدراسة	أمهات عاملات		أمهات غير عاملات		المجموع		$كا^2$ المحسوب = 38.26	معامل كرامر Q= 0.56
	ت	%	ت	%	ت	%		
من خلال نتائج الدراسة	4	6.67	28	46.67	32	26.67	$كا^2$ المجدولة = 11.07 و $\alpha = 0.05$ و $df = 5$	العلاقة بين عمل المرأة وأساليب متابعة الأبناء في الدراسة مرتفعة نوعا ما
منافشة مشاكلهم الدراسية	13	21.67	6	10	19	15.83		
المتابعة المستمرة في البيت	27	45	18	30	51	42.50		
الزيارات إلى المدرسة	10	16.66	1	1.67	10	8.33	اختلاف بين أمهات عاملات وغير عاملات دال إحصائيا	
أكثر من أسلوب	6	10	6	10	7	5.83		
لا أتابعهم	-	-	1	1.67	1	0.83		
المجموع	60	100	60	100	60	100		



نلاحظ من خلال الجدول أن 45% من مجموع الأمهات العاملات يتبعن دراسة أبنائهن بإستمرار في المنزل بينما نجد أن 21.67% منهن تناقشن أبنائهن عن مشاكلهم الدراسية.

وأن 16.67% تقمن بزيارات إلى المدرسة و 6.67% منهن تتبعن أبنائهن من خلال النتائج الدراسية و 10% منهن تعتمدن أكثر من أسلوب لذاك.

أما عن الأمهات غير العاملات نجد أن 46.67 منهن تبعن أبنائهن دراسيا من خلال النتائج الدراسية و 30 منهن يقمن بمتابعة أبنائهن دراسيا بإستمرار في المنزل و أن 10% منهن تناقشن أبنائهن عن مشاكلهن الدراسية ونفس النسبة تعتمدن على أكثر من أسلوب بينما نجد أن 1.67% منهن تقمن بزيارات إلى المدرسة، بينما نجد أم واحدة غير عاملة لا تتابع أبنائها دراسيا.

وعليه يمكن أن نقول أن هناك إختلاف بين الأمهات العاملات وغير العاملات في أساليب متابعة البناء في الدراسة وهذا الإختلاف دال إحصائيا عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ و $df = 5$ حيث كا2 المحسوبة = 38.26 أكبر من كا ^{2} المجدولة = 11.07.

وبحساب معامل كرامر نجد أنه يساوي $Q = 0.56$ أي أن هناك علاقة قوية بين وضعية الأمهات (تعمل – لا تعمل) وأساليب متابعة الأبناء في الدراسة.

كما نجد أن الأساليب التي تعتمدها الأمهات في ضبط سلوك الأبناء هي معرفة الأطفال الذين يرافقهم، حيث تعتبر جماعة الرفاق من بين المؤثرات المحيطة بالطفل التي تؤثر على سلوكه، كون أعضاء جماعة الرفاق – النظائر- يكونون في معظم الأوقات من شريحة عمرية واحدة أو متقاربة، يمارسون هويات متشابهة ولديهم رغبات ومصالح مشتركة، فكل الشيء المفقود في أسرهم ومدارسهم، يحاولون إيجاده في هذه الجماعة وكل ما هو مرفوض من المحيط الإجتماعي- أسرهم ومدارسهم- يجدون فيها القدرة على القيام به في إطار هذه الجماعة.[1]

حيث كانت الأساليب المعتمدة من طرف المبحوثات في معرفة الأطفال الذين يرافقهم أبنائهن كانت كما يلي:

---

[1] معنن خليل العمر، الضبط الإجتماعي، ص 139.

الجدول رقم (21): يبين الإختلاف بين الأمهات العاملات وغير العاملات في أساليب المعتمدة في إختيار الأصدقاء.

وضعية الأمهات / أساليب مساعدة الأبناء في إختيار لأصدقاء	أمهات عاملات		أمهات غير عاملات		المجموع		كا^2 المحسوب = 4.9	معامل كرامر Q= 0.20
	ت	%	ت	%	ت	%		
طرح الأسئلة عن الأصدقاء	45	75	44	73.33	89	74.17	كا^2 المجدولة = 7.82 و α = 0.05 و df = 3	العلاقة بين عمل المرأة وأساليب المعتمدة في مساعدة الأبناء في إختيار الأصدقاء ضعيفة
تحديد الأصدقاء الذين يصاحبونهم	5	8.33	7	11.67	12	10		
الأسلوبين معا	5	6.67	-	-	4	3.33		
لا تساعدهم بل تثق بإختيارهم	6	10	9	15	16	12.50	هناك اختلاف دال بين أمهات عاملات وغير عاملات	
المجموع	60	100	60	100	60	100		

يظهر من خلال الجدول أن 75% من الأمهات العاملات تقمن بطرح الأسئلة عن الأصدقاء الذين يتعامل معهم الأبناء مقابل نجد نسبة 73.33% من مجموع الأمهات غير العاملات تعتمدن نفس الأسلوب لمساعدة الأبناء في إختيار الأصدقاء تفاديا برفاق السوء أي أنه هناك تفاوت طفيف بين المجموعتين في إعتمادهما هذا الأسلوب. نفس الشيء بالنسبة للأساليب الأخرى، غير أن هذا الإختلاف غير دال عند مستوى الدلالة (α = 0.05 و df = 3) حيث أن كا^2 المحسوبة $<$ من كا^2 المجدولة (كا^2 المحسوب = 4.9 و كا^2 المجدول = 7.82). أما عن معامل كرامر نجد أنه يقدر بـ Q = 0.20 أي أن هناك علاقة ضعيفة بين وضعية الأمهات (تعمل – لا تعمل) وأساليب مساعدة الأبناء في إختيار الأصدقاء.

أما عن الأساليب التي تعتمدها المبحوثات في مراقبة البرامج التلفزيونية فهي كالتالي :

الجدول رقم (22): يبين الإختلاف بين الأمهات العاملات وغير العاملات في أساليب مراقبة البرامج التلفزيونية.

وضعية الأمهات / أساليب مراقبة البرامج التلفزيونية	أمهات عاملات		أمهات غير عاملات		المجموع		كا^2 المحسوب = 14.75	معامل كرامر Q= 0.38
	ت	%	ت	%	ت	%		
منعهم مشاهدة البرامج الأجنبية	13	21.67	20	33.33	33	27.5	كا^2 المجدولة = 9.49 و α = 0.05 df = 4	العلاقة المتغيرين متوسطة
مشاهدة التلفزيون مهم وتحديد برامج مناسبة	21	35	18	30	39	32.5		
تحديد وقت وزمن مشاهدة التلفزيون	19	31.67	8	13.33	27	22.5		
أكثر من أسلوب	3	5	14	23.33	17	14.17	هناك اختلاف دال بين أمهات عاملات وغير عاملات	
لا أراقب البرامج التي يشاهدها أبنائي	4	6.66	-	-	4	3.33		
المجموع	60	100	60	100	120	100		

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك اختلاف بين الأمهات العاملات وغير العاملات في الأساليب المعتمدة في مراقبة البرامج التلفزيونية حيث نجد أن 35% من مجموع الأمهات العاملات تشاهدن التلفزيون مع الأبناء وتحدد البرامج المناسبة مقابل 30% من الأمهات غير العاملات تقمن بذلك بينما نجد 31.67% من الأمهات العاملات تحدد وقت وزمن مشاهدة التلفزيون مقابل 13.33% عند الأمهات غير عاملات مقابل 33.33% عند أمهات غير عاملات كما نجد أن 6.66% الأمهات العاملات لا تراقبن البرامج التلفزيونية

مقابل 3.33% عند الأمهات غير العاملات و 5% منهن تعتمدن أكثر من أسلوب مقابل 23.33% عند الأمهات غير العاملات.

وبحساب كا^2 ومقارنتها بـ كا^2 المجدولة نجد أن هذا الإختلاف دال إحصائيا عند مستوى الدلالة (α = 0.05 و df = 4) وهذا لأن كا ^{2} المحسوبة = 14.25، و كا ^{2} المجدولة = 9.49.

وبحساب معامل كرامر نجد Q= 0.38 نجد أن العلاقة بين وضعية الأمهات تعمل – لا تعمل وأساليب مراقبة التلفزيون علاقة متوسطة، وهي دالة عند مستوى الدلالة (α = 0.05 و df = 4).

بالمقابل نجد أن الأبناء يقومون في بعض الأحيان بسلوكيات لا ترضي الوالدين، ولا تتماشى مع مبادئ الأسرة ونظام الذي يسير عليه أفرادها، لذلك تقوم الأمهات أو الآباء على حد سواء بتعديل سلوكهم، لكن كل حسب طريقته في ذلك حيث تعتمد المبحوثات على الأساليب التالية:

الجدول رقم (23): يبين الإختلاف الموجود بين الأمهات العاملات وغير العاملات في الأساليب التي تعتمدها الأمهات في تعديل سلوك الأبناء.

وضعية الأمهات / أساليب تعديل سلوك الأبناء	أمهات عاملات		أمهات غير عاملات		المجموع		كا^2 المحسوب = 7.21	معامل كرامر Q= 0.25
	ت	%	ت	%	ت	%		
أسلوب الثواب	21	35	14	23.33	35	29.17	كا^2 المجدولة = 5.99 و α = 0.05 و df = 2	العلاقة المتغيرين متوسطة
أسلوب العقاب وعدم التكلم معهم	18	30	31	51.67	49	40.83		
الأسلوبين معا	21	35	15	25	36	30		
المجموع	60	100	60	100	120	100	هناك اختلاف دال بين أمهات عاملات وغير عاملات .	

يتضح من خلال الجدول أن هناك اختلاف بين الأمهات العاملات وغير العاملات في الأساليب التي تعتمدها في تعديل سلوكيات الأبناء حيث نجد أن 35% من الأمهات العاملات تعتمدن على أسلوب التواب وأن 30% منهن تعتمدن على أسلوب العقاب وعدم التكلم مع الأبناء، وأن 35% منهن تعتمدن على الأسلوبين معا بينما نجد أن 51.99% من الأمهات غير العاملات تعتمدن أسلوب العقاب وعدم الحكم معهم 23.33% منهن تعتمدن الأسلوب التواب بينما نجد أن 25% منهن تعتمدن على الأسلوبين معا، وهذا الإختلاف دال عند مستوى الدلالة (α = 0.05 و df = 2)، حيث نجد أن كا ^{2} المحسوب = 7.21 وهو أكبر مقارنة بـ كا ^{2} المجدول = 5.66.

أما عن العلاقة بين وضعية الأمهات (تعمل – لا تعمل) بأساليب تعديل سلوك الأبناء فهي متوسطة حيث نجد أن معامل كرامر Q= 0.25 وهي دالة عند مستوى الدلالة (α = 0.05 و df = 2).

كما تقوم الأمهات كأسلوب للتنشئة الإجتماعية بمناقشة الأبناء في أمورهم الخاصة لغرض توجيههم في الأمور التي تستعصي عليهم وتصحيح أخطائهم لهذا كانت إجابات المبحوثات عن مدى قيامها بهذا الأسلوب كما يلي:

الجدول رقم (24): يبين الإختلاف الموجود بين الأمهات العاملات وغير العاملات في الأساليب التي تعتمدها في مناقشة الأبناء في الأمور الخاصة بهم

وضعية الأمهات / مناقشة الأبناء في الأمور الخاصة بهم	أمهات عاملات		أمهات غير عاملات		المجموع		كا^2 المحسوب = 8.56	معامل كرامر Q= 0.27
	ت	%	ت	%	ت	%		
بإستمرار	36	60	25	41.67	61	50.84	كا^2 المجدولة = 5.99 و α = 0.05 df = 2	العلاقة المتغيرين متوسطة
أحيانا	23	38.33	26	43.33	49	40.83		
أبدا	1	1.67	9	15	10	8.33		
المجموع	60	100	60	100	120	100	هناك اختلاف دال بين أمهات عاملات وغير عاملات .	

يتضح من خلال الجدول أن 60% من مجموع الأمهات العاملات تناقشن أبنائهن عن الأمور الخاصة بالأبناء وإستمرار و 38.33% منهن تقمن بذلك أحيانا ونسبة 1.67% لا تناقش أبنائهن حول أمورهن.

أما عن الأمهات غير العاملات نجد أن 41.67% منهن تقمن بذلك ونفس النسبة تقريبا تقمن بذلك أحيانا، وهذا يعادل 43.33% منهن بينما نجد أن 15% منهن لا تناقش أبنائهن عن أمورهم الخاصة، أي أن هناك اختلاف بين مجموعتين في مدى مناقشتهن لأمور الخاصة بالأبناء، وهو دال عند مستوى الدلالة (α = 0.05 و df = 2)حيث أننا بمقارنة كا^2 المحسوبة بـ كا ^{2} المجدولة نجدها أكبر (كا^2 المجدول = 8.56)، كا ^{2} المحسوب = 5.99 وبحساب معامل كرامر نجد أنه يساوي Q= 0.27 أي العلاقة بين وضعية الأمهات (عاملة، غير عاملة) ومدى مناقشة الأمور الخاصة بالأبناء متوسطة.

ويعتبر تشجيع الأمهات الأبناء على اتخاذ القرارات الخاصة بهم مهم في تكوين شخصيتهم من حيث تنشئتهم على تحمل مسؤولية والإعتماد على النفس في الأمور التي تخصهم فيما يخص مدى اعتماد المبحوثات على هذا الأسلوب كان كما يلي:

الجدول رقم (25): يبين الإختلاف بين الأمهات العاملات والأمهات غير العاملات في مدى تشجيع الأبناء على اتخاذ القرارات الخاصة بهم.

وضعية الأمهات / تشجيع الأبناء على اتخاذ القرارات الخاصة بهم	أمهات عاملات		أمهات غير عاملات		المجموع		كا^2 المحسوب = 4.24	معامل كرامر Q= 0.19
	ت	%	ت	%	ت	%		
دائما	25	41.27	25	41.67	50	41.67	كا^2 المجدولة = 5.99 α = 0.05 و df = 2	العلاقة المتغيرين ضعيفة
أحيانا	35	58.33	31	51.66	66	55		
أبدا	-	-	4	6.67	4	3.33		
المجموع	60	100	60	100	120	100	لا يوجد اختلاف دال بين أمهات عاملات وغير عاملات في إتخاذ القرارات	

يتضح من خلال الجدول أن 58.33% من مجموع النساء العاملات تقمن أحيانا بتشجيع أبنائهن على إتخاذ القرارات التي تخصهم بينما 41.27% منهن تقمن بذلك دائما أما بالنسبة للنساء غير العاملات فنجد أن 51.66% منهن تقمن بتشجيع أبنائهن على إتخاذ القرارات الخاصة بهم، بينما 41.67% يقمن بذلك دائما و 6.67% لا يشجعن أبائهن على إتخاذ القرارات الخاصة بهم، وهذا الإختلاف غير دال عند مستوى الدلالة (α = 0.05 و df = 2) حيث أنه بعد حساب كا ^{2} الذي قدر بـ 4.24 ومقارنته بـ كا ^{2} المجدول وجدنا كا ^{2} المحسوبة و كا ^{2} المجدولة < كا ^{2} المجدولة.

أما عن العلاقة بين وضعية الأمهات (تعمل – لا تعمل) وتشجيع أبنائهن على اتخاذ القرارات الخاصة بهم فهي علاقة ضعيفة حيث قدر معامل كرامر = 0.19 وهي غير دال دالة مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$.

كما نجد أن تعويد الأبناء على التعامل فيما بينهم بالإحترام والتفاهم والصدق ضروري في تنشئة الأبناء اجتماعيا وهذا الغرض المحافظة على علاقة الإخوة فيما بينهم وعلى الروابط الأسرية لهذا كان مدى اعتماد المبحوثات على هذا الأسلوب كما يلي:

الجدول رقم (26): يبين الإختلاف الموجود بين الأمهات العاملات وغير العاملات في تعويد الأبناء على التعامل فيما بينهم بالإحترام والتفاهم والصدق.

وضعية الأمهات / تعويد الأبناء على بالإحترام والتفاهم والصدق.	أمهات عاملات		أمهات غير عاملات		المجموع		كا^2 المحسوب = 8.58	معامل كرامر Q= 0.19
	ت	%	ت	%	ت	%		
بصفة كبيرة	41	68.33	35	85.33	76	63.33	كا^2 المجدولة = 5.99 $\alpha = 0.05$ و df = 2	العلاقة المتغيرين متوسطة
بصفة متوسطة	19	31.67	12	20	31	25.83		
بصفة قليلة	-	-	13	21.67	13	10.83		
المجموع	60	100	60	100	120	100	لا يوجد اختلاف دال بين أمهات عاملات وغير عاملات .	

نلاحظ من خلال الجدول أن 68.33% من الأمهات العاملات تعودن أبنائهن على التعامل فيما بينهم بالإحترام والتفاهم والصدق بصفة كبيرة وان 31.67% منهن غير عاملات تقمن بذلك بصفة متوسطة بينما نجد أن 58.33% من مجموع الأمهات غير العاملات تقمن بذلك بصفة كبيرة و 20% منهن تقمن بذلك بصفة متوسطة و 21.67% منهن تقمن بذلك بصفة قليلة من هذا نجد أن هناك اختلاف بين النساء العاملات وغير العاملات في

تعويد الأبناء التعامل فيما بينهم بالإحترام والتفاهم والصدق وهذا الإختلاف دال عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$ و $df = 2$) حيث قدر كا^2 المحسوب 8.85 وهو أكبر من كا^2 المجدول الذي = 5.99، أما عن معامل كرامر فنجده يساوي 0.27 أي أن العلاقة بين وضعية الأم (تعمل – لا تعمل) وتعويد أبنائهن على التعامل فيما بينهم بالإحترام والتفاهم والصدق متوسطة وهي دالة عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$.

كما تتلقى الأم دعوات من طرف الأهل أو الأصدقاء سواء كان ذلك في الحفلات العائلية أو لقضاء وقت للتسلية والسهر غير أن وجود الأبناء يعيقها لهذا تجد نفسها مجبرة على أخذهم أو تركهم في مكان معين، فأفراد مجموعة البحث تعتمدن الطرق التالية:

الجدول رقم (27): يبين الإختلاف الموجود بين الأمهات العاملات وغير العاملات في الطرق التي تعتمدها المبحوثات في حالة دعوتهن.

وضعية الأمهات / الطرق	أمهات عاملات		أمهات غير عاملات		المجموع		كا^2 المحسوب = 19.30	معامل كرامر Q= 0.40
	ت	%	ت	%	ت	%		
موافقتها على الدعوة	21	35	23	38.33	44	36.67	كا^2 المجدولة = 11.07 $\alpha = 0.05$ و $df = 2$	العلاقة المتغيرين متوسطة
تتركهم عند الأم أو الحماة	18	30	14	23.33	32	53.33		
تتركهم وحدهم في البيت	15	25	5	8.33	20	16.66		
تتركم عند الجارة	3	5	18	30	21	17.50	لا يوجد اختلاف دال بين أمهات عاملات وغير عاملات .	
مع المربية في حالة ما إذا كانوا صغارا	-	-	-	-	-	-		
المجموع	60	100	60	100	120	100		

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك اختلاف بين الأمهات العاملات وغير العاملات في الطريقة التي تعتمدنها للتخلص من عائق وجود الأبناء حيث نجد أن 35% من الأمهات تأخذ أبنائها معها إلى الدعوة و 30% منهن تتركهم وحدهم في البيت و 5% تتركهم مع المربية أما عن الأمهات غير العاملات نجد أن 8.33% منهن تأخذهن إلى الدعوة و 23.33% منهن تتركهن مع الأم أو الحماة 8.33% منهن تتركهم وحدهم بالبيت.

كما نجد أن هذا الإختلاف دال عند إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$ و $df = 5$) حيث وجدنا كا^2 المحسوبة تقدر بـ 19.30 أكبر من كا^2 المجدول والذي يساوي 11.07.

أما عن العلاقة بين وضعية الأمهات (تعمل – لا تعمل) والطريقة التي تعتمدها الأم في التخلص من عائق وجود الأبناء في حالة دعوتها من طرف الأهل أو الأصدقاء فهي علاقة متوسطة حيث حدد معامل كرامر بـ $Q= 0.40$ وهي دال عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$.

ومن الأساليب التي تعتمدها الأمهات في تنشئة أبنائها تعليمهم النظام والإحترام في البيت والتي تتضمن التوجيهات التي تحرص الأم على توجيهها إلى أبنائها والتي كانت كما يلي:

الجدول رقم (28): يبين الإختلاف الموجود بين الأمهات العاملات وغير العاملات في تعليم الأبناء النظام داخل المنزل.

وضعية الأمهات / الطرق	أمهات عاملات		أمهات غير عاملات		المجموع		$كا^2$ المحسوب = 17.80	معامل كرامر Q= 0.40
	ت	%	ت	%	ت	%		
تحديد وقت الدخول إلى المنزل	13	21.67	20	33.33	33	27.5	$كا^2$ المجدولة = 7.82	علاقة إرتباطية متوسطة بين الوضعية المهنية للأم وأساليب المعتمدة في تعليم الابناء النظام
تعويدهم المحافظة على نظافة المنزل وترتيبه	2	3.33	15	25	27	22.5	α = 0.05 و df = 2	
تحديد وقت الدراسة والنوم والواجبات الغذائية	36	60	22	36.67	58	48.33		
أكثر من أسلوب	9	15	3	5	12	10	لا يوجد اختلاف دال بين أمهات عاملات وغير عاملات .	
المجموع	60	100	60	100	120	100		

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك إختلاف بين النساء العاملات وغير العاملات في أساليب تعليم الأبناء، داخل المنزل حيث نجد أن 60% من الأمهات العاملات تعتمدن على تحديد وقت الدراسة والعب والنوم و 21.67% منهن يحددن وقت الدخول إلى المنزل و 3.33% منهن يقمن بتعويدهم المحافظة على النظافة وترتيب البين و 15% منهن تعتمدن على أكثر من أسلوب.

بينما نجد أن 48.33% من مجموع الأمهات غير العاملات تعتمدن على تحديد وقت الدراسة واللعب والنوم كأسلوب لتعليم الأبناء النظام داخل المنزل و 33.33% منهن تعتمدن على تحديد وقت الدخول إلى المنزل و 25% تعتمدن أكثر من أسلوب لذاك.

كما أن هذا الإختلاف دال إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$ و $df = 3$) حيث توصلنا إلى أن كا^2 المحسوب > كا^2 المجدول كما أنه بحساب معامل كرامر نجد أن العلاقة بين وضعية الأم (تعمل – لا تعمل) والأساليب المعتمدة في تعليم الأبناء النظام والذي قدر بـ 0.40 وهي علاقة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.050$.

في بعض الأحيان لا ينصاع الأبناء لتوجيهات وتنبيهات الأم وتفاديا لإستمرارية هذا السلوك تعتمد الأمهات عدة أساليب حيث كانت عند المبحوثات كما يلي:

الجدول رقم (29): يبين الإختلاف الموجود بين الأمهات العاملات وغير العاملات في طريقة التعامل مع الأبناء في حالة عدم انصياع الأبناء لتوجيهاتهن.

وضعية الأمهات / طريقة التعامل	أمهات عاملات		أمهات غير عاملات		المجموع		كا^2 المحسوب = 9.97	معامل كرامر Q= 0.30
	ت	%	ت	%	ت	%		
تنبيههم والطلب منهم عدم تكرار ذلك	21	35	29	41.33	50	41.67	كا^2 المجدولة = 9.49 $\alpha = 0.05$ $df = 4$	العلاقة بين المتغيرين متوسطة
معاقبتهم بالضرب	11	18.33	15	25	26	21.67		
معاقبتهم بعدم التحدث	13	21.67	6	10	19	15.83		
أكثر من أسلوب	1	1.67	4	6.67	5	4.17	اختلاف دال بين أمهات عاملات وغير عاملات .	
طلب من الزوج معاقبتهم	14	23.33	6	10	20	16.67		
المجموع	60	100	60	100	120	100		

يتضح من خلال الجدول أن هناك اختلاف بين الأمهات العاملات والأمهات غير العاملات في طريقة التعامل مع الأبناء في حالة عدم انصياع لتوجيهاتهن، حيث نجد أن 35% من الأمهات العاملات تنبههن وتطلبن منهم عدم تكرار ذلك مقابل ذلك نجد 41.33% من

الأمهات غير العاملات تقمن بذلك، كما أن 23.332% من الأمهات العاملات تطالبن من زوجهن معاقبة الأبناء في حالة عدم الإنصياع لتوجيهاتهن بمقابل نجد 10% من الأمهات العاملات تقمن بذلك وأن 21.67% من الأمهات العاملات تعاقبن أبنائهن بعدم التحدث إليهم بمقابل نجد 105 غير العاملات تقمن بذلك ونجد أن 18.33% من الأمهات العاملات تقمن بمعاقبة أبنائها بالضرب في حالة عدم الإنصياع لتوجيهاتهن بمقابل نجد أن 25% من الأمهات غير العاملات تقمن بذلك بمقابل نجد أن 1.67% من الأمهات العاملات تعتمدن أكثر من أسلوب لذلك. كما نجد أن 6.67% من الأمهات غير العاملات تعتمدن أكثر من أسلوب لذلك.

وهذا الإختلاف دال إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$ و $df = 4$) حيث نجد أن كا^2 المحسوبة تقدر بـ 9.97 وهي أكبر من كا ^{2} المجدول والتي تساوي 9.49.

أما العلاقة بين وضعية الأم (تعمل – لا تعمل) والأساليب التي تعتمدها الأم في حالة عدم انصياع الأبناء لتوجيهاتها متوسطة حيث قدر معامل كرامر = 030 وهي دالة عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$.

في بعض الأوقات تقوم الأم بتصرفات خاطئة أمام الأبناء وتفاديا للإحراج أو تعلم الأبناء له فهي تعتمد عدة أساليب لذلك، حيث كانت هذه الأساليب عند المبحوثات كما يلي:

الجدول رقم (30): يبين الإختلاف الموجود بين الأمهات العاملات وغير العاملات في تصرفاتهن عندما تخطأن.

وضعية الأمهات / تصرفات الأم عند قيامها بالخطأ	أمهات عاملات		أمهات غير عاملات		المجموع		كا^2 المحسوب = 2.04	معامل كرامر Q= 0.13
	ت	%	ت	%	ت	%		
تطلب منهم التستر عليها وإخفاء الأمر عن الزوج	14	23.33	17	28.33	31	25.83	كا^2 المجدولة = 7.82 $0.05 = \alpha$ و $3 = df$	علاقة المتغيرين ضعيفة وغير دالة إحصائيا
تطلب منهم عدم القيام بنفس السلوك	32	53.33	27	45	59	49.16		
لا أبالي ولا أعلق على الأمر	13	21.67	13	21.67	26	21.67		
أكثر من أسلوب	1	1.67	3	5	4	3.33	لا يوجد اختلاف دال إحصائيا بين أمهات عاملات وغير عاملات .	
المجموع	60	100	60	100	120	100		

نلاحظ من خلال الجدول أن 53.33% من الأمهات العاملات تطلب من أبنائهن عدم القيام بالسلوك الخاطئ، وأن 23.33% منهن تطلب منهم التستر عليها وإخفاء الأمر عن الزوج وأن 21.67 % لا تبالين ولا تعلق على الأمر، ونجد أن 1.67% منهن تعتمدن أكثر من أسلوب بينما نجد أن 45% من الأمهات غير العاملات تطلب من أبنائها عدم القيام بالسلوك الخاطئ الذي قامت به أن 28.33% منهن تطلبن منهم التستر عليهن وإخفاء الأمر عن الزوج ونجد أن 21.67% منهن لا تبالين ولا يتعلق منهم التستر عليهن وإخفاء الأمر عن الزوج ونجد أن 21.67% منهن لا تبالين ولا تعلق على الأمر بينما نجد أن 5% منهن تقمن بأكثر من أسلوب.

وهذا الإختلاف يسن الأمهات العاملات وغير العاملات غير دال إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$ و $df = 3$) حيث نجد أن كا^2 المحسوبة أقل من كا^2 المجدول.

أما عن العلاقة بين وضعية الأم (تعمل – لا تعمل) وتصرفاتهم عندما تخطئن علاقة ضعيفة حيث قدر معامل كرامر = 0.13 وهي غير دالة عند مستوى الدلالة α = 0.05.

كما أن تخصيص الأم وقت معين لأبنائها مهم في تربيتهم وتنشئتهم وهذا لكي يشعرون بوجودها وبإهتمامها فهي تقضي هذا الوقت مع أبنائها بقيام بأمور مختلفة تختلف من أم لأخرى حيث تقضي المبحوثات هذا الوقت كما يلي:

الجدول رقم (31): يبين الإختلاف الموجود بين الأمهات العاملات وغير العاملات في الأمور التي تقوم بها في الأوقات المخصصة للأبناء.

وضعية الأمهات / نصيب الأبناء من وقتهن	أمهات عاملات		أمهات غير عاملات		المجموع		كا² المحسوب = 4.14	معامل كرامر Q= 0.19
	ت	%	ت	%	ت	%		
لمناقشة والتحاور حول أمور المنزل	14	23.33	16	26.67	30	25	كا² المجدولة = 11.07 0.05 = α 5 = df	العلاقة بين المتغيرين ضعيفة
لمشاهدة التلفزيون ومشاركتهم أوقات الفراغ	19	31.67	20	33.33	39	19.5		
لمناقشة المشاكل المتعلقة بهم	16	36.67	13	21.67	29	24.17		
في وقت الفراغ أقوم بعدة أشياء مع أبنائي	6	10	10	16.67	16	13.33	لا يوجد إختلاف بين أمهات عاملات وغير عاملات في أساليب قضاء وقت الفراغ .	
لا يكفيني الوقت	5	8.33	1	1.67	6	5		
المجموع	60	100	60	100	120	100		

نلاحظ من خلال الجدول أن 31.67% من مجموع الأمهات عاملات تقضي الوقت المخصص لأبنائها في مشاهدة التلفزيون ومشاركتهم أوقات الفراغ بالمقابل نجد أن 33.33 من الأمهات غير العاملات تقمن بذلك وأن 36.67 % من الأمهات العاملات

تقضين الوقت المخصص للأبناء في مناقشة المشاكل الخاصة بهم. بالمقابل نجد 21.67% من الأمهات غير العاملات تقمن بذلك ونجد أن 23.33% من الأمهات العاملات تقمن بمناقشة والتحاور حول الأمور الخاصة بالمنزل في الأوقات المخصصة لأبنائها وبمقابل 26.67% من الأمهات غير عاملات تقمن بذلك، بينما تقضي 10% من الأمهات العاملات الوقت المخصص للأبناء في عدة أشياء في مقابل ذلك نجد أن 16.67% من الأمهات غير العاملات تقمن بذلك، كما نجد أن 8.33% من الأمهات العاملات لا تجد وقت تخصصه للبقاء مع أبنائها بالمقابل نجد 1.67% من الأمهات غير العاملات لا تجد وقت تخصصه لأبنائها أي أن هناك اختلاف بين المجموعتين في طرق قضاء الوقت المخصص للأبناء.

غير أن هذا الإختلاف غير دال إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$ و $df = 5$) حيث نجد كا2 المحسوبة < كا2 المجدولة.

أما عن العلاقة بين وضعية الأمهات (تعمل – لا تعمل) وطرق قضاء الوقت المخصص للأبناء علاقة ضعيفة وغير دالة عند $\alpha = 0.05$. حيث قدر معامل كرامر = 0.19.

كما أنه الأمور التي تحرص الأم على تعليم أبنائها آداب الأكل والجلوس فهي مظاهر تبرز حسن التنشئة الإجتماعية والتربية حيث نجد أن مدى اعتماد المبحوثات على تعليم أبنائهن هذا الأمر كما يلي:

الجدول رقم (32): يبين الإختلاف الموجود بين الأمهات العاملات وغير العاملات في أساليب تعليم الأبناء آداب الأكل والجلوس.

وضعية الأمهات / تعلم الأبناء آداب الأكل والجلوس	أمهات عاملات		أمهات غير عاملات		المجموع		كا^2 المحسوب = 0.48	معامل كرامر Q= 0.064
	ت	%	ت	%	ت	%		
بإستمرار	50	83.33	47	78.33		80.83	كا^2 المجدولة = 5.99 α = 0.05 و df = 2	العلاقة المتغيرين ضعيفة جدا
أحيانا	10	16.67	13	21.67		19.17		
أبدا	-	-	-	-	-	-		
المجموع	60	100	60	100	120	100	اختلاف دال إحصائيا بين أمهات عاملات وغير عاملات في إتخاذ القرارات	

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك اختلاف بين الأمهات العاملات والغير عاملات في تعليم أبنائهن آداب الأكل والجلوس حيث نجد أن 83.33% من الأمهات العاملات تقمن بذلك بإستمرار ونجد أن 16.67% منهن تقمن بذلك أحيانا كما نجد أن 78.33% من مجموع الأمهات غير العاملات تقمن بذلك بإستمرار، و 21.67% منهن تقمن بذلك أحيانا.

غير أن هذا الإختلاف غير دال إحصائيا عند مستوى الدلالة (α = 0.05 و df = 2) حيث أن كا ^{2} المحسوبة أقل من كا ^{2} المجدولة (كا ^{2} المحسوبة = 0.48، و كا^2 المجدولة = 5.99).

أما العلاقة بين وضعية الأم (تعمل- لا تعمل) ومدى تعلم للأبناء لآداب الأكل والجلوس ضعيفة جدا حيث قدر معامل كرامر Q= 0.064 وهذه العلاقة غير دالة عند α = 0.05.

تحرص الأم على تعليم أبنائها آداب استقبال الضيوف لغرض تنشئتهم على حسن الخلق والسلوك ولكل أم طريقة في ذلك حيث كانت بالنسبة للمبحوثات كما يلي:

الجدول رقم (33): يبين الإختلاف الموجود بين الأمهات العاملات وغير العاملات في أساليب تعليم الأبناء آداب استقبال الضيوف.

وضعية الأمهات / آداب إستقبال الضيوف	أمهات عاملات		أمهات غير عاملات		المجموع		$كا^2$ المحسوب = 3.59	معامل كرامر Q= 0.17
	ت	%	ت	%	ت	%		
السلام وإلقاء التحية	50	83.33	45	75	95	79.17	$كا^2$ المجدولة = 5.99 α = 0.05 و df = 2	العلاقة المتغيرين ضعيفة
منعهم من الجلوس معهم	70	11.67	14	23.33	21	17.50		
الأسلوبين معا	3	5	1	1.67	4	3.34		
المجموع	60	100	60	100	120	100	اختلاف دال إحصائيا بين أمهات عاملات وغير عاملات في إتخاذ القرارات	

نلاحظ من خلال الجدول أن 83.33% من مجموع الأمهات العاملات تعتمد على تعليم أبنائها آداب استقبال الضيوف من خلال السلام وإلقاء التحية و1.67% منهن تمنعهن من الجلوس معهم و5% منهن تعتمدن الأسلوب معا. أما الأمهات غير العاملات فإن 75% منهن تعلمن أبنائهم السلام وإلقاء التحية و23.33% منهن تمنعهن من الجلوس معهم و1.67% منهن تعتمدن الأسلوبين معا.

من خلال ما سبق نجد أن هناك اختلاف بين الأمهات العاملات وغير العاملات في أساليب تعليم الأبناء آداب استقبال الضيوف غير أن هذا الاختلاف غير دال إحصائيا عدد مستوى الدلالة (α = 0.05 df = 2)، حيث نجد أن $كا^2$ المحسوبة أقل من $كا^2$ المجدولة.

أما العلاقة بين وضعية الأم (تعمل – لا تعمل) والأساليب المعتمدة في تعليم الأبناء آداب استقبال الضيوف فهي علاقة ضعيفة، حيث قدر معامل كرامر Q = 0.17 وهذه العلاقة غير دالة عند مستوى الدلالة α= 0.05.

في العطل الأسبوعية والمدرسية يرغب الأبناء في بعض الأحيان المبيت خارج المنزل سواء عند الأهل أو عند الأصدقاء وهذا الأمر عند بعض الأمهات مقبول وعند البعض الآخر مرفوض حيث أن موقف المبحوثات منه كما يلي:

الجدول (34): الاختلاف الموجود بين الأمهات العاملات وغير العاملات في السماح لأبناء بالمبيت خارج البيت.

وضعية الأمهات / المبيت خارج البيت	أمهات عاملات		أمهات غير عاملات		المجموع		كا^2 المحسوب = 3.56	معامل كرامر Q= 0.17
	ت	%	ت	%	ت	%		
نعم	53	88.33	45	75	98	81.67	كا^2 المجدولة = 3.84	العلاقة المتغيرين ضعيفة
لا	7	11.67	15	25	22	18.33	0.05 = α و df = 1	
المجموع	60	100	60	100	120	100	اختلاف دال إحصائيا بين أمهات عاملات وغير عاملات في إتخاذ القرارات	

تتضح من خلال الجدول أن هناك اختلاف بين الأمهات العاملات وغير العاملات في إمكانية السماح للأبناء بالمبيت خارج المنزل حيث نجد 83.33% من مجموع الأمهات غير العاملات تسمح لأبنائها بالمبيت خارج المنزل و25% منهن لا تسمحن بذلك، غير أن هذا الاختلاف غير دال إحصائيا عند مستوى الدلالة (α= 0.05 df = 1) حيث أن كا^2 المحسوب بـ 3.56 وهو أقل من كا^2 المجدول الذي يساوي 3.84.

والعلاقة بين وضعية الأم (تعمل – لا تعمل) وإمكانية السماح لأبناء بالمبيت خارج البيت علاقة ضعيفة وغير دالة عند مستوى الدلالة α= 0.05، حيث قدر معامل كرامر بـ Q= 0.17.

أما عن الأماكن التي يمكن أن تسمح لهم بالمبيت فيها كانت عند المبحوثات كما يلي:

الجدول رقم (35): يبين الإختلاف بين الأمهات العاملات وغير العاملات في الأماكن التي يسمحن لأبنائهم بالمبيت فيه.

وضعية الأمهات / الأماكن التي تسمح لهم بالمبيت	أمهات عاملات		أمهات غير عاملات		المجموع		كا² المحسوب = 3.034	معامل كرامر Q= 0.16
	ت	%	ت	%	ت	%		
المخيمات الصيفية	8	12.33	13	21.67	21	17.50	كا² المجدولة = 7.82 α = 0.05 و df = 3	العلاقة المتغيرين ضعيفة جدا
الخرجات الجامعية والمدرسية	8	12.33	5	8.33	13	10.83		
دعوتهم عن الأصدقاء	4	12.33	5	11.67	11	9.17		
المبيت عند الأهل	40	66.67	35	58.33	75	62.50	اختلاف دال إحصائيا بين أمهات عاملات وغير عاملات في إتخاذ القرارات	
المجموع	60	100	60	100	120	100		

نلاحظ من خلال الجدول 66.67% من مجموع الأمهات العاملات تسمحن لأبنائهن بالمبيت عند الأهل و12.33% منهن تسحن لهم في حالة الخرجات الجامعية أو المدرسية، ونفس النسبة تسمحن لهم في حالة المخيمات الصيفية و6.67% منهن تسمحن لهم في حالة دعوتهم من طرف الأصدقاء بينما نجد أن 58.33% من النساء غير العاملات تسمحن لأبنائهن بالمبيت عند الأهل وأن 21.67% منهن تسمحن لهن بالمبيت في حالة المخيمات الصيفية و11.67% تسمحن لهن في حالة دعوتهم من طرف الأصدقاء و8.33% منهن تسمحن لهم في حالة المخيمات الصيفية.

وهذا الاختلاف الموجود بين الأمهات العاملات وغير العاملات غير دال إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$ df $= 3$) حيث قدر كا² المحسوب بـ 3.034 وهي أقل من كا² المجدول = 7.82.

والعلاقة بين وضعية الأم (تعمل – لا تعمل) والأماكن التي تسمح لهم بالمبيت فيها علاقة ضعيفة حيث قدر معامل كرامر Q = 0.16 وهي غير دالة عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$

كما أن الإشراك الأبناء في التخطيط والبرمجة لمشاريع الأسرة أمر مهم يزيد الطفل الشعور بأهميته ودوره في الأسرة وهذا ما يسمح له منافسة الآباء حول الأمور الخاصة بالأسرة ويكسبه ثقة في نفسه ويشعره بالإنتماء في الأسرة، حيث أن المبحوثات تعتمد في ذلك على عدة أساليب والتي هي كما يلي:

الجدول رقم (36): يبين الإختلاف بين الأمهات العاملات والأمهات غير العاملات في إشتراك الأبناء في التخطيط والبرمجة في مشاريع الأسرة.

وضعية الأمهات / إشتراك الأبناء	أمهات عاملات		أمهات غير عاملات		المجموع			
	ت	%	ت	%	ت	%	كا ^{2} المحسوب = 15.54	معامل كرامر Q= 0.36
إشراكهم في شراء الآلات	9	15	9	15	18	15	كا ^{2} المجدولة = 11.07 $\alpha = 0.05$ و df = 5	العلاقة المتغيرين متوسطة
إشراكهم في تحديد أماكن العطل الصيفية	17	28.33	15	25	32	26.67		
إشراكهم في طريقة الأكلات التي تطهوها في كل وجبة	10	16.67	12	20	22	18.33		
إشراكهم في طريقة التعامل مع ميزانية الأسرة	8	13.33	5	8.33	13	10.83	اختلاف دال إحصائيا بين أمهات عاملات وغير عاملات في إتخاذ القرارات	
أكثر من أسلوب	9	15	-	-	9	7.5		
لا أشرك أبنائي في التخطيط	7	11.67	19	31.67	26	21.67		
المجموع	60	100	60	100	120	100		

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك اختلاف بين الأمهات العاملات وغير العاملات في أساليب إشتراك الأبناء في التخطيط وبرمجة المشاريع الأسرية حيث نجد أن 28.33% من الأمهات العاملات تعتمدن على إشراك أبنائهن في تحديد الأماكن التي يقضون بها العطل الصيفية و 16.67% منهن تشركهن في الأكلات التي تطهوها في كل وجبة و 15% منهن تشركن أبنائهن في شراء الأثاث. بينما نجد أن 13.33% منهن تشركن أبنائهن في طريقة التعامل مع ميزانية الأسرة كما أن 15% منهن تعتمدن أكثر من أسلوب بينما نجد أن 11.67% لا يشرك أبنائهن في التخطيط والبرمجة في مشروعات الأسرية.

أما الأمهات غير العاملات نجد أن 31.67% منهن لا تشرك أبنائها في التخطيط وبرمجة مشاريع الأسرة و 25% منهن يشركن أبنائهن في الأكلات التي تطهوها في كل وجبة و 15% منهن تشركهن في شراء الأثاث للمنزل و 8.33% منهن تشركهن في طريقة صرف ميزانية الأسرة.

وهذا الإختلاف بين الأمهات العاملات وغير العاملات في أساليب إشراك الأبناء في التخطيط والبرمجة لمشروعات الأسرة دال إحصائيا عند مستوى الدلالة

($\alpha = 0.05$ df = 5) حيث قدر كا2 المحسوب بـ 15.54 وهو أكبر من كا2 المجدول = 11.07 .

أما عن العلاقة بين وضعية الأم (تعمل – لا تعمل) وأساليب إشراك الأبناء في تخطيط وبرمجة مشاريع الأسرة علاقة متوسطة حيث قدر معامل كرامر Q= 0.36 وهي دالة عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$ df = 5).

وقد يتأثر تعامل الأم مع أبنائها ببعض العوامل التي تشعر أحد الأبناء بالنقص لهذا على الأم أن تتعامل مع كل أبنائها بقدر من المساواة لكي تكون شخصيتهم متزنة حيث أن الأساليب التي تعتمدها المبحوثات لتحقيق ذلك كانت مايلي:

الجدول رقم (37): يبين الإختلاف بين الأمهات العاملات والأمهات غير العاملات في معاملة الأبناء بالمساواة.

وضعية الأمهات / معاملة الأبناء بالمساواة	أمهات عاملات		أمهات غير عاملات		المجموع		كا^2 المحسوب = 3.36	معامل كرامر Q= 0.17
	ت	%	ت	%	ت	%		
دون أن يتأثر ذلك بترتيبهم	35	58.33	40	66.67	75	62.5	كا^2 المجدولة = 7.82 α = 0.05 و df = 3	العلاقة المتغيرين ضعيفة
دون أن يتأثر ذلك الجنس الأبناء	13	21.67	15	25	28	23.33		
دون أن يتأثر بتحصيلهم الدراسي	7	11.67	3	5	10	8.33		
لا أستطيع أن أتعامل بالمساواة بينهم	5	8.33	2	3.33	7	5.84	اختلاف دال إحصائيا بين أمهات عاملات وغير عاملات في إتخاذ القرارات	
المجموع	60	100	60	100	120	100		

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك اختلاف بين الأمهات العاملات وغير العاملات في الأساليب التي تتعامل بها لتحقيق المساواة بين أبنائها حيث نجد أن 58.33% من الأمهات العاملات تحاولن أن لا يتأثر تعملهن مع أبنائهن بترتيبهم، كما نجد أن 21.67% من مجموع الأمهات العاملات تحاولن أن لا يتأثر تعملهن مع أبنائهن بجنسهم (ذكرا / أنثى) و 11.67% منهن تحاولن أن لا يتأثر تعاملهن مع أبنائهن بتحصيلهم الدراسي و 8.33% منهن لا تستطعن التعامل معهم بالمساواة، بالمقابل نجد أن من الأمهات غير العاملات من تحاولن أن لا يتأثر تعاملهن مع أبنائهن بترتيبهم، كما أن 25 % منهن تحاولن أن لا يتأثر تعاملهن مع أبنائهن بترتيبهم، كما أن 25% منهن تحاولن أن لا يتأثر تعاملهن مع أبنائهن بجنس الأبناء (ذكر/ أنثى) و 3.33% منهن تحاولن أن لا يتأثر تعاملهن بتحصيلهم الدراسي، كما أن 3.33% منهن لا تستطعن التعامل مع الأبناء بالمساواة.

كما أن هذا الإختلاف بين الأمهات العاملات وغير العاملات في أساليب تحقيق المساواة بين الأبناء غير دال إحصائيا عند مستوى الدلالة (α = 0.05 df =3) حيث نجد أن كا2 المحسوب والتي تقدر بـ 3.36 أقل من كا2 المجدول = 7.82.

أما عن العلاقة بين وضعية الأم (تعمل – لا تعمل) وأساليب تحقيق المساواة في التعامل مع الأبناء وعلاقة ضعيفة حيث قدر معامل كرامر Q= 0.17 وهذه العلاقة غير دالة عند مستوى الدلالة α= 0.05.

الإستنتاج الخاص بالفرضية الأول:

نستنتج من النتائج السابقة التي تخص أسئلة المحور الأول حول مؤشرات أساليب التنشئة الإجتماعية – الخاصة بالفرضية الأولى نجد مايلي:

الجدول رقم (38): يبين الإختلاف بين الأمهات العاملات والأمهات غير العاملات في مدى تعليم الأبناء بالمساواة.

مؤشرات التنشئة الإجتماعية	الإختلاف بين أمهات عاملات وأمهات غير عاملات	قوة العلاقة بين وضعية الأم وأساليب التنشئة الإجتماعية
1- تشجع الأبناء على السلوك المرغوب.	الإختلاف دال إحصائيا	علاقة متوسطة ودالة إحصائيا
2- متابعة الأبناء في دراستهم.	الإختلاف دال إحصائيا	علاقة مرتفعة ودالة إحصائيا
3- مساعدة الأبناء في إختيار الأصدقاء.	الإختلاف غير دال إحصائيا	علاقة ضعيفة و غير دالة إحصائيا
4- مراقبة البرامج التلفزيونية.	الإختلاف دال إحصائيا	علاقة متوسطة ودالة إحصائيا
5- أساليب تعديل سلوك الأبناء.	الإختلاف دال إحصائيا	علاقة متوسطة ودالة إحصائيا
6- مناقشة الأبناء في الأمور الخاصة بهم.	الإختلاف دال إحصائيا	علاقة متوسطة ودالة إحصائيا
7- تشجيع الأبناء في اتخاذ القرارات الخاصة بهم.	الإختلاف غير دال إحصائيا	علاقة ضعيفة وغير دالة إحصائيا
8- تعويد الأبناء الإحترام والتفاهم والصدق فيما بينهم.	الإختلاف دال إحصائيا	علاقة متوسطة ودالة إحصائيا
9- تصرفات الأم في حالة الدعوة من طرف العائلة أو الأصدقاء.	الإختلاف دال إحصائيا	علاقة متوسطة ودالة إحصائيا
10-تعليم الأبناء النظام والإلتزام داخل المنزل.	الإختلاف دال إحصائيا	علاقة متوسطة ودالة إحصائيا
11-تصرفات الأم في حالة عدم انصياع الأبناء لتوجيهاتها.	الإختلاف دال إحصائيا	علاقة متوسطة ودالة إحصائيا
12-تصرفات الأم في حالة الخطأ أمام الأبناء.	الإختلاف غير دال إحصائيا	علاقة ضعيفة و غير دالة إحصائيا

13-طرق قضاء وقت الفراغ مع الأبناء.	الإختلاف غير دال إحصائيا	علاقة ضعيفة و غير دالة إحصائيا
14-تعليم الأبناء آداب الأكل والجلوس.	الإختلاف غير دال إحصائيا	علاقة ضعيفة و غير دالة إحصائيا
15- آداب استقبال الضيوف.	الإختلاف غير دال إحصائيا	علاقة ضعيفة و غير دالة إحصائيا
16-موقف الأمهات من المبيت خارج البيت.	الإختلاف غير دال إحصائيا	علاقة ضعيفة و غير دالة إحصائيا
17-الأماكن التي تسمح لهم بالمبيت.	الإختلاف غير دال إحصائيا	علاقة ضعيفة و غير دالة إحصائيا
18-إشراك الأبناء في التخطيط وبرمجة مشروعات الأسرة.	الإختلاف دال إحصائيا	علاقة ضعيفة و غير دالة إحصائيا
19-معاملة الأبناء بالمساواة.	الإختلاف غير دال إحصائيا	علاقة ضعيفة و غير دالة إحصائيا

يتضح من خلال الجدول أعلاه أنه هناك اختلاف دال إحصائيا عند α= 0.05. بين الأمهات العاملات والأمهات غير العاملات في عدد من مؤشرات التنشئة الإجتماعية والتي تمثل 10 من أصل 19 سؤال والتي هي الأسئلة (1-2-4-5-6-8-9-10-11-18)، كما نجد أنه هناك علاقة متوسطة دالة إحصائيا α= 0.05.يبين وضعية الأم (تعمل – لا تعمل) والمؤشرات التي تنص عليها الأسئلة السابقة كما نجد أن ليس هناك اختلاف دال إحصائيا في 9 مؤشرات الخاصة بأسئلة (3-7-12-13-14-15-126-17-19) وهناك علاقة ضعيفة وغير دالة إحصائيا عند α= 0.05 بين وضعية الأم (تعمل – لا تعمل) وأساليب التي تنص عليها الأسئلة السابقة.

وهذا ما يسمح لنا بقبول الفرضية الأولى التي مفادها: أن هناك اختلاف بين الأمهات العاملات والأمهات غير العاملات في أساليب التنشئة الإجتماعية وهناك علاقة ايجابية بين وضعية الأم (تعمل – لا تعمل) وأساليب التنشئة الإجتماعية.

2. الإختلاف بين الأمهات العاملات وغير العاملات في أساليب تلقين الأبناء تعاليم الدين:

لإبراز الإختلاف بين الأمهات العاملات وغير العاملات في أساليب تلقين الأبناء تعاليم الدين قامت الباحثة ببناء جداول مركبة بين وضعية الأمهات (عاملة، غير عاملة) وإجابتهن حول أسئلة المحور الثاني الذي يتضمن مؤشرات الخاصة بتلقين تعالي الدين والتي تتمثل في: تعليم الأبناء التشهد قبل النوم، أساليب تعليم الأبناء الصلاة، أساليب تعليم الأبناء الصوم، أساليب تعويد الأبناء مساعدة المحتاج والفقير، أساليب تعليم الأبناء قراءة وحفظ القرآن، أساليب تشجيع الأبناء على الذهاب إلى المسجد، الأوقات التي تحدث الأمهات الأبناء عن الرسول "صلى ا عليه وسلم" الملابس التي تسمح الأم بأبنائها ارتدائها وشرائها، أساليب تعليم الأبناء حسن التعامل مع الجيران، أساليب تعليم الأبناء السلوكيات الحلال والسلوكيات الحرام، مدى حث الأبناء على حسن الكلام والتصرف، مدى تعليم الأبناء حسن التعامل مع الآخرين، أساليب تعليم الأبناء الصدق وتفادي الكذب، أساليب تعويد الأبناء عدم ارتداء الملابس أمام بعضهم.

يعد النطق بالشهادتين أولى أركان الإسلام، لهذا فالأسرة الإسلامية تحرص على تعويد أبنائها على ذلك بتعليم الأبناء التشهد في أوقات مختلفة لكن التشهد قبل النوم هي أكثر الأوقات التي تلازم الأم ابنها عليه حيث كان مدى قيام المبحوثات بذلك كما يلي:

الجدول رقم (39): يبين الإختلاف بين الأمهات العاملات والأمهات غير العاملات في مدى تعلم الابناء التشهد قبل النوم.

وضعية الأمهات / مدى تعلم الأبناء التشهد	أمهات عاملات		أمهات غير عاملات		المجموع		كا^2 المحسوب = 8.08	معامل كرامر Q= 0.27
	ت	%	ت	%	ت	%		
بإستمرار	37	61.66	27	45	64	53.33	كا^2 المجدولة = 5.99 α = 0.05 و df = 2	العلاقة المتغيرين متوسطة
أحيانا	22	36.67	24	40	46	38.33		
أبدا	1	1.67	9	15	10	3.34		
المجموع	60	100	60	100	120	100	لا يوجد اختلاف دال بين أمهات عاملات وغير عاملات .	

نلاحظ من خلال الجدول أن 61.66%من مجموع الأمهات العاملات تقمن بتعليم أبنائهن التشهد قبل النوم و 36.67% تقمن بذلك أحيانا و 1.67% لا تقمن بذلك بينما نجد أن 45% من الأمهات غير العاملات تقمن بذلك بإستمرار و 40% تقمن بذلك أحيانا و 15% منهن لا تقمن بذلك.

من خلال ما سبق نجد أن هناك اختلاف بين الأمهات العاملات وغير العاملات في مدى تعليم الأبناء التشهد قبل النوم وهو دال عند مستوى الدلالة (α = 0.05 df=2) حيث قدر كا^2 المحسوبة أكبر من كا ^{2} المجدولة (كا^2 المحسوبة = 8.08 و كا2 المجدولة = 5.99)

والعلاقة بين وضعية الأم (تعمل – لا تعمل) ومدى تعلم الأبناء التشهد قبل النوم علاقة متوسطة وهي دالة عند مستوى الدلالة (α = 0.05 df =2).

كما أن الصلاة فريضة ا على كل مؤمن إذ أمر ا تعالى بها في كتابه، قال ا تعالى: "**فأقيموا الصلاة إن الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا**" [النساء 103].

فهي تطهر النفس وتزكيها وجعلها رسول ا عليه الصلاة والسلام القاعدة الثانية من قواعد الإسلام الخمسة[1]، لها تحاول الأسرة المسلمة تعليم الأبناء الصلاة بعد بلوغهم السن السابعة من خلال الأم والأب فالأساليب التي تعتمدها المبحوثات في ذلك كما يلي:

الجدول رقم (40): يبين الإختلاف بين الأمهات العاملات والأمهات غير العاملات في أساليب تعليم الأبناء الصلاة.

وضعية الأمهات / أساليب تعليم الأبناء الصلاة	أمهات عاملات		أمهات غير عاملات		المجموع		كا^2 المحسوب = 14.75	معامل كرامر Q= 0.35
	ت	%	ت	%	ت	%		
مشاركتهم الصلاة	19	31.67	26	43.33	45	37.5	كا^2 المجدولة = 5.99 α = 0.05 و df = 3	العلاقة المتغيرين متوسطة
تنبيههم على ضرورة وإلزامية الصلاة	25	41.67	18	30	43	35.83		
أخذهم إلى المسجد لأداء صلاة الجمعة	4	6.66	-	-	4	3.33		
أكثر من أسلوب	5	8.33	-	-	5	4.17	يوجد اختلاف دال بين أمهات عاملات وغير عاملات .	
تركهم يتعلمون ذلك وحدهم	7	11.67	16	26.67	23	19.17		
المجموع	60	100	60	100	120	100		

[1] أبو بكر جابر الجزائري، منهاج المسلم، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2003، ص 161.

يتضح من خلال الجدول أن هناك اختلاف بين الأمهات العاملات والأمهات غير العاملات في أساليب تعليم الأبناء الصلاة في سن مبكرة حيث نجد أن 41.67% من مجموع الأمهات العاملات تعتمدن على أسلوب تنبيه الأبناء على ضرورة وإلزامية الصلاة بالمقابل نجد 30% من الأمهات غير العاملات تقمن بذلك كما نجد أن 31.67% من الأمهات العاملات تشاركن أبنائهن الصلاة بينما نجد أن 43.33% من الأمهات غير العاملات تقمن بذلك ونجد كذلك 11.67% من الأمهات العاملات تتركن أبنائهن يتعلمون الصلاة لوحدهم بالمقابل نجد 26.67% من الأمهات العاملات تتركن أبنائهن يتعلمون الصلاة لوحدهم بالمقابل نجد 26.67% من الأمهات غير العاملات تقمن بذلك، كما تعتمد 11.67% من الأمهات العاملات أكثر من أسلوب لتعليم الأبناء الصلاة منذ الصغر.

كما أن هذا الإختلاف دال إحصائيا عند مستوى الدلالة (α = 0.05 df=4).

وصيام شهر رمضان واجب على كل مسلم لقوله تعالى: "**شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن هذي للناس وبينات من الهدي والفرقان فمن شهد منكم الشهر فليصمه**" [البقرة 185][1]، حيث تشجع الأسرة المسلمة من خلال الأم والأب أبنائها على الصيام في سن مبكرة وتأكيد عليه بعد بلوغهم حيث تعتمد المبحوثات لذلك الأساليب التالية:

[1] نفس المرجع، ص 230.

الجدول رقم (41): يبين الإختلاف بين الأمهات العاملات والأمهات غير العاملات في أساليب تعويد الأبناء الصوم.

وضعية الأمهات / أساليب تعليم الأبناء الصوم	أمهات عاملات		أمهات غير عاملات		المجموع		$كا^2$ المحسوب = 13.77	معامل كرامر 0.34
	ت	%	ت	%	ت	%		
تعويدهم على ذلك منذ الصغر	33	55	33	55	66	55	$كا^2$ المجدولة = 7.82 $0.05 = \alpha$ و $3 = df$	العلاقة المتغيرين متوسطة
تشجيعهم على ذلك بصوم ساعات محددة تدريجيا	7	11.67	19	31.66	26	21.66		
تأكيد على الصوم وإجبارهم عند البلوغ	16	26.67	7	11.67	23	19.17		
أكثر من أسلوب	4	6.66	1	1.67	5	4.17	اختلاف دال إحصائيا بين أمهات عاملات وغير عاملات في إتخاذ القرارات	
المجموع	60	100	60	100	120	100		

نلاحظ من خلال الجدول أن 55% من مجموع الأمهات العاملات تعودن أبنائهن على الصيام منذ الصغر ونجد نفس النسبة عند الأمهات غير العاملات.

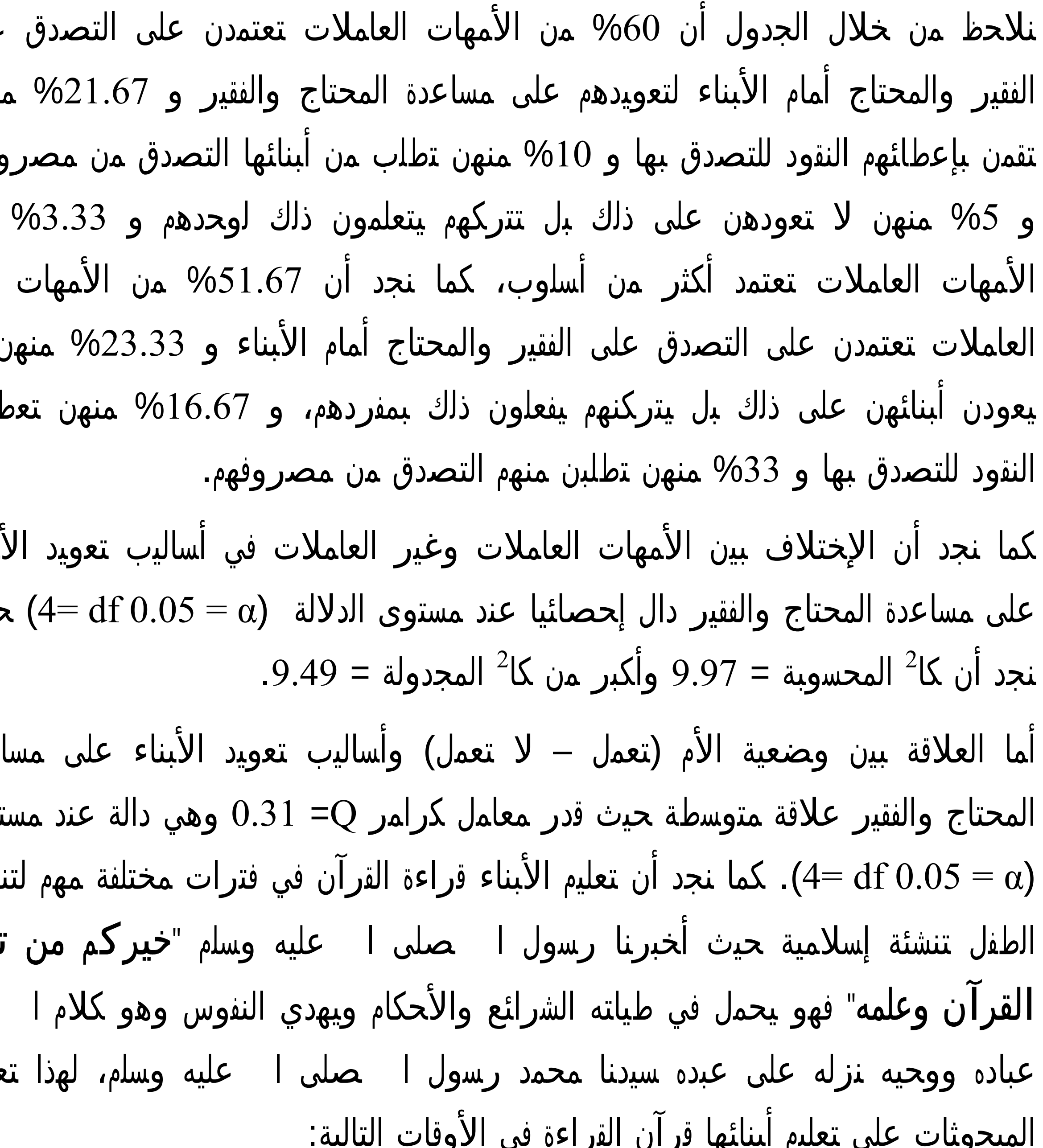
بينما نجد أن 26.97% من الأمهات العاملات تأكدن على الصوم وتجبرن أبنائهن عليه عند البلوغ مقابل 11.67% من الأمهات غير العاملات تقمن بذلك، ونجد أن 11.67% من الأمهات العاملات تشجعن أبنائهن الصوم لساعات محددة تدريجيا بالمقابل نجد 31.66% من الأمهات غير العاملات تقمن بذلك كما نجد أن 6.66% من الأمهات العاملات تعتمدن أكثر من أسلوب لتعليم الأبناء الصيام بالمقابل نجد 1.67% من الأمهات غير عاملات تقمن بذلك كما نجد أن الإختلاف بين الأمهات العاملات وغير العاملات في أساليب تعليم الأبناء الصوم دال إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$ $df=3$) حيث نجد أن $كا^2$ المحسوبة أكبر من $كا^2$ المجدولة ($كا^2$ المحسوبة = 13.77) و كا2 المجدولة = 7.82) كما نجد العلاقة بين وضعية الأم (تعمل – لا تعمل) وأساليب تعليم الأبناء

الصوم علاقة متوسطة، حيث قدر معامل كرامر بـ 0.34، وهي دالة عند مستوى الدلالة (α = 0.05 df =3).

فمساعدة المحتاج سمة من سمات المسلم فتعويد الطفل على هذه الخصلة تعلمه معنى التكافل والتعاون وتنمي لديه حب إعالة الغير مما يجعله في المستقبل من المزكين والمتصدقين ولكي يحقق ذلك فإن المبحوثات تعتمدن على الأساليب التالية:

الجدول رقم (42): يبين الإختلاف بين الأمهات العاملات والأمهات غير العاملات في أساليب تعويد الأبناء على مساعدة المحتاج الفقير.

وضعية الأمهات / مساعدة المحتاج والفقير	أمهات عاملات		أمهات غير عاملات		المجموع		كا^2 المحسوب = 9.97	معامل كرامر 0.29
	ت	%	ت	%	ت	%		
التصدق على الفقير والمحتاج	36	60	31	51.67	67	55.83	كا^2 المجدولة = 9.49 α = 0.05 و df = 4	العلاقة المتغيرين متوسطة
إعطائهم النقود للتصدق بها	13	21.67	10	16.67	23	19.16		
الطلب منهم الصدق من مصروفهم	6	10	5	8.33	11	9.17		
أعودهم بل أتركهم يتعلمون ذلك	3	5	14	23.33	17	14.17	اختلاف دال إحصائيا بين أمهات عاملات وغير عاملات في إتخاذ القرارات	
أكثر من أسلوب	2	3.33	-	-	2	1.67		
المجموع	60	100	60	100	120	100		



نلاحظ من خلال الجدول أن 60% من الأمهات العاملات تعتمدن على التصدق على الفقير والمحتاج أمام الأبناء لتعويدهم على مساعدة المحتاج والفقير و 21.67% منهن تقمن بإعطائهم النقود للتصدق بها و 10% منهن تطلب من أبنائها التصدق من مصروفهم و 5% منهن لا تعودهن على ذلك بل تتركهم يتعلمون ذلك لوحدهم و 3.33% من الأمهات العاملات تعتمد أكثر من أسلوب، كما نجد أن 51.67% من الأمهات فير العاملات تعتمدن على التصدق على الفقير والمحتاج أمام الأبناء و 23.33% منهن لا يعودن أبنائهن على ذلك بل يتركنهم يفعلون ذلك بمفردهم، و 16.67% منهن تعطيهم النقود للتصدق بها و 33% منهن تطلبن منهم التصدق من مصروفهم.

كما نجد أن الإختلاف بين الأمهات العاملات وغير العاملات في أساليب تعويد الأبناء على مساعدة المحتاج والفقير دال إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$ df =4) حيث نجد أن كا^2 المحسوبة = 9.97 وأكبر من كا^2 المجدولة = 9.49.

أما العلاقة بين وضعية الأم (تعمل – لا تعمل) وأساليب تعويد الأبناء على مساعدة المحتاج والفقير علاقة متوسطة حيث قدر معامل كرامر Q= 0.31 وهي دالة عند مستوى ($\alpha = 0.05$ df =4). كما نجد أن تعليم الأبناء قراءة القرآن في فترات مختلفة مهم لتنشئة الطفل تنشئة إسلامية حيث أخبرنا رسول ا صلى ا عليه وسلم "**خيركم من تعلم القرآن وعلمه**" فهو يحمل في طياته الشرائع والأحكام ويهدي النفوس وهو كلام ا إلى عباده ووحيه نزله على عبده سيدنا محمد رسول ا صلى ا عليه وسلم، لهذا تعتمد المبحوثات على تعليم أبنائها قرآن القراءة في الأوقات التالية:

الجدول رقم (43): يبين الإختلاف بين الأمهات العاملات والأمهات غير العاملات في أوقات قراءة القرآن.

وضعية الأمهات / الأساليب	أمهات عاملات		أمهات غير عاملات		المجموع		كا^2 المحسوب = 11.39	معامل كرامر 0.31
	ت	%	ت	%	ت	%		
في فترات الإمتحانات	10	16.66	25	41.67	35	29.67	كا^2 المجدولة = 9.49 α = 0.05 و df = 4	العلاقة المتغيرين متوسطة
في أوقات الفراغ	32	53.33	23	38.33	55	45.17		
في حالة المرض	10	16.67	5	8.33	5	12.5		
قبل النوم كل يوم	7	11.67	4	6.67	1	9.17	اختلاف دال إحصائيا بين أمهات عاملات وغير عاملات في إتخاذ القرارات	
لا أطلب منهم	1	1.67	3	5	4	3.33		
المجموع	60	100	60	100	120	100		

يتضح من خلال الجدول أن 53.33% من مجموع الأمهات العاملات تطلبن من أبنائهن قراءة القرآن في أوقات الفراغ و 16.67% منهن تقمن بذلك في فترات الإمتحانات و 16.66% منهن تطلبن منهم ذلك في حالة المرض و 11.67% منهن تطلبن منهم قراءة القرآن كل يوم قبل النوم و 1.67% منهن لا تطلبن منهم ذلك.

بينما نجد أن 41.67% من الأمهات غير العاملات تطلبن من أبنائهن قراءة القرآن في فترات الإمتحانات و 38.33% منهن تطلبن ذلك في أوقات الفراغ و 8.33 منهن تطلبن ذلك في حالة المرض و 6.67% منهن تطلبن منهم كل يوم قبل النوم و 5% منهن لا تطلبن ذلك، أي أكبر نسبة من الأمهات العاملات تطلبن من أبنائهن قراءة القرآن في أوقات الفراغ وأكبر نسبة من الأمهات غير العاملات تطلبن من أبنائهن ذلك في فترات لإمتحانات أي أن هناك اختلاف بين الأمهات العاملات وغير العاملات في أوقات طلب الأم من أبنائها قراءة القرآن.

وهو اختلاف دال إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$ df =4) حيث قدر كا^2 المحسوبة بـ 11.39 وهو أكبر من كا^2 المجدولة المقدرة بـ 9.49.

أما العلاقة بين وضعية الأم (تعمل – لا تعمل) والأوقات التي تطلب فيها الأم من أبنائها قراءة القرآن علاقة متوسطة حيث قدر كرامر Q= 0.35 وهي دالة عند (α0.05 df =4).

يعتبر تشجيع الأبناء للذهاب إلى المسجد من الصغر مهم لتعويدهم عليه وتنمي لديهم الرغبة في الصلاة في المساجد في جميع الصلوات وتبعث فيهم التواصل مع المسجد والإستمرارية على ذلك عن الكبر لهذا تحرص الأمهات والآباء على هذه الطريقة حيث تعتمد المبحوثات لتحقيق ذلك على الأساليب التالية:

الجدول رقم (44): يبين الإختلاف بين الأمهات العاملات والأمهات غير العاملات في أساليب الأبناء للذهاب إلى المسجد.

وضعية الأمهات / أساليب تشجيع الابناء الذهاب للمسجد	أمهات عاملات		أمهات غير عاملات		المجموع		كا^2 المحسوب = 2.5	معامل كرامر 0.15
	ت	**%**	**ت**	**%**	**ت**	**%**		
اصطحابهم كل جمعة	39	65	39	65	78	65	كا^2 المجدولة = 7.82 α = 0.05 و df = 3	العلاقة المتغيرين متوسطة
تسجيلهم في حلقات لحفظ القرآن	11	18.33	6	10	17	17.17		
التعريف بفضائل المسجد	5	8.34	7	11.67	12	10		
لا أفعل ذلك	5	8.33	8	13.33	13	10.83	اختلاف دال إحصائيا بين أمهات عاملات وغير عاملات في إتخاذ القرارات	
المجموع	60	100	60	100	120	100		

يتضح من خلال الجدول أن 65% من الأمهات العاملات تصطحبن أبنائهن إلى المسجد كل جمعة ونفس النسبة من الأمهات غير العاملات تعتمدن نفس الأسلوب لتشجيع أبنائهن على الذهاب للمسجد وأيضا 18.33% من الأمهات العاملات تسجلن أبنائهن في حلقات حفظ القرآن مقابل 10% من الأمهات غير العاملات تعتمدن نفس الأسلوب و 8.34% من الأمهات العاملات تقمن بتعريف أبنائهن فضائل المسجد مقابل 11.67% من الأمهات غير

العاملات يعتمدن نفس الأسلوب بينما نجد أن 8.33% من الأمهات العاملات لا تشجع أبنائها للذهاب إلى المسجد 13.33% من الأمهات غير العاملات لا تفعلن ذلك أيضا.

كما يتضح أن الإختلاف بين الأمهات العاملات وغير العاملات في أساليب تشجيع الأبناء على الذهاب للمسجد غير دال إحصائيا عند مستوى الدلالة (α = 0.05 df = 3).

حيث نجد أن كا^2 المحسوبة = 2.5 وهي أقل من كا^2 المجدولة والتي تقدر بـ 7.82.

أما العلاقة بين وضعية الأم (تعمل – لا تعمل) وأساليب تشجيع الأبناء على الذهاب للمسجد علاقة ضعيفة حيث قدر معامل كرامر Q= 0.15 وهي غير دالة عند مستوى الدلالة (α = 0.05 df =3).

كما أن الحديث عن السيرة النبوية يساعد الأبناء على تعلم السلوكات النموذجية لهذا تقوم الأسرة بالحديث عن الرسول صلى ا عليه وسلم في أوقات مختلفة بإعتبار قوله وسلوكه وتوجيهاته سنة يقتدي بها كل ومسلم، فمدى اعتماد الأمهات على التحدث عن رسول ا عليه الصلاة والسلام كانت مايلي:

الجدول رقم (45): يبين الإختلاف بين الأمهات العاملات والأمهات غير العاملات في مدى الحديث عن السيرة النبوية.

وضعية الأمهات / الحديث عن السيرة النبوية	أمهات عاملات		أمهات غير عاملات		المجموع		كا^2 المحسوب = 18.02	معامل كرامر 0.40
	ت	%	ت	%	ت	%		
في مناسبة المولد النبوي الشريف	9	15	27	45	36	30	كا^2 المجدولة = 7.82 0.05 = α و 3 = df	العلاقة المتغيرين متوسطة
في المناسبات والأعياد الدينية	15	25	8	13.33	23	19.16		
كل الأوقات وبدون مناسبة	35	58.33	20	33.33	55	45.84		
لا أحدثهم إطلاقا	1	1.67	5	8.34	6	5	اختلاف دال إحصائيا بين أمهات عاملات وغير عاملات في إتخاذ القرارات	
المجموع	60	100	60	100	120	100		

نلاحظ من خلال الجدول أن 58.33 % من الأمهات العاملات تتحدثن عن الرسول (ص) في كل الأوقات أي بدون مناسبة بالمقابل نجد أن 25% منهن تحدثن أبنائهن عن الرسول صلى ا عليه وسلم في المناسبات والأعياد الدينية و 15% منهن تتحدثن عن الرسول صلى ا عليه وسلم في مناسبة المولد النبوي الشريف و 1.67% منهن لا تتحدثن عنه إطلاقا.

بينما نجد أن 45% من الأمهات غير العاملات تتحدثن عن الرسول صلى ا عليه وسلم في مناسبة المولد النبوي الشريف و 33.33% منهن تتحدثن عن الرسول صلى ا عليه وسلم في كل الأوقات وبدون مناسبة و 13.33% تتحدثن عن الرسول صلى ا عليه وسلم في المناسبات والأعياد الدينية و 8.34% لا تتحدثن عن الرسول صلى ا عليه وسلم لأولادهن.

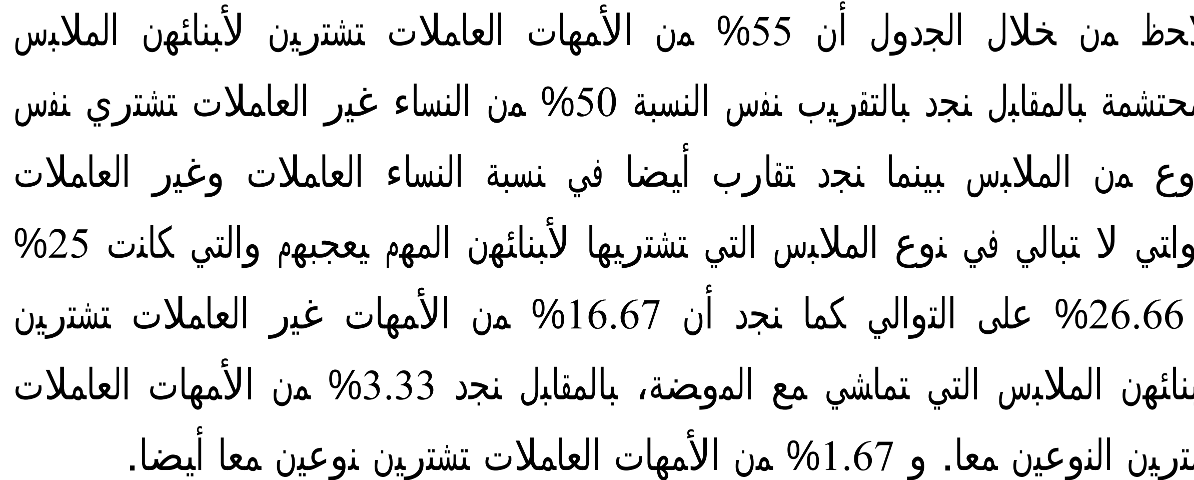
أي أن هناك اختلاف بين الأمهات العاملات وغير العاملات في مدى تحدثهن عن الرسول عليه الصلاة والسلام وهذا الإختلاف دال إحصائيا عند مستوى الدلالة و (α 0.05 df = 3=) حيث تحصلنا على كا^2 المحسوبة = 18.02 وهو أكبر من كا^2 المجدولة = 7.82 .

أما العلاقة بين وضعية الأم (تعمل – لا تعمل) ومدى الحديث الأمهات عن الرسول عليه الصلاة والسلام علاقة متوسطة حيث قدر معامل كرامر Q= 0.40 وهي دالة عند مستوى الدلالة (α = 0.05 df =3).

بينما نجد أن نوع الملابس التي نرتديها تبرز مظهرها الخارجي فكلما كانت محتشمة دل على الإنضباط والإلتزام، حيث تقوم الأسرة المسلمة على تعويد أبنائها ارتداء الملابس التي تكون مستورة وبسيطة ويظهر ذلك من خلال نوع الملابس التي تشتريها لأبنائها فكانت نوع الملابس التي تشتريها المبحوثات لأبنائها كانت كما يلي:

الجدول رقم (46): يبين الإختلاف بين الأمهات العاملات والأمهات غير العاملات في نوع الملابس تشتريها الأم بأبنائها.

وضعية الأمهات / نوع الملابس التي تشتريها للأبناء	**أمهات عاملات**		**أمهات غير عاملات**		**المجموع**		كا^2 المحسوب = 0.9	معامل كرامر 0.09
	ت	**%**	**ت**	**%**	**ت**	**%**		
الملابس المحتشمة	33	55	30	50	63	52.6	كا^2 المجدولة = 7.82 α = 0.05 و df = 3	العلاقة المتغيرين ضعيفة جدا
الملابس التي تتماشى مع الموضة	10	16.67	13	21.67	23	19.17		
الإثنان معا	2	3.33	1	1.67	3	51.67		
لا أبالي المهم أن تعجب الأبناء	15	25	16	26.66	31	5	اختلاف دال إحصائيا بين أمهات عاملات وغير عاملات في إتخاذ القرارات	
المجموع	60	100	60	100	120	100		



نلاحظ من خلال الجدول أن 55% من الأمهات العاملات تشترين لأبنائهن الملابس المحتشمة بالمقابل نجد بالتقريب نفس النسبة 50% من النساء غير العاملات تشتري نفس النوع من الملابس بينما نجد تقارب أيضا في نسبة النساء العاملات وغير العاملات اللواتي لا تبالي في نوع الملابس التي تشتريها لأبنائهن المهم يعجبهم والتي كانت 25% و 26.66% على التوالي كما نجد أن 16.67% من الأمهات غير العاملات تشترين لأبنائهن الملابس التي تماشي مع الموضة، بالمقابل نجد 3.33% من الأمهات العاملات تشترين النوعين معا. و 1.67% من الأمهات العاملات تشترين نوعين معا أيضا.

أي أن هناك اختلاف طفيف بين الأمهات العاملات وغير العاملات في نوع الملابس التي تشترين لأبنائهن وهو غير دال إحصائيا عند مستوى الدلالة (α = 0.05 df =3) حيث قدر كا^2 المحسوب = 0.9 وأقل من كا^2 المجدول = 7.82.

أما عن العلاقة بين وضعية الأم (تعمل – لا تعمل) ونوع الملابس التي تشتريها لأبنائها علاقة ضعيفة جدا حيث قدر معامل كرامر Q= 0.09 وهي غير دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (α = 0.05 df =3).

حسن التعامل مع الجار واحترامه من آداب المسلم حيث وصي جبريل الرسول عليه الصلاة والسلام على الجار حيث قال رسول ا صلى ا عليه وسلم: "**ما زال جبريل يوصيني على الجار حتى ضننت أنه سيورثه**"، لهذا تعمل الأسرة الإسلامية على تأكيد على ذلك عند أبنائها، حيث تعتمد المبحوثات في تربية أبنائها في ذلك على الأساليب التالية:

الجدول رقم (47): الإختلاف بين الأمهات العاملات والأمهات غير العاملات في أساليب تعويد الأبناء على التعامل مع الجار.

وضعية الأمهات / معاملة الأبناء بالمساواة	أمهات عاملات		أمهات غير عاملات		المجموع		كا^{2} المحسوب = 5.76	معامل كرامر 0.22
	ت	%	ت	%	ت	%		
حسن التعامل وفرض احترامه	48	80	40	66.67	88	73.33	كا^{2} المجدولة = 9.49 α = 0.05 و df = 4	العلاقة المتغيرين ضعيفة
زيارة من حين لآخر	4	6.67	7	11.67	11	9.17		
منعهم التعامل معهم في كل الأحوال	5	8.33	12	20	17	14.17		
أكثر من أسلوب	2	8.33	1	1.66	3	0.83	اختلاف دال إحصائيا بين أمهات عاملات وغير عاملات في إتخاذ القرارات	
لا أهتم لتصرفاتهم	1	1.67	-	-	1	0.83		
المجموع	60	100	60	100	120	100		

يتضح من خلال الجدول أن 80% من مجموع الأمهات العاملات يطلبن من أبنائهن حسن التعامل مع الجار ويفرضن عليهم احترامه و 8.33 منهن تمنعن أبنائهن من التعامل مع الجار في كل الأحوال، ونجد أن 6.67% منهن تسمحن لهم بزيارة الجار من حين لآخر 3.33% منهن تعتمدن على أكثر من أسلوب في ذلك، و 1.67% منهن لا تهتمن بتصرفات أبنائهن اتجاه الجيران.

بينما نجد أن 66.67% من مجموع الأمهات غير العاملات تطالب من أبنائهن حسن التعامل مع الجار وفرض إحترامه عليهم، و 20% منهن تمنعهن أبنائهن من التعامل منعهم في كل الأحوال و 11.67% منهن تسمحن لأبنائهن بزيارة الجيران من حين لآخر، ونجد نسبة 1.67% منهن تعتمدن أكثر من أسلوب.

فالإختلاف بين الأمهات العاملات وغير العاملات في أساليب تعليم الأبناء التعامل مع الجيران اختلاف غير دال إحصائيا عند مستوى الدلالة (α = 0.05 df = 4) حيث يقدر كا^{2} المحسوبة بـ 5.76 وهو أقل من كا^{2} المجدولة = 9.49.

أما عن العلاقة بين وضعية الأم (تعمل – لا تعمل) وأساليب تعليم الأبناء التعامل مع الجيران علاقة ضعيفة حيث قدر معامل كرامر Q= 0.22 وهي غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α = 0.05 df = 4).

"الحلال بين والحرام بين" لهذا على المسلم أن يتفادى السلوكيات الحرام وتأكيد على السلوكيات الحلال لهذا فالأسرة المسلمة تحاول دائما تعليم الأبناء الحرام والحلال والتنبيه على ذلك، حيث اعتمدت المبحوثات لذلك على الأساليب التالية:

الجدول رقم (48): الإختلاف بين الأمهات العاملات والأمهات غير العاملات في أساليب تعليم الأبناء السلوكيات الحلال والحرام.

وضعية الأمهات / تعليم الأبناء الحلال والحرام	أمهات عاملات		أمهات غير عاملات		المجموع		كا^2 المحسوب = 10.08	معامل كرامر 0.30
	ت	%	ت	%	ت	%		
تنهيهم عن الحرام وتدعيمهم على الحلال	35	58.33	36	60	71	59.17	كا^2 المجدولة = 9.49 α = 0.05 و df = 4	العلاقة المتغيرين متوسطة
تركهم يتعلمون ذلك وحدهم	10	16.66	6	10	16	13.33		
الإعتماد على المسجد والمدرسة	4	6.67	9	15	13	17.83		
أكثر من أسلوب	5	8.33	9	15	14	11.67	اختلاف دال إحصائيا بين أمهات عاملات وغير عاملات في إتخاذ القرارات	
لا أعلمهم	6	10	-	-	6	5		
المجموع	60	100	60	100	120	100		

يظهر من خلال الجدول أن 58.33% من الأمهات العاملات تنبهن أبنائهن على السلوكات الحرام وتدعمن السلوكات الحلال كأسلوب لتعليم الأبناء الحرام والحلال بالمقابل نجد أن 60% من الأمهات غير العاملات تعتمدن نفس الأسلوب لذلك، بينما نجد أن 16.66% من الأمهات العاملات تتركن أبنائهن يتعلمون ذلك لوحدهم بالمقابل نجد 10% من الأمهات غير العاملات تقمن بذلك أيضا ونجد 6.67% من الأمهات العاملات تعتمدن على المسجد

والمدرسة في تعليم أبنائهن الحلال والحرام بالمقابل نجد 15% من الأمهات غير العاملات تعتمدن أيضا على المسجد والمدرسة في ذلك. ونجد 8.33% من الأمهات العاملات تعتمدن أكثر من أسلوب في تعليم الأبناء الحلال والحرام 15% من الأمهات غير العاملات تعتمدن على أكثر من أسلوب كذلك، كما نجد أن 10% من الأمهات العاملات لا تعلمن أبنائهن الحلال والحرام، كما أن الإختلاف بين الأمهات العاملات وغير العاملات في أساليب تعليم الأبناء الحلال والحرام اختلاف دال إحصائيا عند مستوى الدلالة (α = 0.05 df = 4) حيث قدر كا^2 المحسوب = 10.08 وهي أكبر من كا^2 المجدول التي قدرت بـ 9.49.

أما عن العلاقة بين وضعية الأم (تعمل – لا تعمل) ونوع أساليب تعليم الأبناء الحلال والحرام علاقة متوسطة حيث قدر معامل كرامر Q= 0.30 وهي دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α = 0.05 df = 4).

كما أن الخلق هيئة راسخة في النفس تصدر عنها الأفعال الإرادية والإختيارية من حسنة وسيئة وهي تتأثر بالتربية فإذا ربيت على الإيثار والفضيلة والحق والرغبة في الخير والصبر والصدق والكرم والعدل والإحسان...إلخ قيل فيها حسن الخلق، وقد سئل رسول ا صلى ا عليه وسلم عن أكثر من يدخل الجنة قال "**تقوى ا وحسن الخلق**" وقال "**أكمل المؤمنين إيمانا أحسنهم خلقا**".[1] لهذا فتربية الأبناء على هذه الفضيلة ضروري، حيث أن مدى حث المبحوثات أبنائهن على حسن الخلق كان كما يلي:

[1] أبو بكر جابر الجزائري، المرجع السابق، ص 110.

الجدول رقم (49): يبين الإختلاف بين الأمهات العاملات والأمهات غير العاملات في أساليب حث الأبناء على حسن الخلق.

وضعية الأمهات / حث الأبناء على حسن الخلق والتصرف	أمهات عاملات		أمهات غير عاملات		المجموع		كا^2 المحسوب = 9.38	معامل كرامر 0.28
	ت	%	ت	%	ت	%		
بإستمرار	49	81.67	42	70	91	75.83	كا^2 المجدولة = 5.99	
أحيانا	8	13.33	18	30	26	12.67	0.05 = α	
أبدا	3	5	-	-	3	2.5	و df = 2	العلاقة المتغيرين متوسطة
المجموع	60	100	60	100	120	100	اختلاف دال إحصائيا بين أمهات عاملات وغير عاملات في إتخاذ القرارات	

يتضح من خلال الجدول أن 81.67% من الأمهات العاملات تحثن أبنائهن على حسن الخلق بإستمرار بالمقابل نجد 70% من الأمهات غير العاملات تقمن بذلك بإستمرار، بينما التصرف نجد أن 13.33% من الأمهات العاملات تحثن أبنائهن أحيانا على حسن الخلق والتصرف وبالمقابل نجد 30% من الأمهات غير العاملات تقمن بذلك أحيانا أيضا، و 5 % من الأمهات العاملات لا تقمن بذلك.

هذا الإختلاف بين الأمهات العاملات وغير العاملات في مدى حث الأبناء على حسن التصرف اختلاف دال إحصائيا حيث قدرها كا^2 المحسوب = 9.38 وهي أكبر من كا^2 المجدول التي قدرت بـ 5.99 عند مستوى الدلالة (α = 0.05 df = 2).

والعلاقة بين وضعية الأم (تعمل - لا تعمل) وأساليب حث الأبناء على حسن التصرف والكلام علاقة متوسطة وهي غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α = 0.05 df = 2). حيث قدر معامل كرامر Q = 0.28.

كما يؤمن المسلم بما لإخوانه المسلمين من حقوق في حسن التعامل والذي يلتزم بتأديته كالسلام والتواضع له ولا يحتقره وأن لا يسبه ولا يحسده وأن لا يخونه ويكذبه ولا يغدر به وأن يوقره إذا كان كبيرا ويرحمه إذا كان صغيرا وأن يعفو عنه ويساعده إن إحتاج إليه"[1] لهذا تحاول الأسرة المسلمة أن تعلم أبنائها هذه السلوكات حيث كان مدى تعليم المبحوثات أبنائها حسن التعامل مع الآخرين كما يلي:

الجدول رقم (50): يبين الإختلاف بين الأمهات العاملات والأمهات غير العاملات في مدى تعليم الأبناء حسن التعامل مع الآخرين.

وضعية الأمهات / أساليب تعليم الأبناء الصوم	أمهات عاملات		أمهات غير عاملات		المجموع		$كا^2$ المحسوب = 13.77	معامل كرامر 0.34
	ت	%	ت	%	ت	%		
تعويدهم على ذلك منذ الصغر	33	55	33	55	66	55	$كا^2$ المجدولة = 7.82 α = 0.05 و df = 3	العلاقة المتغيرين متوسطة
تشجيعهم على ذلك بصوم ساعات محددة تدريجيا	7	11.67	19	31.66	26	21.66		
تأكيد على الصوم وإجبارهم عند البلوغ	16	26.67	7	11.67	23	19.17		
أكثر من أسلوب	4	6.66	1	1.67	5	4.17	اختلاف دال إحصائيا بين أمهات عاملات وغير عاملات في إتخاذ القرارات	
المجموع	60	100	60	100	120	100		

نلاحظ من خلال الجدول أن 81.67% من الأمهات العاملات تعمان أبنائهن حسن التعامل مع الآخرين بإستمرار و 15% منهن تقمن بذلك أحيانا، و 3.33% منهن لا تقمن بذلك، بالمقابل نجد أن 60% من الأمهات غير العاملات تقمن بتعليم الأبناء حسن التعامل مع الآخرين بإستمرار وأن 35% منهن تقمن بذلك أحيانا، و 5% منهن لا تقمن بذلك.

أي أن هناك اختلاف في مدى تعليم الأبناء حسن التعامل مع الآخرين بين الأمهات العاملات وغير العاملات وهو دال إحصائيا عند مستوى الدلالة (α = 0.05 df = 2) حيث قدر $كا^2$ المحسوب = 7.13 و $كا^2$ المجدول = 5.99 أي $كا^2$ المحسوبة أكبر من $كا^2$ المجدولة.

[1] أبو بكر جابر الجزائري، المرجع السابق، ص 80- 84.

أما عن العلاقة بين وضعية الأم (تعمل – لا تعمل) ومدى تعليم الأبناء حسن التعامل مع الآخرين علاقة متوسطة حيث قدر معامل كرامر Q = 0.25 وهي دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α = 0.05 df = 2).

يتعبر الصدق من متممات الإيمان ومكملات الإسلام، إذ أمر ا تعالى عباده به قال تعالى : "**يا أيها الذين آمنوا اتقوا ا وكونوا مع الصادقين**" (التوبة 119).

وحث الرسول عليه الصلاة والسلام ودعا إليه وقال "**عليكم بالصدق فإن الصدق يهدي إلى البر وإن البر يهدي إلى الجنة ومازال الرجل يصدق ويتحرى الصدق حتى يكتب عند ا صديقا وإياكم والكذب فإن الكذب يهدي إلى الفجور وإن الفجور يهدي إلى النار وما زال الرجل يكذب ويتحرى حتى يكتب عند ا كذابا**".[1] لهذا تحاول الأسرة المسلمة تعويد أبنائها على الصدق وعدم الكذب حيث تعتمد المبحوثات على الأساليب التالية في ذلك:

الجدول رقم (51): يبين الإختلاف بين الأمهات العاملات والأمهات غير العاملات في أساليب تعليم الأبناء الصدق وعدم الكذب.

وضعية الأمهات / تعليم الأبناء الصدق وعدم الكذب	أمهات عاملات		أمهات غير عاملات		المجموع		$كا^2$ المحسوب = 16.13	معامل كرامر 0.37
	ت	%	ت	%	ت	%		
حثهم على الصدق وعدم الكذب	27	45	29	48.33	56	46.66	$كا^2$ المجدولة = 9.49 α = 0.05 و df = 4	العلاقة المتغيرين متوسطة
إعلامهم بجزاء الكذب	13	21.67	5	8.33	18	15		
إقناعهم بجزاء الكذب	10	16.66	14	23.34	24	20		
إقناعهم بأدلة من السنة والقرآن	9	15	2	3.34	11	9.17	اختلاف دال إحصائيا بين أمهات عاملات وغير عاملات في إتخاذ القرارات	
أكثر من أسلوب	1	1.67	10	16.67	11	9.17		
المجموع	60	100	60	100	120	100		

[1] نفس المرجع، ص ص 128- 129.

يتضح من خلال الجدول أن 45% من الأمهات العاملات تحثن أبنائهن على الصدق وعدم الكذب و 21.67 منهن تعملن أبنائهن بجزاء الكذب، وأن 16.67% منهن تحاول إقناعهن على الصدق بالأدلة من القرآن والسنة، و 15% منهن تعاقبن أبنائهن في حالة الكذب و 1.67% منهن تعتمدن على أكثر من أسلوب، بالمقابل نجد أن 48.33% من الأمهات غير العاملات تحثن أبنائهن على الصدق وعدم الكذب و 23.34% منهن تحاولن إقناع أبنائهن على الصدق بأدلة من القرآن و 16.67% منهن تعتمدن أكثر من أسلوب، و 8.33% منهن تعلمن أبنائهن بجزاء الكذب، و 3.34% منهن تعاقبن أبنائهن في حالة الكذب.

أي أن هناك اختلاف بين الأمهات العاملات وغير العاملات في أساليب تعليم الأبناء الصدق وعدم الكذب وهو دال إحصائيا عند مستوى الدلالة (α = 0.05 df = 4) حيث قدر كا2 المحسوب = 16.13 وهو أكبر من كا 2 المجدول الذي يساوي = 9.49.

أما عن العلاقة بين وضعية الأم (تعمل – لا تعمل) وأساليب تعليم الأبناء الصدق وعدم الكذب علاقة متوسطة حيث قدر معامل كرامر Q= 0.37 وهي دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α = 0.05 df = 4).

ونجد أن المسلم عفيف حي، فالحياء من الإيمان وهو قوام المسلم، ويقول رسول ا صلى ا عليه وسلم: "الحياء والإيمان قرناء جميعا فإذا رفع أحدهما رفع الآخر" وقوله "الحياء لا يأتي إلا بالخير فالمسلم يستحي من الخلق، فلا يكشف لهم عورته".[1] لهذا تعمد الأسرة المسلمة على تعليم الأبناء الحياء من خلال منعهم من ارتداء الملابس أمام بعضهم البعض ومدى تعويد المبحوثات أبنائهن على ذلك كما يلي:

---

[1] نفس المرجع السابق، ص 112.

الجدول رقم (52): يبين الإختلاف بين الأمهات العاملات والأمهات غير العاملات في مدى تعويد الأبناء عدم إرتداء الملابس أمام بعضهم.

وضعية الأمهات / تعويد الأبناء عدم إرتداء الملابس أمام بعضهم	أمهات عاملات		أمهات غير عاملات		المجموع		كا^2 المحسوب = 2.69	معامل كرامر 0.15
	ت	%	ت	%	ت	%		
بإستمرار	47	78.33	40	66.67	87	72.50	كا^2 المجدولة =	
أحيانا	7	11.67	14	22.33	21	17.50	α = 0.05	
أبدا	6	10	6	10	12	10	و df = 2	
المجموع	60	100	60	100	120	100	اختلاف دال إحصائيا بين أمهات عاملات وغير عاملات في إتخاذ القرارات	العلاقة المتغيرين ضعيفة

يتضح من خلال الجدول أن 78.33% من الأمهات العاملات تعودن أبنائهم على عدم ارتداء الملابس أمام بعضهم بإستمرار، و 11.67% منهن تقمن بذلك أحيانا و 10% منهن تعودن أبنائهن على ذلك بالمقابل نجد أن 66.67% من الأمهات غير العاملات تعودن أبنائهن على عدم ارتداء الملابس أمام بعضهم البعض بإستمرار، و 21.33% منهن تقمن بذلك أحيانا و 10% منهن لا تعودن أبنائهن على ذلك.

أي أن هناك اختلاف في مدى تعويد الأبناء على عدم ارتداء الملابس أمام بعضهم بين الأمهات العاملات، غير أن هذا الإختلاف غير دال إحصائيا عند مستوى الدلالة

(α = 0.05 df = 2) حيث قدرت كا2 المحسوبة بـ 2.69 وهي أقل من كا2 المجدولة = 5.99.

أما عن العلاقة بين وضعية الأم (تعمل – لا تعمل) ومدى تعويد الأبناء على عدم ارتداء الملابس أمام بعضهم علاقة ضعيفة حيث قدر معامل كرامر Q = 0.15 و هي علاقة غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α = 0.05 df = 2).

الإستنتاج الخاص بالفرضية الثانية: نستنتج من خلال نتائج الخاصة بأسئلة المحور الثاني حول مؤشرات أساليب تلقين الأبناء تعاليم الدين الإسلامي نجد مايلي:

الجدول رقم (53): يبين الإختلاف بين الأمهات العاملات والأمهات غير العاملات في أساليب تعليم الأبناء تعاليم الدين الإسلامي.

المؤشرات الخاصة بتعاليم الدين	الإختلاف بين الأمهات العاملات وغير العاملات	العلاقة بين وضعية الأم ومؤشرات المحور 2
1- تعليم الأبناء التشهد قبل النوم.	الإختلاف دال إحصائيا	علاقة متوسطة ودالة إحصائيا
2- أساليب تعليم الأبناء الصلاة.	الإختلاف دال إحصائيا	علاقة متوسطة ودالة إحصائيا
3- أساليب تعليم الأبناء الصوم.	الإختلاف دال إحصائيا	علاقة متوسطة ودالة إحصائيا
4- أساليب تعويد الأبناء مساعدة المحتاج والفقير.	الإختلاف دال إحصائيا	علاقة متوسطة ودالة إحصائيا
5- أساليب تعويد الأبناء قراءة وحفظ القرآن.	الإختلاف دال إحصائيا	علاقة متوسطة ودالة إحصائيا
6- أساليب تشجيع الأبناء للذهاب إلى المسجد.	الإختلاف غير دال إحصائيا	علاقة ضعيفة ودالة إحصائيا
7- الأوقات التي تحدث الأمهات عن السيرة النبوية.	الإختلاف دال إحصائيا	علاقة متوسطة ودالة إحصائيا
8- الملابس التي تسمح الأم لأبنائها ارتدائها وشرائها.	الإختلاف دال إحصائيا	علاقة ضعيفة ودالة إحصائيا
9- أساليب تعليم الأبناء التعامل مع الجيران.	الإختلاف دال إحصائيا	علاقة ضعيفة ودالة إحصائيا
10- أساليب تعليم الأبناء السلوكيات الحلال والحرام.	الإختلاف دال إحصائيا	علاقة متوسطة ودالة إحصائيا
11- مدى حث الأمهات على حسن الكلام والتصرف.	الإختلاف دال إحصائيا	علاقة متوسطة ودالة إحصائيا
12- مدى تعليم الأبناء حسن التعامل مع الآخرين.	الإختلاف دال إحصائيا	علاقة متوسطة ودالة إحصائيا

13- أساليب تعليم الأبناء الصدق وتفادي الكذب.	الإختلاف دال إحصائيا	علاقة متوسطة ودالة إحصائيا
14- تعويد الأبناء عدم ارتداء الملابس أمام بعضهم.	الإختلاف غير دال إحصائيا	علاقة ضعيفة ودالة إحصائيا

يتضح من خلال الجدول انه هناك اختلاف دال إحصائيا عند $\alpha = 0.05$ بين الأمهات العاملات والأمهات الغير عاملات في 10 مؤشرات من أساليب تلقين الأبناء تعاليم الدين الإسلامي، والتي تتمثل في الأسئلة (1- 2-3-4-5-7-10-11-12-13) وهناك علاقة متوسطة دالة إحصائيا عند مستوى $\alpha = 0.05$ بين عمل المرأة وأساليب تلقين الأبناء تعاليم الدين الإسلامي في نفس المؤشرات بينما نجد أنه ليس هناك إختلاف دال إحصائيا بين الأمهات العاملات والأمهات غير العاملات في 4 مؤشرات والتي تتمثل في الأسئلة (6- 8- 9- 14)، وأنه هناك علاقة ضعيفة بين وضعية الأم (تعمل – لا تعمل) وهذه المؤشرات وهي غير دالة إحصائيا عند $\alpha = 0.05$ مما يجعلنا نقول أن الفرضية الثانية تحققت جزئيا أي هناك اختلاف دال إحصائيا بين الأمهات العاملات والأمهات غير العاملات في أساليب تلقين الأبناء تعاليم الدين الإسلامي، وهناك علاقة ايجابية بين وضعية الأم (تعمل – لا تعمل) أساليب تلقين الأبناء الدين الإسلامي.

3. الإستنتاج العام:

من خلال تعرضنا لأدبيات الموضوع واستعراضنا للمتغيرات المكونة له التي تتمثل في (الضبط الإجتماعي، الأسرة، عمل المرأة)، حيث تناولنا موضوع الضبط الإجتماعي من خلال إعطاء التعاريف المختلفة لضبط الإجتماعي واستغرقنا تاريخ مفهوم الضبط الإجتماعي والإتجاهات النظرية في دراسة الضبط الإجتماعي من خلال النظريات الكلاسيكية ونظريات الصراع والنظريات المعاصرة، كما قدما أهم الوسائل المعتمدة في الضبط الإجتماعي حسب مختلف منظري هذا المفهوم والتي تمثل التنشئة الإجتماعية، الدين والعادات والتقاليد والأعراف والإيديولوجيات والسلطة الحكومية الرأي العام، القانون، الأخلاق ....إلخ وقد بينا وأنواع الضبط الإجتماعي أهم أهداف الضبط الإجتماعي التي نلخصها في الأهداف التربوية والتنظيمية وثقافية وأمنية ونفسية كما أبرزنا أهمية الضبط الإجتماعي.

كما قمنا بإبراز أهمية الأسرة في الضبط الإجتماعي من خلال إبراز تعريفاتها والنظريات المفسرة لها ووظيفتها التربوية والنفسية والإقتصادية والتغيرات التي حدثت للأسرة، كما اعتمدنا على إظهار خصائص الأسرة الجزائرية ووضعية المرأة العاملة في المجتمع من خلال تبيان قضية المرأة في المجتمع ووضعية المرأة الجزائرية بين الحاضر والمستقبل، تطور خروج المرأة لميدان العمل في العالم، تطور خروج المرأة في الجزائر واهتممنا بدوافع خروج المرأة للعمل وتأثير عمل المرأة على الأسرة والمبادئ الأساسية لعمل المرأة وهدف تشغيل المرأة وإبراز الخصائص الديموغرافية للنساء العاملات في الجزائر.

كل هذه المعلومات والمعطيات السابقة ساعدت على تحديد مشكلة البحث التي تمثلت في إبراز الآثار الناتجة عن عمل الأم على أدوارها داخل الأسرة خاصة تلك المرتبطة بتربية الأبناء وضبط سلوكهم وتوجيههم وهذا ما سمح لنا بطرح التساؤل العام للبحث الذي كان:

- هل يؤثر عمل الأم على أساليب ضبط الإجتماعي للأبناء أي هل هنالك اختلاف دال إحصائيا بين الأم العاملة والأم غير العاملة في أساليب الضبط الإجتماعي للأبناء؟

وعليه طرحنا التساؤلات الجزئية التالية:

1- هل هنا إختلاف دال إحصائيا بين الأمهات العاملات والأمهات غير العاملات في أساليب التنشئة الإجتماعية أي هل هناك علاقة بين وضعية الأم (تعمل – لا تعمل) وأساليب التنشئة الإجتماعية؟

2- هل هناك اختلاف دال إحصائيا بين الأمهات العاملات غير العاملات في أساليب تعليم الأبناء تعاليم الدين الإسلامي، أي هل هناك علاقة بين وضعية الأم (تعمل – لا تعمل) وأساليب تعليم الأبناء تعاليم الدين الإسلامي؟

وللإجابة عن التساؤلات السابقة وصفنا فرضية عامة للبحث والتي مفادها: هناك اختلاف بين الأمهات العاملات والأمهات غير العاملات في أساليب الضبط الإجتماعي أي هناك علاقة بين عمل الأم وأساليب الضبط الإجتماعي، وعليه وضعنا الفرضيات الجزئية التالية:

1- هناك اختلاف دال إحصائيا بين الأمهات العاملات والأمهات غير العاملات في أساليب التنشئة الإجتماعية أي أنه هناك علاقة بين وضعية الأم (تعمل – لا تعمل) وأساليب التنشئة الإجتماعية.

2- هناك اختلاف دال إحصائيا بين الأمهات العاملات والأمهات غير العاملات في أساليب تعليم الأبناء تعاليم الدين الإسلامي.

ولتحقق من هذه الفرضيات الجزئية قمنا ببناء استبيان أولي تضمن أسئلة أولية حول أساليب الضبط من حيث مؤشرات التنشئة الإجتماعية وأساليب تلقين الأبناء تعاليم الدين الإسلامي وطبق هذا الإستبيان على عدد من الأمهات (5 أمهات عاملات و 5 أمهات غير عاملات ماكثات بالبيت) مما ساعد الباحثة على تصحيح الإستبيان وإعادة صياغة بعض الأسئلة وإلغاء البعض الآخر، حيث أصبح الإستبيان يحتوي على ثلاث محاور، تضمن كل محور: الأول: أسئلة حول البيانات الشخصية، أما المحور الثاني تضمن أسئلة حول أساليب التي تعتمدها الأم في التنشئة الإجتماعية وحتى المحور الثالث على أسئلة حول أساليب تلقين الأمهات تلقين الأبناء تعاليم الدين الإسلامي.

كما طبقت الباحثة الإستبيان النهائي على مجموعة بحث تتكون من 60 أم عاملة في مختلف القطاعات و 60 أم ماكثة بالبيت والغرض معرفة الإختلاف بين الأمهات العاملات والأمهات غير العاملات في أساليب الضبط الإجتماعي من حيث أساليب التنشئة الإجتماعية وأساليب تلقين الأبناء تعاليم الدين الإسلامي وعلاقة كل من وضعية الأم (عمل – غير عاملة) بأساليب الضبط الإجتماعي من خلال حساب كا2 للدلالة الإحصائية للإختلاف ومعامل كرامر لدلالة قوة العلاقة بين متغيرين، وقد توصلت الباحثة إلى النتائج التالية:

1- **تحقق الفرضية الأولى التي مفادها:** هناك اختلاف دال إحصائيا بين الأمهات العاملات وغير العاملات في أساليب التنشئة الإجتماعية أي هناك علاقة بين وضعية الأم (العاملة – لا تعمل) وأساليب التنشئة الإجتماعية لكن جزئيا، حيث كانت النتائج حسب المؤشرات الخاصة بالتنشئة الإجتماعية كما يلي:

- هناك اختلاف دال إحصائيا بين الأمهات العاملات وغير العاملات في أساليب تشجع الأبناء على السلوك المرغوب وهناك علاقة متوسطة ودالة إحصائيا بين وضعية الأم (تعمل – لا تعمل) وتشجع الأبناء على السلوك المرغوب عند $\alpha = 0.05$

- هناك اختلاف دال إحصائيا بين الأمهات العاملات والأمهات غير العاملات في أساليب متابعة الأبناء دراسيا وهناك علاقة مرتفعة ودالة إحصائيا بين وضعية الأم (تعمل – لا تعمل) وأساليب متابعة الأبناء دراسيا عند $\alpha = 0.05$.

- الإختلاف بين الأمهات العاملات والأمهات غير العاملات في أساليب مساعدة الأبناء في إختيار الأصدقاء غير دال إحصائيا والعلاقة بين المتغيرين علاقة ضعيفة وغير دالة إحصائيا عند $\alpha = 0.05$.

- هناك اختلاف دال إحصائيا بين الأمهات العاملات والأمهات غير العاملات في أساليب مراقبة البرامج التلفزيونية التي يشاهدها الأبناء والعلاقة بين وضعية الأم (تعمل – لا تعمل) علاقة متوسطة ودالة إحصائيا عند $\alpha = 0.05$.

- هناك اختلاف غير دال إحصائيا بين الأمهات العاملات والأمهات غير العاملات في أساليب تعديل سلوك الأبناء وهناك علاقة متوسطة بين وضعية الأم (تعمل – لا تعمل) وأساليب تعديل سلوك الأبناء وهي دالة إحصائي عند $\alpha = 0.05$.

- هناك اختلاف بين الأمهات العاملات والامهات غير العاملات في أساليب تعليم مناقشة الأبناء في الأمور الخاصة بهم والعلاقة بين وضعية الأم (تعمل – لا تعمل) وأساليب تعليم مناقشة الأبناء في الأمور الخاصة علاقة متوسطة ودالة إحصائيا عند $\alpha = 0.05$.

- هناك اختلاف غير دال إحصائيا بين الأمهات العاملات والأمهات غير العاملات في أساليب تشجيع الأبناء في القرارات الخاصة بهم والعلاقة بين وضعية الأم (تعمل – لا تعمل) وأساليب تشجيع الأبناء في اتخاذ القرارات الخاصة بهم علاقة ضعيفة وغير دالة إحصائيا.

- هناك اختلاف دال إحصائيا بين الأمهات العاملات وغير العاملات والأمهات غير العاملات في أساليب تعويد الأبناء التفاهم فيما بينهم والعلاقة بين وضعية الأم (تعمل- لا تعمل) علاقة متوسطة ودالة إحصائيا عند $\alpha = 0.05$.

- هناك اختلاف دال إحصائيا بين الأمهات العاملات وغير العاملات والأمهات غير العاملات في طريقة التصرف في حالة الدعوة من طرف العائلة أو الأصدقاء والعلاقة بين وضعية الأم (تعمل – لا تعمل) وهذا المؤشر علاقة متوسطة ودالة إحصائيا عند $\alpha = 0.05$.

- هناك اختلاف دال إحصائيا بين الأمهات العاملات وغير العاملات والأمهات غير العاملات في أساليب تعليم البناء النظام والإلتزام في المنزل والعلاقة بين وضعية الأم (تعمل – لا تعمل) وهذا المؤشر علاقة متوسطة ودالة إحصائيا عند $\alpha = 0.05$.

- هناك اختلاف دال إحصائيا بين الأمهات العاملات وغير العاملات والامهات غير العاملات طريقة التصرف في حالة عدم الإنصياع لتوجيهاتها والعلاقة بين وضعية الأم (تعمل – لا تعمل) وهذا المؤشر علاقة متوسطة ودالة إحصائيا عند $\alpha = 0.05$.

- هناك اختلاف غير دال إحصائيا بين الأمهات العاملات وغير العاملات والامهات غير العاملات في طريقة التصرف في حالة خطئها أمام الأبناء والعلاقة بين وضعية الأم (تعمل – لا تعمل) وهذا المؤشر علاقة ضعيفة وغير دالة إحصائيا عند $\alpha = 0.05$.

هناك اختلاف دال إحصائيا بين الأمهات العاملات وغير العاملات والامهات غير العاملات في طرق قضاء وقت الفراغ مع الأبناء والعلاقة بين وضعية الأم (تعمل – لا تعمل) وهذا المؤشر علاقة ضعيفة وغير دالة إحصائيا عند $\alpha = 0.05$.

- هناك اختلاف دال إحصائيا بين الأمهات العاملات وغير العاملات والامهات غير العاملات في أساليب تعليم الأبناء آداب الأكل والجلوس والعلاقة بين وضعية الأم (تعمل – لا تعمل) وتعليم الأبناء آداب الأكل والجلوس علاقة ضعيفة وغير دالة إحصائيا عند $\alpha = 0.05$.

- هناك اختلاف غير دال إحصائيا بين الأمهات العاملات وغير العاملات والامهات غير العاملات في أساليب تعليم الأبناء آداب استقبال الضيوف والعلاقة بين وضعية الأم (تعمل – لا تعمل) علاقة ضعيفة وغير دالة إحصائيا عند $\alpha = 0.05$.

- هناك اختلاف دال إحصائيا بين الأمهات العاملات وغير العاملات والأمهات غير العاملات في الموقف من المبيت خارج البيت والعلاقة بين وضعية الأم (تعمل – لا تعمل) وهذا المؤشر علاقة ضعيفة وغير دالة إحصائيا عند $\alpha = 0.05$.

- هناك اختلاف غير دال إحصائيا بين الأمهات العاملات وغير العاملات والأمهات غير العاملات في الأماكن التي تسمح للأبناء المبيت فيها والعلاقة بين وضعية الأم (تعمل – لا تعمل) علاقة ضعيفة وغير ودالة إحصائيا عند α = 0.05.

- هناك اختلاف دال إحصائيا بين الأمهات العاملات وغير العاملات والأمهات غير العاملات في إشراك الأبناء في التخطيط والبرمجة لمشروعات الأسرة والعلاقة بين وضعية الأم (تعمل – لا تعمل) وإشراك الأبناء في التخطيط والبرمجة لمشروعات الأسرة علاقة متوسطة وغير دالة إحصائيا عند α = 0.05.

- هناك اختلاف دال إحصائيا بين الأمهات العاملات وغير العاملات والأمهات غير العاملات في أساليب معاملة الأبناء بالمساواة والعلاقة بين وضعية الأم (تعمل – لا تعمل) وهذا المؤشر علاقة ضعيفة وغير دالة إحصائيا عند α = 0.05.

هذه النتائج تتماشى مع بعض الدراسات التي كانت كما يلي:

- دراسة **هوفما Hoffman** حول أثر عمل الأم الخارجي على تربية ونمو الطفل من خلال دراسة الإختلاف بين العائلات التي يعمل فيما الزوجين والعائلات التي يعمل فيها الزوج فقط، وتوصلت الدراسة إلى أنه عندما يعمل الزوجين فإنهما لا يقضيان وقتا طويلا في مهام التربية والأعمال المنزلية، ويتم هذا بصفة أكبر من العائلات التي يعمل فيها الزوج فقط ، كما توصلت الدراسات إلى وجود فروق بين العائلتين في توزيع الوقت الذي يقضيه الآباء والأبناء.[1]
- دراسة **أنعام عبد الجواد 1974** عن تنشئة الأطفال لدى المرأة العاملة والمرأة غير العاملة، وتوصلت إلى أن متغير العمل يلعب دورا كبيرا في التأثير على تفكير الأطفال وسلوكهم تلك المرتبطة بالنظافة وطريقة الكلام وسلوكه السوي.[2]

[1] حسن مصطفى عبد المعطي، الأسرة ومشكلات الأبناء، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2004، ص 78.

[2] أمل بيت مصلح رمضان، المرجع السابق، ص 121.

- دراسة **بن عويشة زبيدة 1987** حول أثر الأم في بناء الأسرة الجزائرية توصلت إلى أن أغلبية الساحقة من أبناء الأمهات العاملات يزاولون دراستهم بصورة عادية بل أغلبيتهم متفوقين.[1]
- دراسة **ليلى سليمان محمد 1987** حول أثر عمل المرأة على تنشئة الأبناء والتي توصلت إلى أن رجوع الأم إلى المنزل ومطالبتها بمهام منزلية متعددة ورعاية كل من الزوج والأبناء قد يجعلها عصبية متسرعة فلا تعطي الوقت الكافي لرعاية أبنائها خاصة الرضع.[2]
- دراسة **نور الدين تبليت 2008** حول المرأة العاملة بين العمل خارج المنزل والتنشئة الإجتماعية والتي توصلت إلى أن خروج المرأة العاملة يؤدي إلى تقلص دورها اتجاه أبنائها ويبعث في نفوسهم الشعور بالحيرة والإكتئاب، عكس المرأة الماكثة بالبيت التي تمد أبنائها بالعطف والحنان، كما وجدت الدراسة أن المستوى الإقتصادي ليس بالضرورة معيار لنجاح المرأة في التنشئة الإجتماعية، فالتغطية الإقتصادية للحاجيات المادية للطفل ليس بديلا عن إشباعات الحنان والعطف، فهو يعوض الحاجة إلى الشعور بالأمان والحب والإطمئنان.[3]

كما انتهت الدراسة إلى نتائج تتنافى مع بعض الدراسات والتي كانت كما يلي:

- دراسة كاميليا عبد الفتاح 1984 حول سيكولوجية المرأة العاملة والتي توصلت إلى أن المرأة العاملة تقبل على أطفالها بشوق ولهفة وهي تحاول تعويضهم عن الوقت الذي قضته بعيدة عنهم وتمنحهم الفرصة للتعبير عن أنفسهم وتشجيعهم على الإستقلال والإتصال مع العامل الخارجي.[4]

---

[1] بن عويشة زبيدةن المرجع السابق، ص 187.

[2] امل بين مصلح رمضان، المرجع السابق، ص 131.

[3] نور الدين تبليت، المرجع السابق، ص 333.

[4] كاميليا عبد الفتاح، المرجع السابق، ص 87.

2- تحقق الفرضية الثانية التي مفادها هناك إختلاف دال إحصائيا بين الأمهات العاملات وغير العاملات في أساليب تلقين الأبناء تعاليم الدين الإسلامي وهذه بصفة جزئية حيث كانت النتائج حسب مؤشراتها كما يلي:

- هناك اختلاف غير دال إحصائيا بين الأمهات العاملات وغير العاملات والأمهات غير العاملات في مدى تعليم الأبناء التشهد قبل النوم والعلاقة بين وضعية الأم (تعمل – لا تعمل) ومدى تعليم الأبناء التشهد قبل النوم متوسط ودالة إحصائيا عند $\alpha = 0.05$.

- هناك اختلاف غير دال إحصائيا بين الأمهات العاملات وغير العاملات والأمهات غير العاملات في أساليب تعليم الأبناء الصلاة والعلاقة بين وضعية الأم (تعمل – لا تعمل) وأساليب تعليم الأبناء الصلاة متوسطة ودالة إحصائيا عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$.

- هناك اختلاف غير دال إحصائيا بين الأمهات العاملات وغير العاملات والأمهات غير العاملات في أساليب تعليم الابناء الصوم والعلاقة بين وضعية الأم (تعمل – لا تعمل) علاقة متوسطة ودالة إحصائيا عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$.

- هناك اختلاف غير دال إحصائيا بين الأمهات العاملات وغير العاملات والأمهات غير العاملات في أساليب تعليم الأبناء مساعدة المحتاج والفقير والعلاقة بين وضعية الأم (تعمل – لا تعمل) وأساليب تعليم الأبناء مساعدة المحتاج والفقير علاقة متوسطة ودالة إحصائيا عند $\alpha = 0.05$.

- هناك اختلاف غير دال إحصائيا بين الأمهات العاملات وغير العاملات والأمهات غير العاملات في تشجيع الأبناء للذهاب إلى المسجد والعلاقة بين وضعية الأم (تعمل – لا تعمل) وتشجيع الأبناء للذهاب إلى المسجد علاقة ضعيفة وغير ودالة إحصائيا.

هناك اختلاف غير دال إحصائيا بين الأمهات العاملات وغير العاملات والأمهات غير العاملات في أساليب تعليم الأبناء قراءة القرآن في فترات مختلفة والعلاقة بين وضعية الأم (تعمل – لا تعمل) علاقة متوسطة ودالة إحصائيا عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$.

هناك اختلاف غير دال إحصائيا بين الأمهات العاملات وغير العاملات والأمهات غير العاملات يف التحدث عن السيرة النبوية والعلاقة بين وضعية الأم (تعمل – لا تعمل) علاقة متوسطة ودالة إحصائيا عند $\alpha = 0.05$.

هناك اختلاف غير دال إحصائيا بين الأمهات العاملات وغير العاملات والأمهات غير العاملات في نوع الملابس التي يسمحن لأبنائهن لشرائها وارتدائها والعلاقة بين وضعية الأم (تعمل – لا تعمل) علاقة ضعيفة وغير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$.

- هناك اختلاف غير دال إحصائيا بين الأمهات العاملات وغير العاملات والأمهات غير العاملات في تعليم الأبناء السلوكيات الحلال والحرام والعلاقة بين وضعية الأم (تعمل – لا تعمل) علاقة متوسطة ودالة إحصائيا عند $\alpha = 0.05$.
- هناك اختلاف غير دال إحصائيا بين الأمهات العاملات وغير العاملات والأمهات غير العاملات في حث الأبناء على حسن الخلق والعلاقة بين وضعية الأم (تعمل – لا تعمل) علاقة متوسطة ودالة إحصائيا عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$.
- هناك اختلاف غير دال إحصائيا بين الأمهات العاملات وغير العاملات والأمهات غير العاملات في تعليم الأبناء الصدق وتفادي الكذب والعلاقة بين وضعية الأم (تعمل – لا تعمل) وتعليم الأبناء الصدق وتفادي الكذب علاقة متوسطة ودالة إحصائيا عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$.

- هناك اختلاف غير دال إحصائيا بين الأمهات العاملات وغير العاملات والأمهات غير العاملات في تعويد الأبناء عدم ارتداء الملابس أمام بعضهم والعلاقة بين وضعية الأم (تعمل – لا تعمل) والحياء علاقة ضعيفة وغير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$.

4. الخاتمة :

بعد دراستنا لموضوع عمل المرأة وعلاقته بالضبط الإجتماعي للأبناء وتحليل نتائجه توصلنا إلى التحقق من الفرضية الأولى التي مفادها: هناك اختلاف دال إحصائيا بين الأمهات العاملات والأمهات غير العاملات أي هناك علاقة بين وضعية الأم (تعمل – لا تعمل) بأساليب التنشئة الإجتماعية جزئيا كوننا وجدنا أن الأمهات العاملات تختلف عن الأمهات غير العاملات في بعض المؤشرات إختلافا دالا إحصائيا، بينما لم نجد اختلاف دال إحصائيا بينهما في مؤشرات أخرى.

أما عن الفرضية الثانية التي تقول: هناك اختلاف دال إحصائيا بين الأمهات العاملات والأمهات غير العاملات في أساليب تلقين الأبناء تعاليم الدين، أي هناك علاقة بين وضعية الأم (تعمل – لا تعمل) بأساليب تلقين الأبناء تعليم الدين تحققت جزئيا أيضا، حيث وجدنا أنهن تختلفن في بعض المؤشرات اختلافا دالا إحصائيا في بعض المؤشرات دون الأخرى.

وهذه النتائج التي توصلنا اليها قد تعود إلى صغر حجم العينة أو إلى تدخل بعض المتغيرات الوسيطة للخصائص السوسيو- ديموغرافية لأفراد العينة أو المستوى الثقافي والإقتصادي أو متغير التنشئة الإجتماعية للأمهات بدأت أو لمتغيرات نفسية ذاتية لهن.

لهذا نفتح المجال لدراسة موضوع الضبط الإجتماعي للأبناء من جوانب أخرى بإعتباره موضوع خصب مرتبط بعدة متغيرات لها علاقة بكل أفراد الأسرة وبالمحيط الخارجي الذي يعيش فيه الإبن كالحي وجماعة الرفاق وأفراد العاملين بالمدرسة، مما يسمح لنا بإقتراح دراسة هذا الموضوع بهذه المتغيرات، وفي الأخير تبقى هذه الدراسة كمساهمة في إثراء مجال البحث حول الأسرة وتربية الأطفال.

قائمة المراجع



المراجع باللغة العربية:

أ- الكتب:

1- أبو بكر جابر الجزائري، مناهج المسلم – كتاب العقائد وآداب وأخلاق وعبادات ومعاملات، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2003.

2- السمري عدلي، الثابت والمعرفي في آليات الضبط الإجتماعي، مركز البحوث والدراسات الإجتماعية، مصر، 2003، الطبعة1.

3- جبارة عطية جبارة، سيكولوجية العلاقات الإجتماعية، دار القباء لطباعة والنشر، مصر، 2003.

4- حسن عبد الحميد رشوان، الأسرة والمجتمع – دراسة في علم اجتماع الأسرة، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2003.

5- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، علم إجتماع المرأة، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 1997.

6- حنان عبد الحميد العناني، الطفل والأسرة والمجتمع، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2000.

7- خيري خليل الجمعي، الإتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة والطفولة، المكتب الجامعي، مصر، 1993.

8- داليا مؤمن، الأسرة والعلاج الأسري، دار السحاب للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004.

9- رابح تركي، مناهج البحث في علوم التربية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990، ص 171.

10- ريما كمال الضامن، الأسرة ورعاية الذات الإنسانية، منشورات دار النشر، الأردن، 1989.

11- سامي محمد ملحم، مناهج البحث في علوم التربية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2000.



12- سامية الساعاتي، علم اجتماع المرأة رؤية معاصرة لأهم القضايا، مكتبة الأسرة، مصر 2003.

13- سامية مصطفى الخشاب، المرأة والعمل المنزلي – دراسة اجتماعية ميدانية- مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1983.

14- سناء الخولي، الأسرة والحياة العائلية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1984.

15- شريفة حلمي، المرأة العاملة والتنشئة الإجتماعية – دراسات حالة المغرب، المجلس العربي للطفولة والتنمية، القاهرة، 1999، ط1.

16- عباس محمود عوض، علم النفس الإجتماعي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر بيروت، 1980.

17- عبد القادر حلمي، مدخل إلى الإحصاء، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.

18- عصمت عدلي، علم الإجتماع الأمني (الأمن والمجتمع)، دار المعرفة الجامعية، مصر، ط1، بدون سنة.

19- مصطفى الخشاب، علم الإجتماع العائلي، دار القومية للطباعة والنشر، القاهرة.

20- غريب سيد أحمد وآخرون، دراسات في علم إجتماع الأسرة، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2001.

21- كاميليا عبد الفتاح ، سيكولوجية المرأة العاملة، دار النهضة العربية للنشر والطباعة، بيروت، 1984.

22- محمد محمد بيو خليل، سيكولوجية العلاقات الأسرية، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 1990.

23- محمد إحسان حسن، الأسرة ومشكلاتها، دار النهضة العربية، بيروت، 1975.

25- محمد أحمد بيومي خليل وعفاف عبد العليم، علم الإجتماع- دراسة التغيرات في الأسرة العربية، دار المعارف الجامعية، لبنان، 2004.

26- محمد حمداوي، المرأة بين الأسرة والمجتمع: الإزدواجية والعنف المعنوي، فعاليات الملتقى الوطني حول المرأة، وزارة التضامن الوطني والعائلة، الجزائر، 1998، ص السويدي محمد، في دراسة المجتمع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1990.

28- محمد سعيد مرسي، فن تربية الأولاد في الإسلام، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، الجزء 3، 1997.

29- محمد سلامة غبارة، الخدمة الإجتماعية ورعاية الأسرة والطفولة والشباب، مكتب عكاظ لنشر ولتوزيع، 1983.

30- محمد صفوح الأخرس، نموذج لإستراتيجيات الضبط الإجتماعي في الدول العربية، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1997.

31- محمد يسري إبراهيم، التربية الأسرية مفهومها، طبيعتها، وهدفها وأبعادها وتحدياتها، دار المعارف، الإسكندرية 1996، ط3.

32- مسعودة كسال، مشكلة الطلاق في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986.

33- مصطفى بوتفنوشات ترجمة : أحمد الديميري، العائلة الجزائرية، التطور والخصائص الحديثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984.

34- مصلح الصالح، الضبط الاجتماعي، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.

35- معنن خليل العمر، الضبط الإجتماعي، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ط1.

36- معنن خليل العمر، الضبط الإجتماعي، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2006.

37- معن خليل عمر، علم إجتماع الأسرة، دار الشروق لنشر والتوزيع، الأردن، 1994، ط1.

ب- المجلات:

1- أمال بنت مصلح رمضان، الآثار التربوية الإجتماعية المترتبة عن خروج المرأة السعودية للعمل، مستقبل التربية العربية، جامعة عين شمس، المجلد 12، العدد 4 يناير، 2006، ص ص (149- 111).

2- أمن بنت أرشد بدجر، الدور التربوي للأسرة الخليجية في وقاية الأبناء من الغلو والتطرف، مستقبل التربية العربية، العدد 3، أكتوبر 2006، ص ص (133- 184).

ناهد رمزي: المرأة العربية والعمل، الواقع والآفاق، مجلة العلوم الإجتماعية، مصر، 2002، مجلد 30، عدد 30، ص 583. المرجع السابق، ص 579- 607.

3- خالد عمر الردعيان، المرأة السعودية العاملة والإنفاق الأسري، مجلة العلوم الإجتماعية، جامعة الكويت، مجلد 33، العدد 3، 2005، ص (559- 591).

4- سيد أحمد طمطاوي، حنان عبد الحليم رزق، دور الأسرة في تحقيق الضبط الإجتماعي، مجلة كلية التربية بالمنصورة، جامعة المنصورة، العدد 57، 2005، ص ص 559- 595.

5- فاروق بناتيا، تر أحمد رضا محمد رضا، بعض النظريات عن عمل المرأة في الجزائر، مجلة الدولية للعلوم الإجتماعية، مركز مطبوعات اليونسكو، القاهرة، نوفمبر 1985، العدد 56، ص ص 80- 82.

6- نور بن اليج، تر: بهجت عبد الفتاح بهجت، المرأة الجزائرية في معركة النضال من أجل الإستقلال والتحرير، مجلة الدولية للعلوم الإجتماعية، مركز مطبوعات اليونسكو، القاهرة، أكتوبر 1984، العدد 57، ص ص (112- 113).

المراجع باللغة الأجنبية:

Les ouvrages :
1- Aissaoui. Y, les projection de la population active féminine, 1990-2010. ONS. 2000.
2-Benatia Farouk, Le travaille féminin dans le département d'Alger, SENED, Alger, 1970.
3-CENEAP, Mutation des structures familiales, N° 27 2003.
4- David G et Al, Psychologie social, Mecrow Hill, Montréal, 1992.
5- Louise Martin et al, Statistique appliquée, les éditions de SMG Canada, 1998.
6- Ministère de la sante, population et développement en Algérie-rapport national – cipd + 10 Alger, 2008.
7- Mohamed rabzani, la vie familiale des femmes algeriennes salariées, Lhamtton, paris, 1997.
8- Mostafa Boutefnouchet, la société Algérienne en transition OPU, Alger 2004.
9- Nadia atout et al, Femme emploi et fécondité en Algérie CENEAP, 1999.
10- ONS .Statistique – publication trimestrielle- , N° 11 Avril 1986.
11- ONS, Collection statistique, série statistique, N° 132-2006.
12- ONS, Algérie en quelque chiffres (résultats 2002- 2004), N° 36, 2006.
13- ONS, Annuaire, statistique de l'Algérie, résultat 2003- 2005, N° 23 , 2007.
14- ONS, Annuaire, statistique de l'Algérie, résultat 2003- 2005, N° 23 , 2007.
15- ONS, Collection statistique, série statistiques sociales..
16- ONS, Collection statistique, série statistiques sociales Enquêtes emploi auprès des ménages, 2007, Alger, N° 139. JUIN, 2008
B- Revues et Articles :
1- Benoune Mahfoud, les Algérienne victimes de la socio – anthropologique, Actes des séminaires nationaux sur la femme Ministère de solidarité et de la famille Alger, 3 Mars, 1998,1ere édition.
2- Benhaouari Djamila, Condition féminines et irruption des femmes sur le marche du travail, En Algérie (de 1960- 1995), Acte du

séminaire Nationale sur la femme, Ministère de la solidarité National et de la Famille Alger, 3 Mars 1998.
Centre développement en Algérie Analyse et prospective : La Revue du CNEAP, N° 19, 2001.

3- Cédric A Essafi et Sophie Buffeteau, L'Activité Féminin en France, (Quelles Evolution récentes, Quelles tendances pour l'avenir) économie et statistique , 2006, N°, 398- 399.
4- Ministère de la solidarité nationale et de la famille, acte du séminaire nationale sur la femme, Alger, 3 Mars, 1998.

استبيان حول أثر عمل المرأة على دورها

في الضبط الاجتماعي للأبناء

إليك سيدتي هذه الأسئلة حول الأساليب التي تعتمديها في الضبط الاجتماعي للأبناء، نرجو منك سيدتي أن تجيبي على كل الأسئلة المطروحة بجدية وموضوعية مساهمة منك لانجاز هذا العمل العلمي.

المحور (01): بيانات خاصة بأفراد الأسرة:

1. سنّ الزوجة: ....
2. المستوى التعليمي: جامعي ☐ ثانوي ☐ متوسط ☐
   ابتدائي ☐ بدون مستوى ☐
3. المهنة: ....
4. القطاع الوظيفي: ....
5. عدد الأبناء: ....
6. سن الأطفال:
   أقل من 5 سنوات ☐ من 5 إلى 10 سنوات ☐
   من 10 إلى 18 سنة ☐ أكثر من 18 سنة ☐
7. مدة الزواج:
8. الحالة العائلية: مازالت متزوجة ☐ مطلقة☐ أرملة☐

المحور (02): الأساليب المعتمدة في التنشئة الاجتماعية:

9. كيف تشجعين أبنائك على السلوك المرغوب فيه؟
   - بمدحهم وتهنئتهم على ذلك ☐
   - بإهدائهم شيء كانوا يرغبون في امتلاكه ☐
   - أخذهم في رحلة أو مكان يرغبون زيارته ☐
   - لا أعطي أهمية لذاك ☐
10. ماهي الأساليب التي تعتمدينها في متابعة الأبناء دراسيا؟
   - من خلال نتائج الامتحانات؟ ☐
   - من خلال مناقشة مشاكلهم الدراسية ☐

- من خلال المتابعة المستمرة والدائمة في المنزل ☐
- في كل مرة استعمل أسلوب من الأساليب ☐
- لا أتابعهم ☐

11. هل تساعدين أبنائك في اختيار أصدقائهم تفاديا لرفاق السوء من خلال؟
- طرح الأسئلة عن الأصدقاء الذين يتعاملون معهم ☐
- تحديد لهم الأشخاص الذين يصاحبونهم ☐
- في كل مرة استعمل أسلوب من الأسلوبين ☐
- لا بل أثق في اختيارهم للأصدقاء ☐

12. هل تراقبين للبرامج التلفزيونية التي يشاهدها الأبناء من خلال؟
- منعهم من مشاهدة البرامج الأجنبية ☐
- مشاهدة التلفزيون معهم وتحديد البرامج المناسبة ☐
- تحديد وقت وزمن مشاهدة التلفزيون ☐
- أعتمد أكثر من أسلوب ☐
- لا أراقب البرامج التي يشاهدها الأبناء ☐

13. هل تحرصين على تعديل سلوك الأبناء من خلال؟
- استخدام أسلوب الثواب ☐
- استخدام أسلوب العقاب ☐
- الأسلوبين معا ☐

14. هل تناقشين في الأمور الخاصة بهم؟

باستمرار ☐ أحيانا☐ أبدا☐

15. هل تشجعين الأبناء على اتخاذ القرارات الخاصة بهم؟

باستمرار ☐ أحيانا☐ أبدا☐

16. هل تعودين أبنائك على الاحترام والتفاهم والصدق فيما بينهم؟

بصفة كبيرة ☐ بصفة متوسطة ☐ بصفة قليلة ☐

17. عند دعوتك من طرف الأهل والأصدقاء هل؟

- تأخذينهم معك إلى الدعوة ☐
- تأخذينهم عند الأم أو الحماة ☐
- أتركهم مع الأب ☐
- أتركهم وحدهم في البيت ☐
- أتركهم عند المربية في حالة كانوا صغارا ☐

18. هل تسعين نحو تعودي الأبناء النظام والالتزام من خلال؟

- تحديد وقت الدخول إلى المنزل ☐
- تعويدهم على نظافة المنزل وترتيبه ☐
- تحديد وقت الدراسة واللعب والنوم والوجبات الغذائية ☐
- كل مرة أعتمد على أسلوب من الأساليب السابقة ☐

19. في حالة عدم انصياع أبنائك لتوجيهات زوجتك هل تقومين؟

- تنبههم والطلب منهم عدم تكرار ذلك ☐
- معاقبتهم بالضرب ☐
- معاقبتهم بعدم التحدث إليهم ☐
- الطلب من الزوج معاقبتهم ☐
- أكثر من أسلوب ☐

20. في أوقات فراغك هل تقومين بـ؟

- التحاور ومناقشة الأبناء حول أمور المنزل ☐
- لمشاهدة التلفزيون ومشاركتهم أوقات فراغهم ☐
- لمناقشة المشاكل اليومية الخاصة بهم ☐
- أقوم بعدة أشياء في وقت فراغي ☐
- لا يكفي الوقت لفعل ذلك ☐

21. هل تعلمين أبنائك على آداب الأكل والجلوس؟

بإستمرار ☐ أحيانا ☐ أبدا ☐

22. هل تؤكدين على أبنائك المبيت خارج البيت؟

- السلام وإلقاء التحية عليهم 
- منعهم من الجلوس معهم 
- الأسلوبين معا 

23. هل تسمحين لأبنائك المبيت خارج البيت؟

نعم  لا 

24- ما هي الأماكن التي يمكن أن تسمحين لأبنائك المبيت خارج البيت؟

- المخيمات الصيفية 
- الخرجات الجامعية والمدرسية 
- دعوة من طرف الأصدقاء 
- المبيت عند الأهل 

25. هل تشاركين أبنائك في التخطيط وبرمجة مشروعات الأسرة في؟

- شراء الأثاث أو الأدوات المنزلية 
- الأماكن التي تقضون فيها العطل الأسبوعية والمدرسية 
- في الأكلات التي تطهينها في كل وجبة 
- في طريقة التعامل مع ميزانية الأسرة 
- كل مرة أعتمد على أسلوب سابق 
- لا أشرك أبنائي في التخطيط وبرمجة مشروعات الأسرة 

26. هل تتعاملين مع أبنائك بقدر من المساواة؟

- دون أن يتأثر ذلك بترتيبهم 
- دون أن يتأثر ذلك بالجنس 
- دون أن يتأثر ذلك بتحصيلهم الدراسي 
- لا أستطيع التعامل بالمساواة بينهم 

المحور (03): تعليم الأبناء تعاليم الدين.

27. هل تعلمين أبنائك أداة فريضة الصلاة منذ الصغر؟

- من خلال مشاركتهم الصلاة ☐
- من خلال تنبيههم على ضرورة الصلاة ☐
- أخذهم للمسجد لآداء صلاة الجمعة ☐
- أتركهم يتعلمون ذلك لوحدهم ☐
- أكثر من أسلوب ☐

28. هل تقومين بتعليم الأبناء التشهد قبل النوم؟

باستمرار ☐ أحيانا ☐ أبدا ☐

29. هل تحرصين على تعليم أبنائك فرضية الصوم؟

- من خلال تعويدهم على ذلك منذ الصغر ☐
- من خلال تشجيعهم بالصوم لساعات تدريجيا ☐
- من خلال التأكيد على الصوم عند البلوغ ☐
- أتركهم يتعلمون بمفردهم ☐

30. هل تعودين أبنائك مساعدة المحتاج وإعالة الفقير من خلال؟

- التصدق على الفقير والمحتاج أمامهم ☐
- إعطائهم النقود للتصدق بها. ☐
- الطلب منهم التصدق من مصروفهم ☐
- لا أعودهم أتركهم يتعلمون ذلك لوحدهم ☐
- أكثر من أسلوب ☐

31. هل تطلبين من أبنائك قراءة القرآن؟

- في فترات الإمتحان ☐
- في أوقات الفراغ ☐
- في حالة المرض ☐
- قبل النوم في كل ليلة ☐
- لا أطلب منهم ☐

32. هل تشجعين أبنائك للذهاب إلى المسجد؟
- في اصطحابهم كل مرة تذهبين للمسجد ☐
- تسجيلهم في دورات حفظ القرآن ☐
- التعريف بفضائل المسجد ☐
- لا أفعل ذاك ☐

33. هل تحدثين أبنائك عن السيرة النبوية؟
- في مناسبة المولد النبوي الشريف ☐
- في المناسبات والأعياد الدينية ☐
- كل الأوقات وبدون مناسبة ☐
- لا أحدثهم عنها ☐

34. ما هي نوع الملابس التي تسمحين لأبنائك شرائها وارتدائها؟
- الملابس المحتشمة ☐
- الملابس التي تتماشى مع الموضى ☐
- الإثنين معا. ☐
- لا أبالي المهم أن تعجب الأبناء ☐

35. لتعليم الأبناء آداب التعامل مع الجيران هل تعتمدين؟
- حسن التعامل معهم وفرض إحترامه ☐
- زيارة من حين لآخر ☐
- عدم التعامل معهم في الأحوال ☐
- أكثر من أسلوب ☐
- لا أهتم بتصرفاتهم اتجاههم ☐

36. لتعليم أبنائك الحلال والحرام هل تقومين؟
- بتنبيههم على سلوكيات الحرام وتدعيم السلوكات الحلال
- أتركهم يتعلمون ذاك لوحدهم ☐
- الإعتماد على المسجد والمدرسة لذلك ☐
- أعتمد أكثر من أسلوب ☐

- لا أعلمهم ذلك ☐

37. هل تحثين أبنائك على حسن التصرف مع الآخرين؟

باستمرار ☐ أحيانا ☐ أبدا ☐

38. لتعليم أبنائك الصدق وتفادي الكذب هل؟

- تحثهم على الصدق وعدم الكذب ☐
- إعلامهم بجزاء الكذب ☐
- إقناعهم بالأدلة من القرآن والسنة ☐
- معاقبتهم في حالة الكذب ☐
- أعتمد كل الأساليب ☐

39. هل تعودين أبنائك الحياء من خلال عدم ارتداء الملابس أمام بعضهم؟

باستمرار ☐ أحيانا ☐ أبدا ☐